الحكم الجهادي وفن الدولة

وكالة شهادة الإخبارية

الحكم الجهادي وفن الدولة

ترجمة لدراسة نشرها معهد واشنطن لما يسمى مكافحة الإرهاب

إعداد جهاد محمد حسن

الفهرس

تمهيد 4

المؤلفون 5

مقدمة الدراسة 7

استنتاجات من ورشة عمل المؤلفين 9

محتويات طرح الدراسة 13

مشهد التهديد الإرهابي الحالي 14

دراسة مقارنة بين حكم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وحكم هيئة تحرير الشام 18

نظرة لخلفية ومستقبل حكم حركة الشباب المجاهدين 25

حكومة الظل لـ"حزب الله" في لبنان 31

الاقتصاد والحكم الإسلامي: حالتا تنظيم الدولة وطالبان 36

الطريق من الاستيلاء على الدولة إلى بناء الدولة 43

سيطرة الدولة "الجهادية" الشيعية في العراق 52

التراجع عن الشرعية: مشاركة حماس في الحكم وانفصالها عنه 64

البنية الحاكمة للحوثيين 73

مواجهة تحديات الحكم الجهادي 82

البحث عن الشرعية: حملة طالبان الدبلوماسية 86

غرب أفريقيا بعد عصر الردع الغربي المطلق 98

الحكم الجهادي ليس فريداً من نوعه عند مقارنته بمشاريع الحكم المتمردة الأخرى 106

خلاصات 113

تمهيد

نشر معهد واشنطن لما يسمى مكافحة الإرهاب، دراسة جديدة لمجموعة من الباحثين بعنوان "الحكم الجهادي وفن الدولة"، عرضت رؤى مؤلفي الدراسة لسيطرات الجماعات الجهادية وإدارتها للحكم، وقد ضمت الدراسة الجماعات الرافضية التابعة لإيران، لتقديم نوع مقارنة مع بقية الجماعات التي انتهجت منهج الجهاد في العالم الإسلامي.

نقدم في ما يلي ترجمة للدراسة بشكل حلقات متسلسلة على أساس عناوين فصولها، ثم يعقبها تعليقات عليها. بشكل خلاصات نفع الله بها.

المؤلفون

شارك في صياغة هذه الدراسة كل من:

- **كريستوفر أنزالون**: وهو أستاذ مساعد باحث في دراسات الشرق الأوسط في مركز كرولاك بجامعة مشاة البحرية وأستاذ مساعد في كلية شار للسياسة والحكومة بجامعة جورج ميسون وقسم التاريخ وتاريخ الفن التابع لها. كان سابقًا زميلا باحثًا في برنامج الدراسات الدولية في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية جون إف كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد، وباحثا زائرا في مرحلة ما بعد الدكتوراه في مركز جورج ماسون للدراسات الإسلامية العالمية.
- **ماثيو بامبر زرايد:** وهو مستشار الجماعات المسلحة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وزميل في مركز الصراع والتنمية وبناء السلام في معهد الدراسات العليا في جنيف سويسرا.
- **مارتا فورلان:** وهي زميلة غير مقيمة في معهد أوريون للسياسات ومقره واشنطن العاصمة، ومسؤولة برنامج بحثي في منظمة "حرروا العبيد"، وهي منظمة غير حكومية دولية تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام على مستوى العالم.
- **هارورو جي إنجرام**: وهو المدير القطري للغلبين في معهد السلام الأمريكي.
- مايكل نايتس: وهو زميل أقدم لجيل وجاي بيرنشتاين في معهد واشنطن وأحد مؤسسي منصة"Militia Spotlight" التابعة له.
- **ماثيو ليفيت**: وهو زميل أقدم في فرومر ويكسلر ومدير برنامج راينهارد لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في معهد واشنطن. شغل ليفيت سابقًا منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الاستخبارات والتحليل في وزارة الخزانة الأمريكية ومحلل في مكتب التحقيقات الفيدرالي لمكافحة الإرهاب. تشمل كتبه "حزب الله: البصمة العالمية لحزب الله اللبناني" (مطبعة جامعة جورج تاون) و"حماس: السياسة والإحسان والإرهاب في خدمة الجهاد" (مطبعة جامعة ييل).
- **آيسي د. لقمانغلو**: وهي أستاذة مساعدة في قسم الاتصالات بجامعة كليمسون. وهي تابعة لمركز المعلومات والتكنولوجيا والحياة العامة (CITAP) ، وهو معهد أبحاث، وتنتمي إلى الفريق القيادي لشبكة VOX-Pol الأكاديمية .

- **ديفورا مارجولين:** وهي زميلة بلومنستين روزنبلوم العليا في معهد واشنطن وأستاذة مساعدة في جامعة جورج تاون.
- **وسيم نصر:** وهو زميل باحث أول في مركز صوفان يركز على الديناميات الجهادية في الشرق الأوسط وإفريقيا إلى جانب الاستجابات الأوروبية، وصحفي في قناة فرانس 24.
- **براء شيبان**: وهو ناشط يمني في مجال حقوق الإنسان ويعمل كزميل مشارك في المعهد الملكي للخدمات المتحدة وباحث في منظمة ريبريف لحقوق الإنسان.
- **ديمون ستيفنز**: وهو المدير المساعد للتخطيط العملياتي الاستراتيجي ومدير الاستخبارات الوطنية لمكافحة الإرهاب في المركز الوطني لمكافحة الإرهاب. وهو أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في NCTC ، وتم تعيينه في منصب المدير المساعد التاسع للتخطيط العملياتي الاستراتيجي (SOP) في 5 أكتوبر 2020، ويستمر في العمل كمدير الاستخبارات الوطنية (NIM) لمكافحة الإرهاب.(CT)
- **ميغان ستيوارت**: وهي أستاذة مشاركة ومديرة مركز السياسة الدولية في كلية جيرالد ر. فورد للسياسة العامة في جامعة ميشيغان.
- **وآرون ي زيلين**: هو زميل أقدم في "غلوريا وكين ليفي" في معهد واشنطن، حيث يدير مشروع خريطة أنشطة تنظيم الدولة في جميع أنحاء العالم. زيلين هو أيضًا باحث زائر في قسم السياسة بجامعة براندیز ومؤسس موقع .Jihadology وهو مؤلف كتاب "أبناؤكم في خدمتكم: مبشرو الجهاد في تونس" (مطبعة جامعة كولومبيا).

مقدمة الدراسة

بقلم ديفورا مارجولين وكريستوفر أنزالون

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تركز اهتمام السياسات بشكل مكثف على الملاذات الآمنة والمساحات الخاضعة للحكم البديل، مع التركيز على تنظيم القاعدة وفروعه في أماكن مثل أفغانستان واليمن والصومال. على مدى العقدين الماضيين، أصبح التحدي أوسع بكثير وأكثر تعقيدا، ليشمل الحكم الجهادي، وفن الحكم، وتوطيد السلطة. وتشارك الآن الجماعات الجهادية من خلفيات سياسية ودينية وإيديولوجية متنوعة في أشكال مختلفة من السيطرة على الأراضي والحكم. وتتجاوز الحلول السياسية بدورها مجرد الاستراتيجية العسكرية أو العقوبات المالية، فتتطرق إلى بيروقراطية الدولة، والاقتصادات المحلية، والتحالفات، والدبلوماسية، والتنافس على السلطة بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والعالمية. وتزداد صعوبة صياغة سياسات مناسبة وفعالة تعقيدًا بسبب الحاجة إلى النظر في التمييز بين الحكم الجهادي السني والشيعي، والاختلافات الأيديولوجية داخل كل تيار من تيارات الإسلاموية العنيفة، وديناميكيات السلطة، وغيرها من التفاصيل الدقيقة لظروف الحكم.

يفترض المسؤولون في المجتمع الدولي في كثير من الأحيان أن الجماعات الجهادية المنخرطة في الحكم وفن الحكم هي أكثر اعتدالا أو تبدو واقعية، وأقل اهتماما بالعنف الذي كان يقود تحركاتها ذات يوم. ومع ذلك، فإن الأحداث الأخيرة، التي أبرزها الهجوم غير المسبوق الذي شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين بعد مرور ستة عشر عاماً على انتقالها إلى الحكم، تظهر حقيقة معاكسة:

أن الجماعات الجهادية غالبا ما تستخدم سيطرتها على الأراضي والسكان لتجنيد وتمويل الهجمات العنيفة، بينما تسعى في بعض الحالات في الوقت نفسه إلى الحصول على الشرعية. وإلى جانب حماس، تهاجم جماعات، بما في ذلك حزب الله اللبناني، والميليشيات الشيعية العراقية، والحوثيين اليمنيين، الولايات المتحدة و"إسرائيل" على الرغم من تجربتهم كجهات فاعلة حاكمة. وفي الآونة الأخيرة، انخرطت مجموعات مثل تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بالمثل في حملات عمليات

خارجية، كما شاركت كيانات مثل حركة الشباب المجاهدين (الصومال) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (في منطقة الساحل) المشاركة بشكل متزايد في أعمال العنف المحلية أو الإقليمية.

لقد ظهر الحكم الجهادي وفن الحكم في أشكال وأنماط مختلفة في العقود الأخيرة، ولهذا السبب يقدم هذا التجميع دراسات حالة من جميع أنحاء العالم تعكس هذا التنوع، بما في ذلك حماس (الأراضي الفلسطينية)، والحشد الشعبي (العراق)، وهيئة تحرير الشام (سوريا)، وحزب الله (لبنان)، والحوثيين (اليمن)، وتنظيم الدولة (عدة مناطق)، وطالبان (أفغانستان) - إلى جانب جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وحركة الشباب المجاهدين، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيرها. لا تتصدر هذه الجماعات دائمًا دورة الأخبار أو حتى تحديات السياسة الأمريكية، لكن فهم دورها ونهجها يلقي الضوء على التحدي الأوسع المتمثل في معالجة الحكم الجهادي في تجسيداته المختلفة.

استنتاجات من ورشة عمل المؤلفين

ولّدت العروض التقديمية في ورشة العمل مناقشات حماسية أسفرت عن ما يمكن استخلاصه من سبعة استنتاجات عامة حول الحكم الجهادي:

1. لا يوجد نوع موحد من الحكم الجهادي. وعلى الرغم من وقوعها تحت المظلة نفسها الواسعة، فإن الحالات التي تم استكشافها هنا تعرض مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الجهادية ونماذج الحكم، حيث يبدو أن القرارات تتأثر بثلاثة عوامل رئيسية: السياق، والمنافسة، والتفسير. وهذا بدوره يصنع نطاقًا واسعًا من التنفيذ، حيث تعمل بعض المجموعات داخل المؤسسات السياسية القائمة بينما تنشئ مجموعات أخرى مؤسساتها الخاصة. وهذا يعني أيضاً أن بعض المجموعات تسعى إلى الحصول على الشرعية الدولية بينما لا تسعى إليها مجموعات أخرى. على سبيل المثال، يدير حزب الله مشروع الحكم الخاص به بجوار (وجزء لا يتجزأ) من الدولة اللبنانية، وإمارة طالبان الإسلامية تسيطر على الدولة الكاملة وتتصرف كنظام استبدادي معاصر نموذجي يضم عناصر ثيوقراطية، وقد أدار كل من تنظيم الدولة والحوثيين دولاً ثيوقراطية شمولية، ويدير الجهاز المدني لهيئة تحرير الشام – حكومة الإنقاذ السورية – مشروع الحكم الخاص به كنظام هجين. بين سياسة الأعيان العثمانية والدولة التكنوقراطية الاستبدادية الحديثة. ويتأثر كل من هذه الجهات الفاعلة بسياقها المحلي، والمنافسة داخل تلك البيئة المؤسسية، وتفسير الأيديولوجية الإسلامية العنيفة.
2. تسعى جميع الجماعات الجهادية المشاركة في الحكم تقريبًا إلى السيطرة على السكان، وتطبيق أيديولوجيتها، واستخراج الموارد (مثل الضرائب، والموارد الوطنية، والزراعة). ومن وضع القوانين وتنفيذها إلى جمع الضرائب، تستخدم الجماعات الجهادية الحكم لتأسيس السلطة، والتي تأمل بدورها أن تجتذب الأفراد وتسهل الاستقرار والمرونة. ومع ذلك، وكما تظهر جميع الحالات الواردة في هذا الطرح تقريبًا، فإن الحكم يتطلب نوعًا من القبول من جانب السكان الخاضعين للحكم. تستخدم مجموعات مختلفة سياسة الجزرة أو العصي، وأحيانًا كليهما معًا لتحقيق ذلك، حيث تشير الأبحاث إلى وجود علاقة بين قبول السكان ونجاح الممثل الحاكم. إن الجهات الفاعلة الحاكمة الجهادية، مثل جميع الجهات الفاعلة

الحاكمة، مسؤولة بطرق عديدة أمام السكان الذين تحكمهم، حتى لو كانت هذه المساءلة لا تعكس أنماطًا في الديمقراطية الليبرالية.

3. إن الطريق من الجهة الإرهابية إلى الكيان الحاكم ليس مستقيماً ولا باتجاه واحد. وبينما تتخلى بعض المجموعات عن العنف تمامًا من أجل الحكم، فإن مجموعات أخرى لا تبتعد أبدًا عن العنف. وفي الواقع، تواجه العديد من المجموعات انقساماً بين العناصر الأكثر "اعتدالاً" التي تريد أن تحكم، والعناصر الأكثر تطرفاً التي تريد الاستمرار في ممارسة العنف. وهكذا، على الرغم من الحكمة التقليدية القائلة بأن الجماعات الجهادية المنخرطة في الحكم وحكم الدولة تبدو أكثر واقعية، إلا أنها قد تحتوي على عناصر تدعو إلى العودة إلى العنف، ومن الممكن أن تسلك هذا المسار مرة أخرى.
4. تساعد السياقات المحلية والمؤسسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحكم الجهادي. سوف يعمل الفاعل الجهادي بطرق مختلفة بناءً على منافسيه المحليين، فضلاً عن علاقاته الإقليمية وتوجهه العابر للحدود الوطنية، مع وجود مثل هذه العوامل التي إما تشجع أو تمنع أنواعًا معينة من العنف. على سبيل المثال، قد يكون حزب الله جوهرة التاج لشبكة وكلاء إيران - مع وجود أمينه العام حسن نصر الله في مجلس قيادة الحرس الثوري - لكن عملية صنع القرار في الجماعة التي تتخذ من لبنان مقراً لها لا تخضع بالكامل لآية الله الإيراني علي خامنئي. كما أنها تؤثر أيضًا في كيفية انعكاس الإجراء على السياق السياسي اللبناني. إن فهم أن الجهات الفاعلة الحاكمة الجهادية لا تعمل في فراغ أمر حيوي لصناعة سياسة فعالة لمواجهتها.
5. يمكن أن يساعد السياق التاريخي والدروس المستفادة في تحديد مستوى البراغماتية التي تتبناها الجماعة الجهادية عندما تصبح جهة فاعلة حاكمة. بعض المجموعات التي تمت مناقشتها خلال ورشة العمل هذه حكمت لفترات أطول، وبعضها لفترة أقصر، والبعض الآخر (على سبيل المثال، تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية) فقدوا السلطة واستعادوها. في السياق الأفغاني، منذ الانسحاب الأمريكي عام 2021، تواصل إمارة طالبان الإسلامية التمسك بقيودها المتعلقة بتعليم الفتيات والنساء، ومع ذلك فقد أظهرت استعدادًا أكبر بكثير للعمل داخل النظام الدولي ومع الحكومات غير الإسلامية أكثر مما كانت عليه في أواخر التسعينيات، خلال مشروعها الأول للحوكمة. وبالتالي، يمكن للسياق

التاريخي أن يفسر بشكل أفضل تحرك الجماعة نحو تفسير أكثر مرونة أو صرامة للأيديولوجية الجهادية.

6. الحكم الجهادي لا ينشأ من فراغ. معظم الممثلين الذين تمت مناقشتهم في هذا الطرح كانوا في الأصل يستجيبون لبعض الفراغ داخل مجتمعهم. وقد ينطوي هذا على الفوضى أو الخضوع للحكم، كما هي الحال مع حركة الشباب المجاهدين في الصومال، أو محاولة للتفوق على جهة فاعلة أخرى لإثبات حكم "أنظف وخالي من الفساد"، كما حدث مع حماس ضد السلطة الفلسطينية في غزة. كما برز الافتقار إلى هيكل حكم بديل أو كفؤ في الصعود الأخير نسبياً لهيئة تحرير الشام، التي استخدمت توفير الخدمات لتعزيز موقعها في إدلب وتقديم نفسها على أنها الخيار الوحيد المتاح لشعب شمال غرب سوريا.
7. لا يمكن للمرء أن يفصل السبب الكامن وراء وجود مجموعة ما عن حكمها اليومي لدولة أولية، أو شبه دولة، أو دولة أكثر اكتمالاً. من المحتمل أن يكون السؤال الأكثر استفزازاً والأكثر أهمية الذي سينبثق من ورشة العمل هو ما إذا كان الحكم الجهادي يختلف عن حكم الجماعات المتمردة الأخرى التي تسترشد بإيديولوجيات مختلفة. وفي حين أن جميع المجموعات التي تمت مناقشتها هنا تتبنى الجهاد باعتباره أمرًا أساسيًا لرؤيتها العالمية وتستخدم لغة الجهاد عند تأطير نشاطها القتالي، فإن هياكل حكمها وسلوكها الفعلي تبدو وكأنها تعكس تلك الخاصة بغير الجهاديين. وبالتالي، فإن ما إذا كانت فكرة "الحكم الجهادي" منطقية أم لا تكمن على الأرجح في تطبيق أيديولوجية هذه الجماعات على نشاطها السياسي اليومي وسياستها الخارجية البدائية.

هذا السؤال الأخير يقودنا حتماً إلى السبب وراء ورشة العمل: هل يمكن للمرء أن يفهم تصرفات حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول دون فهم وجهات نظرها الأساسية حول شرعية الجهاد والمقاومة أو نظرتها العالمية المعادية للسامية فيما يتعلق بـ"إسرائيل"؟

وبعد سبعة عشر عاماً من إدارة قطاع غزة، لا يبدو بالتأكيد أن الحركة قد خففت من العنف أو نبذته. علاوة على ذلك، في حالة تنظيم الدولة وأسلافه، ربما بدت العمليات الخارجية في جميع أنحاء العالم متناقضة مع إقامة "خلافة" مستدامة في العراق

وسوريا. ومع ذلك، فإن فصل استخدام الجماعة للعنف عن مشروعها لبناء الدولة من شأنه أن يتناقض مع توافقهما مع أهدافها الأصلية والنهائية.

وعلى هذا النحو، فإن محرري هذا الطرح والمؤلفين الذين تتبع فصولهم يوضحون كيف أن كل حالة فريدة من نوعها وكيف لا يمكن معالجة الحكم الجهادي بحل "مقاس واحد يناسب الجميع". وكيف يتبع كل منها أنماطًا مختلفة من الحكم، وتفسيرات أيديولوجية مختلفة، وجداول زمنية مختلفة. ومع ذلك، فإن الجماعات الجهادية لا تعمل في عزلة أيضا، إنها بدلاً من ذلك نتاج بيئاتهم المؤسسية، ويتعلمون من الجهات الفاعلة الخارجية ويتأثرون بها. ومن ثم يمكن استخلاص الدروس التي تستخلص من تقاربها وتقوض اختلافاتها.

محتويات طرح الدراسة

يلخص المدخل الأول في هذا الطرح، بقلم دامون ستيفنز، كيف تنظر حكومة الولايات المتحدة إلى مشهد التهديد الحالي في مواجهة الجماعات الجهادية المختلفة المشاركة في مشاريع الحكم المختلفة؟ ينتقل النص بعد ذلك إلى قسمه الرسمي الأول، حول سبب حكم الجهاديين، والذي افتتحته مارتا فورلان بمقارنة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بهيئة تحرير الشام. بعد ذلك، يقدم كريستوفر أنزالون "غوصًا عميقًا" في مد وجزر حكم حركة الشباب المجاهدين في الصومال على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية، ويقدم ماثيو ليفيت رؤى حول حكم الظل لحزب الله الإيراني في لبنان، وتحدد آيسي د. لقمانغلو الاختلافات في والسياسات الاقتصادية لتنظيم الدولة (في العراق وسوريا) وإمارة طالبان الإسلامية (في أفغانستان).

ويبين القسم الثاني كيف تشارك مختلف الجهات الجهادية في عمليات الاستيلاء على الدولة وبناء الدولة. بينما يبدأ هارورو إنجرام بشرح كيفية القيام بذلك وقد حدث هذا مع تنظيم الدولة في الفلبين، سواء عندما سيطر على الأراضي أو في سعيه للقيام بذلك مرة أخرى. ثم يبحث مايكل نايتس في كيفية سيطرة الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران خلال العقد الماضي فعليًا على الدولة العراقية، وتشرح ديفورا مارجولين علاقة حماس المعقدة بمشروع الحكم في غزة قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، ويشرح براء شيبان الدولة البوليسية الحوثية في اليمن.

ويحدد القسم الثالث والأخير تحديات الحكم الجهادي في سياق الأمن والسياسة المحلية والإقليمية والدولية. ويبدأ الطرح برؤى من ماثيو بامبر-زريد حول كيفية قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمشاركة الإنسانية مع الجماعات الجهادية المختلفة على مستوى العالم. ثم يقدم آرون زيلين نظرة شاملة على الكيفية التي حاولت بها إمارة طالبان الإسلامية، منذ استعادة أفغانستان في أغسطس 2021، بناء شرعية دولية من خلال حملتها الدبلوماسية. ويتبع وسيم نصر مثالا واقعيا على فشل السياسة العسكرية الغربية في منطقة الساحل وكيف عززت جهود تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة في مالي. أخيرًا، توضح ميغان ستيوارت الطرق التي لا يكون بها الحكم الجهادي فريدًا بالضرورة عند مقارنته بمشاريع حكم المتمردين الأخرى.

مشهد التهديد الإرهابي الحالي

بقلم دامون ستيفنز

ونحن نقترب من الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، أنا ممتن لإتاحة الفرصة لي اليوم للتعبير عن تقديرنا الصادق للعمل المؤثر الذي يقوم به معهد واشنطن وجميع شركائنا عبر الأوساط الأكاديمية ومجتمع معاهد السياسات الذين يساهمون في هذا المشروع الواسع لمكافحة الإرهاب (CT) الذي تم بناؤه وحقق نجاحات كبيرة خلال العقدين الماضيين.

نجحت الولايات المتحدة، بمساعدة شركائنا، في تقليص العديد من الملاذات الآمنة للإرهابيين، وتفكيك الشبكات المالية غير المشروعة التي تمول الأنشطة الإرهابية، وتجزئة شبكات داعش والقاعدة. ومع حلفائنا وشركائنا، نواصل التركيز على الإدارة الاستباقية لبيئة تهديد شديدة التنوع، حتى في خضم أولويات الأمن القومي الأخرى. وهذا يعزز أهمية الاهتمام المستمر والضغط على خصومنا بينما نسعى إلى البقاء منضبطين ومركزين ضد أوضح التهديدات التي تواجه الوطن والولايات المتحدة في الخارج.

إن هجمات حماس في أكتوبر/تشرين الأول 2023 هي بمثابة تذكير بأننا بحاجة إلى الحفاظ على بنية مكافحة الإرهاب المرنة التي يمكن أن تحمينا من التهديدات الأكثر إلحاحًا، بينما تمكننا أيضًا من التركيز على الآخرين عندما تتطلب مصالح أمننا القومي ذلك. وبالتأمل في هذه الأحداث الأخيرة، سأركز ملاحظاتي على ثلاثة اعتبارات تتعلق بالسياسة والتخطيط لكي نركز عليها جميعًا عبر النطاقين العام والخاص لمؤسسة مكافحة الإرهاب بينما نعمل بشكل جماعي بجد لضمان ألا تصبح مكافحة الإرهاب هي الأولوية الأولى للأمن القومي الأمريكي. مرة أخرى:

1. فهم التهديد الإرهابي المتطور والتكيف معه؛
2. الحفاظ على قدرة حكومة الولايات المتحدة على التحذير من التهديدات الإرهابية والرد عليها بسرعة .
3. الفهم الكامل لقدرات مكافحة الإرهاب والقيود المفروضة على شركائنا والتكيف معها.

1. فهم التهديد الإرهابي المتطور والتكيّف معه

ومع تطور التهديدات الإرهابية والتكتيكات والتقنيات والإجراءات، يجب على الولايات المتحدة أن تتكيف لضمان قدرتنا على الاستمرار في تحديد الأنشطة الإرهابية وتعطيلها والرد عليها. لقد حفزت هجمات حماس على "إسرائيل" وما أعقبها - وهي واحدة من أكثر الأحداث أهمية على مشهد الإرهاب العالمي منذ 11 سبتمبر - مجموعة متنوعة من ردود الفعل من الإرهابيين والمتطرفين العنيفين من مختلف الأطياف الأيديولوجية، الذين يستغلون الصراع لمصالحهم الخاصة.

وفي رصدنا لآثار أحداث تشرين الأول/أكتوبر الماضي، نظل يقظين بشأن التهديدات التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء من جانب جهات منفردة تستلهم هجمات حماس أو دعوات الجماعات الأخرى للإرهاب. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق بشأن إيران ووكلائها، نظرًا لقدرتهم على شن هجمات في الشرق الأوسط ضد أشخاص ومنشآت أمريكية هناك ومهاجمة أهداف يمكن أن تكون لها عواقب تصعيدية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجماعات المنظمة هرميًا مثل تنظيم القاعدة وداعش إلى الاستفادة من هذه اللحظة لتوحيد المؤيدين والتنظيم من أجل العنف.

كما تطورت التهديدات الإرهابية على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، مع التغيرات في التكنولوجيا التي جعلت من السهل على الخصوم التخطيط لهجمات، وتطرف أتباع جدد، وتجنيدهم خارج الحدود. ويقوم الإرهابيون أيضًا بتجربة أدوات أكثر تطورًا - بما في ذلك الطائرات بدون طيار، والأسلحة الكيميائية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة المخبأة بمهارة - لزيادة نشر العنف والخوف الذي يتطلب مواجهته الابتكار.

وفي خضم هـذه التطـورات، يحـتفظ خصـومنا الإرهـابيون بالنيـة والقـدرة على متابعـة وإلحاق خسائر بشرية واقتصادية مدمرة، في بعض الأحيان دون سابق إنذار، والتي يمكـن أن تكون بمثابة إلهاء استراتيجي لأولوياتنا الوطنية الأخرى. ولذلك، يظل من المهـم أكثـر من أي وقت مضى أن نراقب ونحافظ على ضغط مكافحة الإرهاب على نطاق كامـل مـن التهديدات الإرهابية.

2. الحفاظ على قـدرة الولايـات المتحـدة على التحـذير مـن التهديدات الإرهابية والرد عليها بسرعة

وبالانتقال إلى النقطة الثانية، فـإن هجمـات حمـاس هـي تـذكير بأهميـة الحفـاظ على قدرات الإنذار الرئيسية في مجال مكافحة الإرهـاب والـرد بسـرعة. وقـد أظهـرت الولايـات المتحدة باستمرار هذه المرونة في تحويل الموارد والقدرات بسرعة لمواجهة التهديدات المحددة أو الاستجابة بعد الهجوم. ومع ذلك، فإن الحصول على تحذير كافٍ هـو العنصـر الأكثر أهمية لتوفير الوقت والمكان الضروريين للاستجابة الفعالة.

تسلط هجمات حماس الضوء أيضًا على التحدي التحذيري، فحتى عندما لا يتم استهداف الولايات المتحدة والأشخاص والمنشآت الأمريكية في الخارج بشكل محـدد، فـإن الهجـوم الإرهابي يمكن أن يؤدي إلى مقتل مواطنينا ويكون له آثار تصعيدية لها آثـار كبيـرة على أمن الولايات المتحدة والعالم. .

وبينما تواصل حكومة الولايـات المتحـدة مراقبـة وتقيـيم مشـهد التهديـدات، سيسـتمر شركاؤنا ومجتمعنا في تحديد ونشر قدرات مكافحة الإرهاب الحاسـمة للحكومـة بأكملهـا والتي يمكن أن تخفف بشكل أفضل من خطر قيام الإرهابيين بشـن هجمـات ضـد الـوطن الأمريكي و الأشخاص والمرافق الأمريكية ما وراء البحار.

3. فهم قدرات الشريك وقيوده

بالنسبة لنقطتي الأخيرة اليوم، أود أن أؤكد بسرعة على أهميـة الفهـم الكامـل لقـدرات شركائنا والقيود المفروضة عليهم في مراقبة الإرهابيين والحفاظ على ضـغط مكافحـة

الإرهاب ضد أكبر التهديدات الإرهابية التي تواجه الولايات المتحدة. وهذا أمر مهم بشكل خاص لأن شراكاتنا في جميع أنحاء العالم كانت وستظل حاسمة لنجاحاتنا في مجال مكافحة الإرهاب.

وحيثما توجد فجوات حرجة، يجب على الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائنا، أن تنظر في جهود التخفيف لتقليل خطر الإرهاب. وهذا يعني أيضًا التكيف مع الديناميكيات العالمية المتطورة. على سبيل المثال، نقوم بإعادة تقييم الشراكات في غرب أفريقيا في أعقاب الانقلابات التي شهدتها المنطقة والتطورات العالمية التي أدت إلى تغييرات في فرص تعاوننا هناك.

ملاحظات ختامية

وفي الختام، الآن أكثر من أي وقت مضى، ندرك أننا يجب أن نظل مرنين ومنتبهين للتحديات المتنوعة التي تفرضها الشبكات الإرهابية العالمية، وتورط الدولة في الإرهاب، والمتطرفين العنيفين المنفردين أو غير المرتبطين بشكل فضفاض، والابتكار الإرهابي. وقد أصبح هذا صحيحاً بشكل خاص في ظل مواجهة الولايات المتحدة لمجموعة متزايدة من تحديات الأمن القومي الأخرى، بدءاً من تزايد قوة وإصرار المنافسين الاستراتيجيين مثل الصين وروسيا، إلى تغير المناخ، إلى ظهور تهديدات سيبرانية جديدة وتقنيات مدمرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع بين "إسرائيل" وحماس هو تذكير صارخ بأننا يجب أن نتبع بشكل جماعي أساليب مبتكرة لجمع وتحليل المعلومات لضمان أن تظل جهود مكافحة الإرهاب فعالة وكفوءة ومتكاملة بالكامل. يجب أن نكون حذرين في الحفاظ على الجوانب الرئيسية لبنية مكافحة الإرهاب للتعامل مع مجموعة لا يمكن التنبؤ بها بطبيعتها من الخصوم الإرهابيين، حتى ونحن نواجه عددًا لا يحصى من تحديات الأمن القومي الأخرى التي تحدث في الخارج وهنا في الولايات المتحدة.

دراسة مقارنة بين حكم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وحكم هيئة تحرير الشام

بقلم مارتا فورلان

لماذا يحكم الجهاديون؟

في أعقاب الربيع العربي عام 2011، تمكن عدد غير مسبوق من الجماعات الجهادية المسلحة من استغلال الاضطرابات لإقحام نفسها في الصراع على السلطة، واحتلال الأراضي، وفي نهاية المطاف إدخال ممارساتها وهياكل الحكم الخاصة بها [1]. وقد لوحظ حكم الجماعات الجهادية قبل عام 2011 في أماكن مثل العراق والصومال،[2] وبعد الربيع العربي توسعت ظاهرة الحكم الجهادي.[3]

ومع الاعتراف بهذا الاتجاه، يصبح من المهم استكشاف الأسباب التي تجعل الجماعات الجهادية المسلحة مهتمة بالمشاركة في أنشطة الحكم.

قبل محاولة فهم الأسباب التي تدفع الجماعات الجهادية المسلحة نحو الحكم، من المفيد استكشاف سبب اهتمام الجماعات المسلحة بشكل عام بالحكم.

في حين أنه ليس لدى جميع الجماعات المسلحة الرغبة - أو القدرة - على توفير الحكم، فإن معظم الجماعات المسلحة التي تضع منطقة مأهولة بالسكان تحت سيطرتها عن طريق القوة تحاول بالفعل إدخال هياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة وإبرام عقد اجتماعي مع السكان.

[1] Brynjar Lia, "Understanding Jihadi Proto-States," Perspectives on Terrorism 9, no. 4 (2015): 31–41
[2] Matthew Bamber, "Cyclical Jihadist Governance: The Islamic State Governance Cycle in Iraq and Syria," Small Wars & Insurgencies 33, no. 8 (2022): 1314–44
[3] Lia, "Understanding Jihadi Proto-States."

والسبب وراء قيامهم بذلك هو أن الحكم يسمح للجماعات المسلحة بجني فوائد بالغة الأهمية: فهي تزيد من شرعيتها بين السكان المستهدفين (سواء في مواجهة الدولة أو في مواجهة الجماعات المسلحة المنافسة الأخرى، إذا كانت موجودة)؛ فهي تعزز مصداقيتها كلاعب سياسي (وليس عسكريًا حصريًا) تجاه الجماهير المحلية والدولية؛ [1] ويتمكنون بذلك من الوصول إلى الموارد المادية (الأموال والمعدات) والداعمين (المقاتلين والأعضاء والمتعاطفين الأيديولوجيين)؛ يمكنهم وضع أيديولوجيتهم ونظرتهم للعالم موضع التنفيذ[2] .

اهتمام الجهاديين بالحكم

ومن كتابات بعض أبرز المنظرين والاستراتيجيين الجهاديين، يبدو أن اهتمام الجهاديين بالحكم، أو على الأقل الاهتمام به، يسبق الربيع العربي.

في وقت مبكر من عام 2005، كتب أيمن الظواهري إلى أبو مصعب الزرقاوي حول أهمية الحكم لتأمين الدعم الشعبي: بما أن السلاح الأكثر أهمية هو دعم الجماهير، يجب على الجهاديين القتال من أجل "قلوب وعقول" الناس وكسب تأييدهم. يجب أن تفعل ذلك من خلال أداء أنشطة الحوكمة [3].وفي كتاب لاحق، توسع في الحديث عن تلك النقاط، معتبراً أن الحركة الجهادية يجب أن تعمل مع الجماهير وتقدم الخدمات لكسب ثقة الناس[4].

وعلى نحو لا يختلف، قال أبو بكر ناجي في عام 2006 تقريبًا إن دعم الجماهير أمر أساسي عند شن الجهاد .[5]وبمجرد انهيار الحكومة وظهور حالة من الفوضى "التوحش"،

[1] Nelson Kasfir, "Rebel Governance: Constructing a Field of Inquiry; Definitions, Scope, Patterns, Order, Causes," in Rebel Governance in Civil War, ed. Ana Arjona, Nelson Kasfir, and Zachariah Mampilly (New York: Cambridge University Press, 2015), 22.

[2] Kasfir, "Rebel Governance"; and Ora Szekely, "Doing Well by Doing Good: Understanding Hamas' Social Services as Political Advertising," Studies in Conflict & Terrorism 38, no. 4 (2015): 275–92; D. Péclard and D. Mechoulan, "Rebel Governance and the Politics of Civil War," Swisspeace, 2015, 17

[3] Ayman al-Zawahiri, "Letter to Abu Musab al-Zarqawi," 2005, https://ctc.usma.edu/app/uploads/2013/10/Zawahiris-Letter-to-Zarqawi-Translation.pdf.

[4] Ayman al-Zawahiri, General Guidelines for Jihad (As-Sahab Media, 2013), 210–14

[5] Abu Bakr Naji, trans. W. McCants, The Management of Savagery (John M. Olin Institute for Strategic Studies at Harvard University, 2006), 36–42

يجب على الجهاديين توفير الأمن والعدالة، وتوفير الغذاء والعلاج الطبي والتعليم، وتأسيس الشريعة كمصدر للقانون والعدالة، من بين أنشطة أخرى[1].

وقبل ذلك، كتب أبو عبيد القرشي أيضاً عن أهمية إنشاء "مؤسسات حكومية موازية.... لإعطاء درجة من الشرعية للجيش الثوري، وفي الوقت نفسه كسر احتكار الحكومة للشرعية ."[2] وفي ملاحظة مماثلة، أشار عبد العزيز المقرن إلى أنه بينما يستولي الجهاديون على المناطق، عليهم تشجيع الدعم الشعبي من خلال تشكيل حكومة موازية تشمل المستشفيات والمحاكم الشرعية ومحطات البث[3].

ما يبرز من الكتابات أعلاه هو أنه على مدى العقدين الماضيين، كرّس القادة الجهاديون اهتمامًا متزايدًا لموضوع الحكم، معتبرين إنشاء ممارسات وهياكل الإدارة المدنية عنصرًا حاسمًا في جهودهم المتمردة الأوسع. وعلى وجه التحديد، أصبح القادة الجهاديون يدركون أن الحكم يمثل استراتيجية فعالة لاكتساب المصداقية والشرعية بين الناس، وفي نهاية المطاف إدخال أنظمة اجتماعية وسياسية مبنية على الشريعة (كما تفسرها العقيدة الجهادية).

من النظرية إلى الممارسة

لتقييم كيفية تعامل الجماعات الجهادية المسلحة مع عملية الانتقال من النظرية إلى الممارسة في مسائل الحكم، هناك مجموعتان مثيرتان للاهتمام هما تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وهيئة تحرير الشام.

القاعدة في شبه الجزيرة العربية

ومع تفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن وفراغ السلطة في اليمن في أعقاب الربيع العربي، رأى زعيم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ناصر الوحيشي فرصة لا تفوت

[1] Naji, The Management of Savagery, 27–28.
[2] Abu Ubayd al-Qurashi, "Revolutionary Wars," translated in Michael W. S. Ryan, Decoding Al-Qaeda's Strategy: The Deep Battle Against America (New York: Columbia University Press, 2013), 269–79
[3] Norman Cigar, trans., Al-Qaida's Doctrine for Insurgency: Abd al-Aziz al-Muqrin's 'A Practical Course for Guerrilla War' (Washington DC: Potomac Books, 2008), 98–105

لجماعته لبناء الإمارة الإسلامية المنشودة منذ فترة طويلة[1]. على الرغم من التحفظ الذي أبداه أسامة بن لادن، الذي كان يعتقد أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يجب أن يعلن عن دولة إسلامية فقط إذا كانت لديه القدرة الفعلية على توفير سلامة الناس، ورفاهيتهم المالية، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية[2]. شرع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في الاستيلاء على بعض المناطق في جنوب اليمن.

عند السيطرة على المناطق، حاولت الجماعة توفير بعض الحكم. في الواقع، كما قرأنا في الرسالتين اللتين كتبهما الوحيشي في مايو 2012 إلى نظيره في مالي، كان زعيم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على علم بأنه إذا أراد الجهاديون السيطرة على الأراضي. ويقيمون إمارة إسلامية، ويفرضون الشريعة، فيجب عليهم أن يتنقلوا في الحكم.

لكن في ذلك الوقت، لم يكن بوسع الجماعة أن تستثمر إلا موارد محدودة في الحكم. وكما أشار الشيخ أبو الزبير عادل العباب، زعيم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، "نحن نفتقر إلى الموظفين الإداريين والموارد المالية التي من شأنها أن تجعلنا قادرين على تقديم الخدمات للناس ."[3]وفي مواجهة هذه القيود، ركز تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الحكم كأداة لفرض عقيدته: فطبق نسخة صارمة من الشريعة، وفرض عقوبات الحدود، وهمش العادات والممارسات القبلية المتجذرة . [4]وفي حين حاول تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أيضاً تقديم بعض مشاريع البنية التحتية (على سبيل المثال، إنشاء خطوط كهربائية)، كانت هذه المشاريع محدودة للغاية. وفي ظل هذا المناخ، لم يستغرق الأمر وقتا طويلا حتى فقدت الجماعة أي تعاطف بين الناس وتم عزلها من السلطة.

---

(1) William McCants, The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State (New York: St. Martin's, 2015), 56.

(2) Osama bin Laden, "Letter to Nasir al-Wuhayshi," 2011, available at http://www.jihadica.com/wp-content/uploads/2012/05/SOCOM-2012-0000017-Trans.pd

(3) Abu Zubair Adil al-Abab, "Online Question and Answer Session with Abu Zubayr Adel al-Abab, Shariah Official for Member of al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP)," 2011, Jihadology, https://jihadology.net/wp-content/uploads/_pda/2011/04/ghorfahminbar-al-ane1b9a3c481r-presents-a-new-audio-mes[14]sage-from-alqc481_idah-in-the-arabian-peninsulas-shaykh-abc5ab-zc5ab[14]bayradc4abl-bc4abn-abdullah-al-abc481b-en.pdf.

(4) Michael Horton, "Fighting the Long War: The Evolution of al-Qa'ida in th Arabian Peninsula," CTC Sentinel 10, no. 1 (2017): 17–23; and Ghaith Abdul Ahad, "Al Qaeda in Yemen," Frontline, PBS, May 29, 2012, https://www.pbs.org/wgbh/ frontline/film/al-qaeda-in-yemen/transcript/

وبمجرد أن استعاد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أجزاء من جنوب اليمن في عام 2015، قام بتعديل نهجه في الحكم إلى حد ما. وفي حين أن الجماعة لم تفقد بالتأكيد اهتمامها بتطبيق عقيدتها، فقد اعتمدت نهجا أكثر تدرجا على تلك الجبهة. وبدلاً من ذلك، سعت إلى تكريس المزيد من الجهود لأنشطة الحكم التي من شأنها أن تجتذب الدعم الشعبي والقبول الضروري لاستدامة النظام الجهادي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. حتى هزيمته عسكريًا في عام 2016، زود تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الأشخاص الخاضعين لسيطرته بجهاز حكم يتضمن نظامًا قضائيًا أكثر انسجامًا مع السياق المحلي، وإطارًا يسمح بالتظاهر بالتدخل المحلي (المجلس المحلي الحضرمي)، والخدمات العامة. مثل الماء والكهرباء.

وبقدر ما انخرط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في الحكم، فقد زاد أيضًا وعزز نشره للمواد التي تصور الطرق التي يُزعم أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد حسن بها حياة الناس، إلى درجة أن نشر أعمال التنمية المجتمعية أصبح الأولوية الإعلامية الرئيسية لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وكان ذلك واضحاً في وكالة الأثير الإعلامية التابعة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وفي صحيفة المسرى، وكذلك على تويتر.

هيئة تحرير الشام

بعد تدخلها في الحرب الأهلية السورية، ركزت هيئة تحرير الشام (المعروفة آنذاك باسم جبهة النصرة) على تعزيز موقعها العسكري ولم تشارك في البداية في الحكم. بل إن مشاركتها في جهود الحكم ظهرت في منتصف وأواخر عام 2012 تقريبًا، ربما بسبب تأثير أحرار الشام[1] مما يشهد على مدى تعلم الجماعات الجهادية من تجاربها الخاصة (كما في حالة القاعدة في جزيرة العرب) بقدر ما تتعلم من بعضها البعض.

[1] Jerome Drevon and Patrick Haenni, "How Global Jihad Relocalises and Where It Leads: The Case of HTS, the Former AQ Affiliate in Syria," working paper, Robert Schuman Center for Advanced Studies, 2021.

لقد كان انخراط هيئة تحرير الشام في الحكم مبرراً جيداً من قبل زعيمها، أبو محمد الجولاني، الذي أكد في عام 2013 أنه فقط من خلال تزويد الناس بالخدمات والسلع العامة، يمكن الحصول على الدعم الشعبي اللازم لإنشاء إمارة إسلامية[1].

في البداية، جرت مشاركة هيئة تحرير الشام في الحكم في سياق هياكل مشتركة مع مجموعات أخرى، حيث تم توزيع الجهود والمسؤوليات بين الفصائل المختلفة. ومع ذلك، مع مرور الوقت، أصبح حكم هيئة تحرير الشام أحاديًا على نحو متزايد، حيث رأى الجولاني أنه فعال لتأكيد السيطرة المباشرة والمهيمنة لجماعته[2]. وكما هو الحال في السنوات التالية، عززت هيئة تحرير الشام موقعها في محافظة إدلب الشمالية الغربية، وتوسعت مشاركة الجماعة في أنشطة الحكم بشكل أكبر (في حين أصبحت أكثر تعقيداً أيضاً من خلال تشكيل حكومة الإنقاذ السورية).

ومع ذلك، فإن الأمر المثير للاهتمام بشكل خاص في حالة هيئة تحرير الشام هو أنه بالنسبة لجماعة الجولاني، فإن الحكم ليس مجرد نشاط يمكن الانخراط فيه للحصول على الدعم بين السكان المحليين وإقامة سيطرة مهيمنة؛ بدلاً من ذلك، بما أن هيئة تحرير الشام كانت تنأى بنفسها عن تنظيم القاعدة وتقدم نفسها على أنها تجسيد لـ "النموذج الثالث" الجهادي الفريد من نوعه[3]. فقد أصبح الحكم أيضاً نشاطاً تنخرط فيه هيئة تحرير الشام في محاولة للحصول على اعتراف دولي (وشطبها من قوائم المنظمات الإرهابية).[4]

بمعنى آخر، تستخدم هيئة تحرير الشام توفير الحكم لتعزيز موقعها في إدلب وتقديم نفسها على أنها الخيار الوحيد المتاح لشعب شمال غرب سوريا. وفي الوقت نفسه، كانت تستخدم توفير الحكم لتقديم نفسها على الساحة الدولية باعتبارها جهة فاعلة سياسية شرعية وذات مصداقية، وكذلك لنشر صورة جماعة ذات توجه محلي (وليست عابرة للأمم) ملتزمة بتوفير الحكم. المدنيين الخاضعين لسيطرتها.

---

(1) Al-Qaeda Leader in Syria Speaks to Al Jazeera," December 19, 2013, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/12/al-qaeda-leader-syria-speaks-al[17]Jazeera 20131218155917935989.html.

(2) Benedetta Berti, "From Cooperation to Competition: Localization, Militarization and Rebel Co-Governance Arrangements in Syria," Studies in Conflict & Terrorism46, no. 2 (2020): 1–19.

(3) Silvia Carenzi, "A Downward Scale Shift? The Case of Hayat Tahrir al-Sham," Perspectives on Terrorism 14, no. 6 (2020): 91–105.

(4) Nagwan Soliman, "The New Jihadists and the Taliban Model," Carnegie Endow[20]ment for International Peace, December 20, 2021, https://carnegieendowment.org/sada/86049.

ويتجلى هذا في بعض المقابلات الأخيرة التي أجراها الجولاني، والتي أكد فيها مراراً وتكراراً على الحوكمة[1] .وفي مقابلة أجريت معه في أواخر يناير/كانون الثاني 2020، أكد الجولاني أن جماعته تركز حصريًا على حكم الأراضي الخاضعة لسيطرتها، وليس على الجهاد العابر للحدود الوطنية، كما يشير العديد من المنتقدين. سيعتقد على الفور أن هيئة تحرير الشام هي حركة منخرطة فقط في القتال. ولن يتصوروا أبدًا أن هذه الحركة قادرة أيضًا على بناء أو إدارة المؤسسات في بلد ما.[2]

الخاتمة

على مدى العقدين الماضيين، كرّس الأيديولوجيون والاستراتيجيون الجهاديون اهتمامًا متزايدًا لموضوع الحكم، معتبرين الإدارة المدنية عنصرًا أساسيًا في جهودهم الأوسع للقضاء على الأنظمة "المرتدة" وإقامة أنظمة سياسية جهادية خالصة بدلاً منها. ومع ذلك، من المهم أيضًا تقدير الفروق الدقيقة بين الجماعات الجهادية المختلفة. وفي حين أن معظم هذه التنظيمات، مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ترى أن الحكم أداة لتعزيز سيطرتها على الأراضي، وترسيخ وجودها بين السكان المحليين الذين تعتمد على دعمهم، ويطبقون عقيدتهم الخاصة، بينما ينخرط آخرون، مثل هيئة تحرير الشام، في الحكم أيضًا للحصول على درجة معينة من الاعتراف في أعين الجماهير الدولية، التي يعتبرون دعمها (أو على الأقل قبولها) أمرًا أساسيًا لبقائهم على المدى الطويل.

[1] International Crisis Group, "The Jihadist Factor in Syria's Idlib: A Conversation with Abu Muhammad al-Julani," February 20, 2020

[2] Martin Smith, "Interview with Abu Mohammad al-Jolani," Frontline, PBS, February 2021, https://www.pbs.org/wgbh/frontline/interview/abu-moham[22]mad-al-jolani/

نظرة لخلفية ومستقبل حكم حركة الشباب المجاهدين

بقلم كريستوفر أنزالون

ظهرت حركة الشباب المجاهدين في الصومال الذي مزقته حرب أهلية طويلة ودموية في أعقاب الإطاحة بالرئيس الاستبدادي للبلاد محمد سياد بري في عام 1991. واليوم، تواصل حركة الشباب ممارسة سيطرتها الإقليمية ودرجات متفاوتة من الحكم في معظم أنحاء جنوب وغرب ووسط الصومال، لا سيما في مناطق جوبا الوسطى والسفلى، وشبيلي الوسطى والسفلى، وهيران، وباي، وباكول، وجلجدود، ومدق، مع وجود أصغر في بونتلاند.

تعطي المنظمة الأولوية لكل من التمرد العسكري المستمر وأنشطة الحكم المدني لأن الهدف النهائي المنشود لقيادتها العليا هو بناء "دولة إسلامية" في جميع المناطق ذات الأغلبية العرقية الصومالية في شرق أفريقيا، مستفيدة من فكرة إقامة دولة الصومال الكبرى، التي لديها أنصار بين مجموعة متنوعة من الصوماليين وليس فقط أنصار حركة الشباب المجاهدين.[1] ظلت الجماعة الجهادية المتمردة تحكم الأراضي بشكل مستمر منذ عام 2008، عندما بدأت في الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي من الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية في أعقاب انهيار اتحاد المحاكم الإسلامية في يناير/كانون الثاني 2007، وذلك على إثر الغزو الإثيوبي الكبير واحتلال أجزاء من الصومال. وبحلول عام 2008، بدأت عمليات وهياكل حكم حركة الشباب المجاهدين في التبلور في المجال العام، حيث قام قادة المتمردين بإبرازها كأهداف مركزية داخليًا وأمام السكان المحليين.

وعندما برزت حركة الشباب المجاهدين كمنظمة مستقلة تماما من تحت رماد مظلة اتحاد المحاكم الإسلامية في عام 2007، لم تكن الجماعة المسلحة الوحيدة التي تقاتل

[1] ملاحظة الكاتب: ويتمتع قادة حركة الشباب أيضاً بتاريخ طويل من إعلان الرغبة في المشاركة في تأسيس "خلافة" جديدة، على الرغم من أن تركيزهم، من حيث الإجراءات، كان ولا يزال يستهدف في المقام الأول مشروعهم المحلي لبناء الدولة الأولية. يرى مفهوم الصومال الكبير أن فصل مناطق الأغلبية العرقية الصومالية في إثيوبيا وكينيا وجيبوتي من قبل القوى الإمبراطورية البريطانية والإيطالية والفرنسية والحبشية/الإثيوبية هو أمر يجب عكسه، وضم جميع السكان الصوماليين في شرق إفريقيا معا في دولة واحدة.

الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية، ثم قوات الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق. ففي مقديشو، حملت ميليشيات من عشيرة هوية القوية أيضًا السلاح، وواجهت حركة الشباب أيضًا منافسين في المجال الإسلامي، وعلى رأسهم الحزب الإسلامي، وهو تحالف من أربع ميليشيات تتمحور إلى حد كبير حول عشائر وعشائر فرعية معينة. وللتغلب على منافسيها الإسلاميين، سعت حركة الشباب المجاهدين إلى توسيع النطاق الجغرافي لعملياتها، وتنويع المجموعات المجتمعية المحلية والخارجية (بما في ذلك المقاتلين الأجانب) التي قامت بتجنيدهم وجذب الدعم منهم، والاستفادة من قوة الرموز المختارة كجزء من مطالبتها بالشرعية التاريخية والاجتماعية والدينية.

كان المنافس الإسلامي الرئيسي لحركة الشباب المجاهدين هو تحالف الحزب الإسلامي، وهو مظلة منقسمة لأربع ميليشيات عشائرية: التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال – جناح أسمرة، بقيادة حسن ضاهر عويس، وكتائب رأس كمبوني، بقيادة حسن عبد الله حرسي "التركي"، والجبهة الإسلامية (جابيسو)، وقوات أنولي أو الفرقان. كان الحزب ممزقاً بالخلافات الداخلية حول الاستراتيجية السياسية والعسكرية والتنافس بين الفصائل على السلطة، مما منعه من التوحد بشكل كامل كمنظمة متماسكة، ولم يول قط القدر نفسه من الاهتمام لتشكيل عمليات ومؤسسات الحكم المدني كما فعلت حركة الشباب المجاهدين[1] .بحلول نهاية عام 2009، توقف تنظيم الحزب الإسلامي عن العمل كقوة متكاملة، حيث بدأ قادة الحزب العمل لتحقيق أهداف مختلفة[2] .كما أن اعتماد مجموعات التنظيم على عشائرهم/عشائرهم الفرعية في التجنيد أدى أيضًا إلى الحد من المناطق الجغرافية للعمليات التي يمكن لمقاتليهم أن ينفذونها دون الإخلال بديناميكيات العشيرة الموجودة[3].

وشكلت حركة الشباب المجاهدين تحالفات قصيرة الأمد مع فصائل مسلحة إسلامية صومالية أخرى، بما في ذلك فصيل رأس كمبوني التابع لحسن التركي في عام 2008 للاستيلاء على مدينة كيسمايو الساحلية والحزب الإسلامي في عام 2009 في مقديشو وما حولها ومنطقة شابيلي السفلى. ومع ذلك، كان لهذه التحالفات فترة صلاحية قصيرة، حيث تراجعت حركة الشباب عن اتفاقها لعام 2008 لتقاسم حكم كيسمايو

[1] United Nations, "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea (2010)," 6; monitoring reports are available here, https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2713/work-and-mandate/reports.
[2] United Nations, "Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea (2010)," 11, available here, https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2713/work[3]and-mandate/reports.
[3] Aisha Ahmad, "Going Global: Islamist Competition in Contemporary Civil Wars," Security Studies 25, no. 2 (2016): 367–69.

وتخللت فترات من التعاون مع اشتباكات مع الحزب الإسلامي طوال الفترة 2009-2010 [1] .وبعد تعرضها لانشقاقات رئيسية، بما في ذلك انشقاقات من جانب محمد محمود علي "ذو اليدين" وحسن التركي، والهزائم في ساحة المعركة على يد حركة الشباب المجاهدين، تم ضم الكثير، إن لم يكن كل من تبقى من الحزب الإسلامي قسراً إلى حركة الشباب المجاهدين في ديسمبر/كانون الأول 2010[2].

مشروع الدولة الأولية لحركة الشباب المجاهدين، 2008-23

وعلى عكس منافسيها الإسلاميين الصوماليين الرئيسيين، أعطت حركة الشباب المجاهدين الأولوية، ولا تزال تفعل ذلك، لتطوير عمليات الحكم المدني والبنية التحتية لاستكمال تمردها العسكري، حيث رأت في الواقع أن الأول هو أحد الأهداف الأساسية للأخير. وفي عام 2008، مع سيطرة الجماعة على المزيد والمزيد من الأراضي، سافر قادتها حول البلدات التي تم الاستيلاء عليها حديثًا لإلقاء خطابات أمام المجتمعات المحلية تحدد الخطوط الرئيسية لنظام التمرد الجديد. على سبيل المثال، في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، خاطب الأعضاء المؤسسون لحركة الشباب المجاهدون، وفي ذلك الوقت الزعيمان الرئيسيان إبراهيم الأفغاني ومختار روبو، علناً السكان المحليين في مدينتي ماركا وجانالي في منطقة شبيلي السفلى، وناقشوا خطط حركة الشباب لتنفيذ نظام جديد "للقانون والنظام" يتمحور حول تفسير "قاس" للشريعة الإسلامية وقوانين العقوبات، وعلى رأسها عقوبات "الحدود.[3] "العدالة، كما حددتها حركة الشباب المجاهدين، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تطبيق "شريعة الرحمن" بعد أكثر من عقد من الحرب الأهلية المدمرة [4].لا يزال هناك اليوم سيولة بين العمليات العسكرية/التمردية لحركة الشباب المجاهدين وعمليات الحكم المدني، حيث يلعب العديد من مسؤولي المتمردين أدوارًا في كليهما.

---

[1] "Behind Somalia's Islamist Rivalry," BBC, October 1, 2009, http://news.bbc. co.uk/2/hi/8284958.stm; and "Somalia: Islamist Groups on 'War Footing" in Kismayo," The New Humanitarian, September 29, 2009, https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-islamist-groups-war-footing-kismayo

[2] Somali Islamists al-Shabab and Hizbul Islam 'to Merge,'" BBC, December 20, 2010, https://www.bbc.com/news/world-africa-12038556; Reuters, "Somali Rebel Leader Backs Merger with al Shabaab," December 27, 2010, https://www.reuters.com/article/us-somalia-conflict-idUSTRE6BQ24020101227; and "Somalia Rebel Groups 'Merge,'" Al Jazeera, December 25, 2010, https://www.aljazeera.com/news/2010/12/25/somalia-rebel-groups-merge

[3] "The Leadership of [al-Shabab] Continues Calling the People to God and Educating Them After the Conquest of Most Areas of Lower Shabelle," communiqué, al-Shabab, November 14, 2008.

[4] "The Leadership of [al-Shabab] Continues Calling the People to God."

على الرغم من أن المدنيين المحليين ليس لهم القول الفصل في كيفية ممارسة حركة الشباب المجاهدين لمطالبتها بالسلطة الحاكمة، فإن الجماعة المتمردة لا تتجاهل وجهات النظر المحلية تمامًا، وتسعى بدلاً من ذلك إلى بناء ترتيبات تعاونية مع وسطاء السلطة المحليين بما في ذلك شيوخ العشائر والدعاة الدينيين المحليين والعلماء. ومن أجل أن تحتفظ الجماعة بالسيطرة الإقليمية، تعتمد حركة الشباب المجاهدين على الفوز، على الأقل، بموافقة السكان المحليين والأعيان على استمرار وجود الجماعة وأنشطة الحكم. لا تحتاج المجموعة إلى دعم حماسي كامل لتزدهر في منطقة محلية، فهي تحتاج فقط إلى منع التمرد المفتوح من خلال المفاوضات المحلية وعقد الصفقات، لا سيما مع مجموعات العشائر/العشائر الفرعية المحلية. تحاول حركة الشباب المجاهدين التأثير على سياسات العشائر والهياكل الداخلية من خلال دعم الأصوات المؤيدة للمتمردين داخل العشائر، بما في ذلك دعم شيوخها المفضلين ووسطاء السلام والحفاظ على لجنة للتواصل العشائري وتكليف مكتبها للسياسة والولايات، الذي يرأسه حسين علي فيدو، بالحفاظ على الاتصالات داخل العشائر والمجتمعات المحلية والعشائر/العشائر الفرعية.

إن الجزء الرئيسي من مطالبة حركة الشباب المجاهدين بالشرعية كقوة حاكمة يتلخص في سنها العلني لقواعد "القانون والنظام"، مقارنة بالفوضى المفترسة التي انزلقت إليها في عام 2007 بعد انهيار اتحاد المحاكم الإسلامية. في حملاتها على قطاع الطرق والسطو المسلح والسرقة (الثلاثة المصنفة مجتمعة تحت فئة حدود الحرابة والإفساد في الأرض)، وتنفيذ قواعد السلوك "الأخلاقية" الصارمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تعتمد حركة الشباب المجاهدين على جيش الحسبة، وهي قوة مسلحة تستخدمها كقوة شرطة وقوة لإنفاذ الأخلاق. والجمهور المستهدف من أعمال جيش الحسبة التنفيذية هو المجرمين، فضلاً عن السكان المدنيين المحليين وغيرهم من الجماهير المحلية والدولية، بما في ذلك مجتمعات الشتات.

في بعض الأحيان، قامت حركة الشباب المجاهدين بمحاسبة بعض أعضائها على جرائم، حتى أنها أعدمت بعض المتمردين بعد أن أصدرت محاكم المتمردين أحكام "القصاص" على جرائم القتل. ففي أبريل/نيسان 2010، على سبيل المثال، أمرت محكمة المتمردين بإعدام أحد مقاتلي حركة الشباب لقتله مدنياً محلياً في منطقة شابيلي السفلى بعد

أن رفضت أسرته التسوية المالية (الدية)[1] ونفذت حركة الشباب المجاهدين عملية إعدام مماثلة في باكول في أبريل/نيسان 2008 [2].وفي عام 2011، عندما كانت تواجه ضغوطًا ميدانية وسياسية شديدة، أنشأت حركة الشباب المجاهدين محكمة خاصة للرد على المظالم للنظر في الشكاوى ضد مسؤولي وأعضاء المتمردين، وربطها بالتاريخ الأطول لمحاكم المظالم في التاريخ الإسلامي، بما في ذلك الدول الإسلامية الأيبيرية والإمبراطورية العثمانية[3] .

ومن خلال الاستفادة من قوة الرموز، تصور حركة الشباب المجاهدين نفسها، على الرغم من رفضها العقدي للصوفية، على أنها وريثة تراث "الجهاد" المناهض للاحتلال، للأبطال الصوماليين القوميين، وعلى رأسهم محمد عبد الله حسن، الذي يطلق عليه اسم "الملا المجنون" من قبل قادة الاحتلال البريطانيين الغاضبين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وحسن بارسني، وبشير يوسف، وجميعهم كانوا ينتمون إلى الطرق الصوفية. وتصف حركة الشباب المجاهدين بانتظام قادتها ومقاتليها العاديين بأنهم من نسل دراويش الملا المجنون، وأتباعه المحاربين الذين أقام معهم دولة مستقلة "دولة الدراويش" بين عامي 1899 و1920. تفصل حركة الشباب المجاهدين هذه الشخصيات عن خلفياتهم الصوفية، وتؤكد بشكل كامل على مؤهلاتهم "المجاهدة" في القتال ضد الإمبريالية والاحتلال البريطاني والإيطالي والحبشي/الإثيوبي. [4]وقد فعلت جماعات متمردة جهادية أخرى أشياء مماثلة في القوقاز مع الإمام شامل وفي غرب أفريقيا مع عثمان دان فوديو [5].وتواصل حركة الشباب المجاهدين السعي لنشر تفسيرها للتاريخ والفكر الإسلامي والعقائدي والقانوني والسياسي من خلال شبكة من المدارس والمعاهد

---

(1) "The Implementation of God's Ruling on One of the Soldiers in the Jaish al-Hisba in the Islamic Province of Lower Shabelle," communiqué, al-Shabab, April 6, 2010

(2) "The Implementation of the Ruling of Retaliation/Punishment in Kind on One of the Mujahedin in Wajid," communiqué, al-Shabab, April 25, 2008.

(3) See two al-Shabab communiqués: "Statement from the Judicial Council of al-Shabab," December 31, 2011, and "The Grievances Response Court in the Islamic Province of Middle Shabelle Issues Dozens of Rulings," March 9, 2012

(4)] For an example of how al-Shabab and its supporters lay claim to Muhammad Abdullah Hassan and his dervish movement's historical legacy, see figure51, https://ibnsiqillidissertationsources.wordpress.com/2018/01/06/visual-prima[12]ry-source-references-dissertation-figure-51/.

(5) ملاحظة الكاتب: للحصول على خلفية تاريخية عن عثمان دان فوديو وخلافة سوكوتو في غرب أفريقيا، راجع ديفيد روبنسون، "الجهاد والهجرة والحج في غرب أفريقيا،" في الحروب العادلة والحروب المقدسة والجهاد: لقاءات وتبادلات مسيحية ويهودية ومسلمة، إد. سهيل هاشمي (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2012)، 246–62. للحصول على خلفية تاريخية عن الإمام شامل وتمرده ضد الإمبراطورية الروسية، انظر غاري هامبورغ، توماس ساندرز، وإرنست تاكر، المواجهة الروسية الإسلامية في القوقاز: رؤى بديلة للصراع بين الإمام شامل والروس، 1830–1859 (جديد) يورك: روتليدج، 2010)

والمؤسسات التعليمية الأخرى التي يديرها المتمردون. واستهدفت معسكرات التدريب المدنيين المحليين، وخاصة الأطفال والوجهاء المحليين.

تواصل حركة الشباب المجاهدين، حتى خلال الفترات التي تواجه فيها ضغوطًا شديدة في ساحة المعركة، مثل الفترة 2011-2014 وسلسلة من الهجمات منذ صيف 2022 من قبل الحكومة الفيدرالية الصومالية وقوات ميليشيا العشائر المتحالفة معها "معاويسلي" في ولايتي جلمدوغ وهيرشبيلى الفيدراليتين، تواصل إعطاء الأولوية لعمليات الحكم، ومضاعفة جهودها حتى في الوقت الذي تتبع فيه استراتيجية عسكرية مرنة وغير متماثلة ضد أعدائها الكثيرين. طوال عام 2023 والشهرين الأولين من عام 2024، استمرت عمليات فرض الضرائب ونظام المحاكم وعمليات جيش الحسبة وتوزيع المساعدات المالية والمادية والعيادات الطبية للسكان والماشية، ومؤخرًا، عمليات لجنة الإغاثة من الفيضانات.[1]

تواصل حركة الشباب المجاهدين استثمار قدر كبير من الموارد البشرية وغيرها في مشروع الدولة الأولية، مما ينافس قدرات الحكومة الصومالية وإدارات الولايات الفيدرالية الصومالية، الأمر الذي سيجعل من الصعب اقتلاعها من العديد من المناطق المحلية حتى تصبح الحكومة الصومالية قادرة على توفير الأمن المنتظم والموثوق للمدنيين، والأهم من ذلك، تقديم بدائل الحكم في مجالات متعددة، بما في ذلك التعليم وتوفير العدالة لتلك التي يوفرها المتمردون.

وختمت الدراسة هذا الفصل، بكتابة الملاحظة التالية:

"الآراء الواردة هنا تعكس فقط آراء المؤلف وليست آراء قوات مشاة البحرية الأمريكية أو وزارة الدفاع أو أي جزء من حكومة الولايات المتحدة".

[1] ملاحظة الكاتب: وفي أوائل نوفمبر 2023، أعلنت حركة الشباب تشكيل لجنة للإغاثة من الفيضانات لتنسيق استجابة الجماعة المتمردة للفيضانات الشديدة في معظم أنحاء الصومال. ويرأس اللجنة اثنان من محافظي الظل المتمردين السابقين، حسن يعقوب علي ومُحَمَّد أبو أسامة. وتقوم اللجنة بإجلاء المدنيين المحليين من المناطق التي غمرتها الفيضانات، وتوزيع المواد الغذائية والأدوية والمساعدات المالية على النازحين، وتعمل مع السكان المحليين لبناء قنوات الفيضانات لإعادة توجيه مياه الفيضانات.

حكومة الظل لـ"حزب الله" في لبنان

بقلم ماثيو ليفيت

في العديد من خطاباته، الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصر الله، يسلط الضوء على نظام حكم الظل الذي أنشأته جماعته بالتوازي مع النظام السياسي الضعيف في لبنان وهياكل الحكم الاجتماعي غير الكافية. بل إنه ذهب إلى حد القول إن وجود "حزب الله" ككيان سياسي ومسلح يتعزز من خلال برنامج الحكم الموازي هذا، الذي يوفر للجماعة الدعم الشعبي ووسائل التمويل غير المشروع لتمويل البرامج الاجتماعية والدينية التي تجعل الجماعة جزءًا من نسيج المجتمع اللبناني.

يتمتع "حزب الله" اليوم بأفضل ما في المجالين - فمع وجود أعضاء يشغلون مناصب وزارية ومقاعد في البرلمان، فهو جزء كبير من الدولة اللبنانية حتى مع بقائه جماعة مستقلة تعمل بمعزل عن الدولة.

بحكم تصميمه، فإن "حزب الله" ليس السلطة الحاكمة بحكم الأمر الواقع في لبنان، وهو ما يخدم أغراض الجماعة. وبحكم أن "حزب الله" ليس مؤسسة حكومية رسمية، فإنه يتجنب المساءلة التي تأتي عادة مع توليه مناصب منتخبة. ويستمر الحزب في العمل كميليشيا مستقلة مع الحفاظ على نفوذه في البرلمان اللبناني وتطوير اقتصاد الظل المبني على نظام المحسوبية السياسية. وقد سمح اقتصاد الظل هذا لـ"حزب الله" بتطوير "مواطني الظل" الذين يستمد منهم الدعم السياسي وقدراً من السلطة، مما يسمح للجماعة ليس فقط بزيادة قوتها وتأثيرها، ولكن في الوقت نفسه يسمح لها بتقويض شرعية الدولة اللبنانية. ففي المناطق التي يسيطر عليها - بشكل أساسي في جنوب لبنان، وأجزاء من بيروت، ووادي البقاع - يوفر "حزب الله" الخدمات الاجتماعية والوظائف والدعم الاجتماعي لأتباعه، مما يعزز الاعتماد على مؤسسات الجماعة ويجعله المنفذ الفعلي لنظام يشجع المحسوبية السياسية.

عندما يتعلق الأمر بالتمويل، فإن موقع "حزب الله" الفريد يسمح له بالمشاركة في كل من الاقتصادات المشروعة وغير المشروعة، وإدارة كيانات متنوعة مثل مؤسسات غسيل

أموال المخدرات في الخارج والمنظمات غير الحكومية البيئية في الداخل، وكل منها في خدمة اقتصاد الظل والعمليات المسلحة للحزب. يوفر نشاط الخدمة الاجتماعية للجماعة وظائف يومية لأعضائها، ووسيلة لجمع الأموال وغسلها، وأماكن لاكتشاف الأعضاء الجدد وتجنيدهم. ويرى أعضاء "حزب الله" أن نشاط الخدمة الاجتماعية هذا هو "عمل من أعمال المقاومة "الجهادية" التي تعد جزءًا لا يتجزأ من كفاح "حزب الله" ضد "إسرائيل" والغرب والذي يزيد من بناء "ثقافة المقاومة" داخل المجتمع الشيعي في البلاد. نظرًا لكونه الميليشيا الوحيدة التي احتفظت بسلاحها بعد اتفاق الطائف عام 1989، حيث يحتفظ "حزب الله" بمكانته باعتباره المنفذ الوحيد لهذا النظام السياسي الفاسد المبني على المحسوبية الطائفية والنوايا الإجرامية.

في العقدين الماضيين منذ أن بدأ "حزب الله" المشاركة في الحكومة لأول مرة، شغل أعضاء الجماعة العديد من المناصب في البرلمان ومجموعة متنوعة من الوزارات اللبنانية، حيث لديهم القدرة على التأثير على - أو تعطيل - العملية السياسية اللبنانية والقرارات الحكومية الرئيسية. وينسب الفضل إلى التنظيم في تصرفات الوزارات الخاضعة لسيطرته، لكنه لا يتعرض للمحاسبة أبدا عندما تفشل الحكومة في توفير الخدمات الأساسية. بل إن "حزب الله" يستخدم السخط الذي يشعر به العديد من اللبنانيين تجاه قادتهم المنتخبين كسلاح، ويقنعهم بقضية "حزب الله" كعضو في "مواطني الظل". ويستفيد "حزب الله" من موقعه كلاعب سياسي هجين بعينه نحو الحكم والأخرى نحو "الإرهاب"، مما يسمح له باتخاذ قرارات بشأن الحرب والسلام بشكل مستقل عن الدولة اللبنانية.

وقد يكون هذا النوع من النشاط هو الأكثر انتشارًا في أنشطة الجماعة على طول الخط الأزرق، وهو الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة بين "إسرائيل" ولبنان. ينتهك "حزب الله" مراراً وتكراراً قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 - وهو القرار الذي وضع رسمياً حداً للأعمال العدائية بين "إسرائيل" و"حزب الله" وأسس ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في عام 2006 - من خلال نصب الخيام على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق، مما يسمح للجماعات "الإرهابية" الأخرى مثل حماس بشن هجمات على "إسرائيل" من معقلها في جنوب لبنان، والإضرار عمدا بالجدار الأمني للعبور إلى الأراضي "الإسرائيلية". وكثيراً ما تُرى القوات الخاصة التابعة للحزب، "الرضوان"، وهي تعمل على طول الخط الأزرق وتجري عمليات تدريبية - حتى أن الجماعة نشرت مقطع فيديو مدته ست دقائق في يوليو/تموز 2023 لإحياء ذكرى حرب لبنان مع "إسرائيل" عام

2006 من خلال محاكاة هجوم على قاعدة عسكرية إسرائيلية[1] .وفي أعقاب هجمات حماس على جنوب "إسرائيل" في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأ "حزب الله" حملة قصف شبه يومي لـ"إسرائيل" دعما لحماس، الحليف الزميل لإيران.

بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن "حزب الله" يتدخل بشكل متكرر في عمليات اليونيفيل على طول الحدود، حتى أنه ذهب إلى حد قتل جندي "حفظ سلام" أيرلندي يُدعى "شون روني" في كانون الأول/ديسمبر 2022 [2].واتهمت محكمة عسكرية لبنانية خمسة من مقاتلي "حزب الله" بارتكاب الجريمة؛ ولم يُعتقل سوى واحد من المتهمين، وهو محمد عياد، على الرغم من إطلاق سراحه بكفالة بعد أقل من عام، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.3 [3].وفي نيسان/أبريل 2024، أصيب أربعة من قوات "حفظ السلام" التابعة للأمم المتحدة بجروح جراء انفجار قنبلة على جانب الطريق قيل إن "حزب الله" زرعها هناك[4]. كما يتمتع الحزب في كثير من الأحيان بحماية القوات المسلحة اللبنانية، التي تستخدم سلطتها لمنع قوات اليونيفيل من الوصول إلى المناطق الرئيسية في جنوب لبنان، مما يوضح بشكل أكبر الطرق التي يستغل بها "حزب الله" ويدمج نفسه داخل النظام السياسي والاقتصادي الفاسد في البلاد. بل إن الجماعة تخترع غطاءً خاصًا بها لنشاطها التخريبي على طول الخط الأزرق، وذلك باستخدام منظمة غطاء تابعة لـ"حزب الله" ومنظمة بيئية غير حكومية تسمى "خضراء بلا حدود" لبناء الهياكل وإجراء المراقبة على طول الحدود اللبنانية مع "إسرائيل."

غالبًا ما يدفع هذا النوع من السلوك العدائي لبنان إلى خلافات دبلوماسية لم يكن ليتدخل فيها لولا ذلك. خلال صيف عام 2022، تدخل "حزب الله" في المفاوضات البحرية بين "إسرائيل" ولبنان من خلال التهديد بمهاجمة منصة تقع في حقل كاريش للغاز الطبيعي الإسرائيلي ثم في وقت لاحق تم إطلاق ثلاث طائرات بدون طيار لمراقبة

[1] "Hezbollah Publishes Video of Simulated Attack on Israeli Outpost," i24 News, July 17, 2023, https://www.i24news.tv/en/news/middle-east/levant-tur[1]key/1689568869-hezbollah-publishes-video-of-simulated-attack-on-israeli-out[1]post

[2] Reuters, "Hezbollah Members Accused over Irish Peacekeeper Killing," June 1, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanese-tribunal-accus[2]es-hezbollah-amal-members-killing-un-peacekeeper-source-2023-06-01/

[3] Kareem Chehayeb and Abby Sewel, "Lebanon Releases a Man on Bail Who's Accused of Killing an Irish UN Peacekeeper," Associated Press, November 15, 2023, https://apnews.com/article/lebanon-hezbollah-unifil peacekeeper-ire[3]land-fb034fc88016f31b797cbf2446e67ef8.

[4] Emanuel Fabian, "IDF Says UN Peacekeepers in Lebanon Were Hit by Hezbollah Roadside Bomb," Times of Israel, April 3, 2024, https://www.timesofisrael.com/ idf-says-un-peacekeepers-in-lebanon-were-hit-by-hezbollah-roadside-bomb

السفينة .[1]في أبريل 2023، نصب "حزب الله" خيمتين على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق، مما أدى إلى موجة من المفاوضات لتجنب الحرب على الموقع العسكري غير القانوني. ومن المؤكد أن أعضاء "حزب الله" في البرلمان ساهموا في هذا النقاش، محذرين "إسرائيل" من "الصمت والتراجع" عن مطلب إزالة الخيام إذا أرادت تجنب الحرب [2].وكما يؤكد القصف شبه اليومي الذي تقوم به الجماعة على "إسرائيل" منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فإن "حزب الله" يتخذ قرارات الحياة والموت لجميع اللبنانيين دون استشارة الحكومة أو الشعب اللبناني.

وباعتباره نوعاً من "حكومة الظل" الفاسدة، فإن موقع "حزب الله" في البرلمان اللبناني والعديد من وزاراته يسمح له بالتأثير أو حتى تعطيل أنشطة الدولة التي لا يتفق معها. فقد أعاق مسؤولو "حزب الله" منذ البداية التحقيق في انفجار مرفأ بيروت عام 2020، والذي أسفر عن مقتل 218 شخصًا على الأقل وأضرار في الممتلكات بقيمة 15 مليار دولار. وقد أثار الانفجار تساؤلات حول العلاقة بين "حزب الله" ونظام الأسد السوري، حيث ورد أن الحزب استورد من أجله أطنان نترات الأمونيوم التي انفجرت في أغسطس 2020، وكذلك النظام السياسي الفاسد الذي سمح بمثل هذا التجاهل الصارخ لاحتياطات السلامة الأساسية. هل عرقل مسؤولو "حزب الله" التحقيق من خلال تهديد القضاة وشن حملة تضليل ومحاولة اغتصاب التحقيق بالكامل[3] .لقد تم تصنيف مسؤول أمني كبير في "حزب الله"، ارتبط لاحقًا بحادث مرفأ بيروت، "وفيق صفا"، من قبل وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2019 لدوره في استغلال الموانئ والحدود اللبنانية للسماح لمسؤولي "حزب الله" بالسفر بحرية وتهريب البضائع.[4] ومن خلال قيامه بذلك، لم يعرض صفا مواطنيه اللبنانيين للخطر فحسب، بل قام أيضًا بتحويل ملايين الدولارات من عائدات الضرائب بعيدًا عن النظام المالي المتدهور في البلاد. إن النظام السياسي اللبناني، الذي يدعم

[1] Emanuel Fabian, "IDF Shoots Down 3 Hezbollah Drones Heading for Karish Gas Field," Times of Israel, July 2, 2022, https://www.timesofisrael.com/idf-says-it[5]shot-down-3-hezbollah-drones-heading-for-karish-gas-field/

[2] "Hezbollah Said to Evacuate One of the 2 Tents It Set Up on Israeli Side of Blue Line," Times of Israel, July 2, 2023, https://www.timesofisrael.com/hezbollah-said[6]to-evacuate-one-of-the-2-tents-it-set-up-on-israeli-side-of-blue-line/

[3] Hanin Ghaddar, "Washington Should Sanction Officials Obstructing the Beirut Port Investigation," PolicyWatch 3705, Washington Institute for Near East Policy, February 17, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/washington-should-sanction-officials-obstructing-beirut-port-investigation.

[4] U.S. Department of the Treasury, "Treasury Targets Iranian-Backed Hizballah Officials for Exploiting Lebanon's Political and Financial System," press release, July 9, 2019, https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm724#

صفوفه عدد كبير من مسؤولي "حزب الله"، يسمح لأفعال الجماعة بأن تمر دون شك، كما يسمح لجرائمها بالمعاقبة لأنها تعمل كجزء من النظام وفوقه.

على الرغم من عدم سيطرته الكاملة على لبنان، لا يمكن إنكار أن "حزب الله" هو لاعب مؤثر في المنطقة ويجسد نطاق الحكم الذي يقع عليه العديد من الجهات "الجهادية". وبحكم وجود أعضاء في الحكومة وثلث معطل في البرلمان، فإن "حزب الله" في وضع يسمح له بمنع الدولة من القدرة على ردع أو احتواء تصرفات "حزب الله". ومع معاناة البلاد من العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، فإن القليل من اللبنانيين لديهم مصلحة في الدخول في حرب مع الجارة الجنوبية للبلاد. وعلى عكس الافتقار العام للشهية للحرب في البلاد، قام "حزب الله" بتصعيد التوترات في السنوات الأخيرة، واستمر في تصعيد سلوكه العدواني على طول الخط الأزرق وإثارة الصراع مع "إسرائيل."

ومن المرجح أن تحاول جهات "إرهابية" أخرى مثل حماس تقليد نموذج "حزب الله"، حيث تتمسك جماعة متطرفة بمؤسسات دولة فاشلة لممارسة السلطة والنفوذ لخدمة مصالحها الخاصة. وقد سمحت استراتيجية الحكم الموازية هذه لـ"حزب الله" بالبقاء كجماعة مسلحة لعقود من الزمن بعد اتفاق الطائف الذي ألزم جميع الميليشيات اللبنانية بحلها ونزع سلاحها [1].

وقد أدى هذا النهج إلى ترسيخ "حزب الله" في العديد من مؤسسات الدولة الرئيسية في لبنان، ومنحه نفوذاً كبيراً في البرلمان، وسمح له باستخدام غطاء العمل الرسمي لحماية أعضائه من الضغوط السياسية أو التحقيق القضائي. وقد أسفرت أنشطة الرعاية الاجتماعية التي يقوم بها الحزب عن شبكة واسعة من الدعم من "مواطني الظل" اللبنانيين الذين يستفيدون من خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والمدنية التي يقدمها "حزب الله". ويخدم حزب الله مصالحه ومصالح إيران أولاً ثم مصالح الشعب اللبناني ثانياً، مما يجسد بدرجة أكبر الدرجة التي قوضت بها الجماعة الدولة ومؤسساتها، وأضعفت سيادة القانون، ومنعت الحكومة اللبنانية من خدمة السكان الذين وضعوها في السلطة.

[1] Jeanine Jalkh, "Hezbollah Weapons: What Exactly Does the Taif Agreement Say?" L'Orient Today, August 17, 2023, https://today.lorientlejour.com/article/1346673/ hezbollah-weapons-what-exactly-does-the-taif-agreement-say.html.

الاقتصاد والحكم الإسلامي: حالتا تنظيم الدولة وطالبان

بقلم آيسي د. لقمانغلو

يلعب الاقتصاد النقدي دورًا حيويًا في إدارة الدولة نظرًا لمشاركته في إدارة الأموال داخل الحدود الوطنية، وبالتالي إضفاء الشرعية على سيادة الدولة. إن تصنيع السياسات الاقتصادية النقدية يمكن أن يكون أساسيا لبناء الأمة مثل اللغة ووسائل الإعلام المشتركة. تاريخياً، كانت الدول تتحد لجمع الثروات وتخصيصها وحمايتها، مما يعزز شرعيتها. وعلى العكس من ذلك، تمكنت الجماعات المتمردة من إدارة الثروة بشكل فعال في مناطق الدولة البدائية الخاصة بها، مما عزز شرعيتها المتصورة، حتى مع المطالبات الإقليمية العابرة.

تنظيم الدولة الإسلامية

إن دراسة حالات مثل تنظيم الدولة الإسلامية، الذي فقد موطئ قدمه الإقليمي، وحكم طالبان لأفغانستان، يوضح التقاطع بين الأيديولوجية (العقيدة) السلفية الجهادية والسياسة الاقتصادية وسط قيود الأنظمة المالية العالمية. يتحدى الاقتصاد النقدي الإسلامي الأنظمة المالية التقليدية، ويؤكد على المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتقييم الدقيق للقيمة ويرفض أسعار الفائدة. تعمل الخدمات المصرفية الإسلامية بنظام مزدوج يتوافق مع المبادئ الإسلامية في ظل الخلفية الاقتصادية العالمية.[1] وتطالب بعض الدول بأنظمة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتستبدل الفائدة برسوم ثابتة، في حين تتجاوز الأصول المصرفية الإسلامية 1.8 تريليون دولار على مستوى العالم، مع الالتزام بالمعايير الدولية.

[1] Mariam El Hamiani Khatat, "Monetary Policy in the Presence of Islamic Banking," working paper, International Monetary Fund, March 18, 2016, https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1672.pdf.

وعلى الرغم من التوجيهات القرآنية بشأن السياسة الاقتصادية، فإن التنفيذ العملي أمر معقد، حيث يشكل فرض عدم الفائدة وتقييم العملة تحديا خاصا. إن تشغيل نظام نقدي قائم على الشريعة الإسلامية في البيئة المالية المترابطة اليوم يكاد يكون غير عملي، وهو ما يستلزم في كثير من الأحيان اقتصاداً شبه مكتفٍ (على سبيل المثال، إيران).

غالبًا ما تؤدي إدارة ثروات المتمردين إلى ديناميكية متبادلة المنفعة تعزز الاستقرار الاقتصادي وقوة الحكم مع إعادة توزيع الثروة إلى السكان المحليين. ويستخدم المتمردون هذه الاستراتيجية، فيدمجون حتى الاقتصادات غير المشروعة، لتأكيد كفاءتهم الاقتصادية وتوطيد أنظمة الحكم، وبالتالي التنافس مع شرعية الدولة. إن تنظيم الدولة عبارة عن مجموعة إرهابية تسيطر على الأراضي والسكان، وبالتالي تدمج إدارة الثروات والاقتصاد النقدي في حكمها. ومع ذلك، من أجل "أداء" حكمها الإسلامي، كان على الجماعة أن تطبق نظامًا نقديًا قائمًا على الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي يصبح أكثر تعقيدًا في حالة تنظيم الدولة، حيث تحاول الجماعة أيضًا رفض الفكرة الغربية للدولة ورفض الحدود. وهكذا، تبنى تنظيم الدولة، ضمن دعايته، اقتصادًا نقديًا متطرفًا للغاية قائمًا على الشريعة الإسلامية، والذي تضمن رفض العملات الورقية وأسعار الفائدة، بينما كان في الواقع يعمل باستخدام العملات التي رفضها على الورق.

استخدم تنظيم الدولة الروايات الاقتصادية كوسيلة للدعاية، وأدان الممارسات المالية الغربية ودعا إلى نظام عملة يعتمد على المعادن الثمينة. على سبيل المثال، تصر إحدى المقالات في دورية النبأ الأسبوعية التي تصدرها الجماعة على أن الحكومات الغربية "تطبع ما تريد، وتحدد قيمة تلك الأوراق، ثم تربطها بدول أخرى تكون عملاتها ورقية[1]." وتصور الجماعة الاقتصادات الغربية على أنها استغلالية، مع مشاركة "الحكومات الكافرة" في الشرق الأوسط في الاستراتيجيات الاقتصادية الأمريكية. على سبيل المثال، عند تطوير حالة الولايات المتحدة كعدو، فإن السبب الرئيسي لمعارضة تنظيم الدولة هو "الإدمان على التدخلات غير الحكيمة وغير الضرورية والمفلسة التي تمثل الدافع الرئيسي للحركة الإسلامية العالمية، وهي ظاهرة نشأت وما زالت ترعى من قبل ما يسمى بـ "حلفاء وأصدقاء" الغرب، السعودية والكويت وقطر وغيرها.[2]وإحدى

[1] "Dialogues," al-Naba (May 18, 2017): 8

[2] "In the Words of the Enemy," Dabiq 10, nos. 66–69 (June 2015): 56.

الأدوات المتاحة لهذا الغرض هي تقييم الدولار عند مستويات عالية بشكل تعسفي والتلاعب بقيم الذهب. وتصف النبأ مثل هذه العمليات بالعبارات التالية:

"الدولار اليوم أقل بثلاثين مرة من قيمته أمام الذهب منذ انكشاف خدعة الربط بالدولار... بينما انخفضت قيمة الفضة مقابل الذهب خلال الفترة نفسها بمقدار الثلث فقط. ويظل الذهب الملاذ الأوسع للهاربين من تقلبات سعر الدولار. ثم عند أي علامة على حدوث أزمة اقتصادية نجد أن أسعار الذهب ترتفع (بشروطها)، فيسارع أصحاب الأموال إلى التخلي عن دولاراتهم ويتشبثون بالذهب الآمن؛ وعندما تنتهي الأزمة، يعيدون شراء الدولارات حتى يتمكنوا من الاستثمار في السوق [1]."

وتتناقض دعاية تنظيم الدولة مع واقعه، فهو يعتمد على العملات الأجنبية للحصول على الإيرادات من خلال الضرائب، ومبيعات النفط، والأنشطة غير المشروعة. وتعمل الحملات الإعلامية للتنظيم على الترويج للروح المالية الإسلامية، إلا أن إيراداتها مستمدة بشكل كبير من الممارسات الاقتصادية غير المتوافقة. ويمثل هذا الانقسام أزمة شرعية لتنظيم الدولة، حيث يتعين عليه التوفيق بين موقفه الأيديولوجي والاحتياجات العملية للحكم والبقاء الاقتصادي.

إن التناقض بين دعاية تنظيم الدولة وممارساته الفعلية ينشأ من اعتماد التنظيم على العملات الأجنبية. عندما استولى تنظيم الدولة على المناطق، احتاج إلى أموال للصراع ولإعالة السكان، والحصول على الدخل من خلال الضرائب والجبايات والإيجارات ومبيعات النفط، وحتى الاتجار بالبشر [2].ونظراً لوضع تنظيم الدولة كمجموعة إرهابية نشطة، فمن الصعب تتبع عملياته المالية بدقة. وتشير الأبحاث إلى وجود اختلاف صارخ بين المبادئ المالية الإسلامية المعلنة للجماعة واعتمادها الفعلي على الأنشطة الاقتصادية المحظورة. وعلى الرغم من استخدام الاتصالات لإضفاء الشرعية على النظام والإدارة الاقتصادية، فإن الفعالية الاقتصادية الرئيسية للجماعة جاءت من إنشاء مصادر إيرادات مستقرة ولكن غير مشروعة، وهي ضرورية لتعزيز الجيش والحكم وتوفير الرعاية الاجتماعية والخدمات للشعب الخاضع لسيطرتها. وأدى ذلك إلى أزمة شرعية، حيث أن

[1] "Dialogues," al-Naba (May 18, 2017): 9.
[2] Nadia al-Dayel, Andrew Mumford, and Kevin Bales, "Not Yet Dead: The Establishment and Regulation of Slavery by the Islamic State," Studies in Conflict & Terrorism 45, no. 11 (2020): 929–52, https://doi.org/10.1080/1057610X.2020.1711590

العمليات المالية للجماعة كثيرا ما تناقضت مع تصريحاتها الأيديولوجية (العقدية)، على الرغم من أن هذه العمليات دعمت حكمها بشكل كبير.

إمارة أفغانستان الإسلامية التابعة لطالبان

يقدم المشهد الاقتصادي في أفغانستان في ظل إدارة طالبان دراسة حالة فريدة من نوعها، تختلف بشكل كبير عن نهج تنظيم الدولة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وراثة طالبان لبنك مركزي عامل وعملة وطنية متداولة. بعد سيطرتها على بنك "دي إي" أفغانستان (DAB) ، واجهت طالبان عزلة اقتصادية فورية نتيجة للعقوبات الأمريكية مما أدى إلى تجميد أصول البنك[1] .وقد أدى هذا الانفصال عن الأسواق المالية العالمية إلى تفاقم تحديات تحويل الاقتصاد الأفغاني نحو الامتثال للشريعة الإسلامية.

وفقًا للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان "سيجار"، في تقريره ربع السنوي المقدم إلى الكونجرس في يوليو 2023، لا يزال بنك DAB يفتقر إلى الاستقلال السياسي، وهو أمر بالغ الأهمية لمصداقية البنك المركزي ووظيفته[2] .على الرغم من اعتراف "سيجار" ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تظهر علامات التحسن -مثل انخفاض طفيف في التضخم إلى 0.95٪ [3]في أبريل بحلول عام 2023، واستقرار العملة عند 87.5 أفغانيًا مقابل دولار أمريكي واحد، وانخفاض معدل انخفاض قيمة العملة إلى 1.6% مقارنة بفترة ما قبل طالبان - لا تزال أفغانستان تواجه معدلات بطالة مرتفعة وعقبات اقتصادية كبيرة.

(1) Steve Inskeep, "In the Taliban's Afghanistan, the Near-Broke Central Bank Somehow Still Functions," National Public Radio, August 29, 2022, https://www. npr.org/2022/08/29/1119652135/afghanistan-bank-aid-reserves-biden.

(2) Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction, report, July 30 2023, https://www.sigar.mil/pdf/quarterlyreports/2023-07-30qr.pdf

(3) See "Da Afghanistan Bank Announces Plans for Full Islamic Banking System,"Afghanistan Times, December 3, 2023, https://www.afghanistantimes.af/da-af[8]ghanistan-bank-announces-plans for-full-islamic-banking-system/; and "DAB High Level Delegation Participates in 18th AAOIFI—IsDB Conference in Bahrain," December 2, 2023, https://www.dab.gov.af/dab-high-level-delegation-partici[8]pates-18th-aaoifi-isdb conference-bahrain.

وفي حالة تطبيق الحكم الإسلامي، على غرار تنظيم الدولة، فقد أعلنت حركة طالبان عن خطط DAB لتنفيذ الاقتصاد النقدي الكامل القائم على الشريعة. صرح القائم بأعمال محافظ بنك DAB ، هداية الله البدري، في خطابه في "استراتيجيات التباطؤ الاقتصادي الوشيك وعالم ما بعد النفط: من خلال التنويع الاقتصادي والاستفادة من التمويل الإسلامي"، الذي عقد في البحرين في نوفمبر 2023:

"يلتزم DAB بأسلمة القطاع المصرفي والمالي بالكامل في أفغانستان، بهدف القضاء على الفوائد والممارسات غير المشروعة الأخرى. في الوقت الحاضر، جميع أشكال المعاملات القائمة على الفائدة محظورة، وسيتم تحويل جميع البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية... تُبذل جهود حثيثة لتأسيس خدمات مصرفية خالية من الفوائد... في أفغانستان[1] ."

ووفقاً للبيان، فقد أوضح البدري أيضاً "أهمية التأكد من أن المنتجات المالية التي تقدمها الخدمات المصرفية الإسلامية تلتزم بمعايير الشريعة ليس فقط بشكل سطحي من حيث الشكل، ولكن أيضاً بشكل أساسي من حيث أنواعها [2]".

مقارنة بين النظامين

خلافاً للجماعات المسلحة غير الحكومية مثل تنظيم الدولة، فإن حركة طالبان، لأنها تولت السيطرة على البنك المركزي والعملة الوطنية القائمة، مضطرة إلى الامتثال للأنظمة النقدية والاقتصادية الدولية. ويشمل ذلك الحفاظ على سلامة العملة الورقية الحالية والانخراط في التجارة مع العملات المعترف بها في جميع أنحاء العالم. وتنبع التحديات الاقتصادية التي يواجهها مثل هذا الكيان في المقام الأول من افتقاره إلى الاعتراف الدولي والحاجة المترتبة على ذلك إلى ضمان الاستقلال السياسي لنظامه المصرفي المركزي، وفي هذه الحالة بنك .DAB وعند المقارنة بين الاستراتيجيات المالية لتنظيم الدولة وطالبان، يلاحظ المرء توتراً أساسياً بين النقاء الإيديولوجي والحكم

[1] "DAB High Level Delegation Participates in 18th AAOIFI," https://www.dab.gov.af/dab-high-level-delegation-participates-18th-aaoifi-isdb-conference-bahrain.
[2] "DAB High Level Delegation Participates in 18th AAOIFI," https://www.dab.gov.af/dab-high-level-delegation-participates-18th-aaoifi-isdb-conference-bahrain

العملي. وفي حين يتبنى كلا الكيانين تفسيراً صارماً لمبادئ الشريعة الاقتصادية، فإن واقع بناء الدولة في عالم تحكمه العولمة يتطلب درجة من البراغماتية الاقتصادية.

بالنسبة لتنظيم الدولة، فإن إنشاء "الخلافة" لا يقتصر على الاستيلاء على الأراضي فحسب، بل يشمل أيضًا إنشاء نظام اقتصادي قابل للحياة. وقد اتسم النهج الذي اتبعته الجماعة بالرفض الجريء للأنظمة المالية التقليدية، وخاصة العملة الورقية، التي اعتبرتها لعنة للتعاليم الإسلامية؛ وبدلاً من ذلك، روج تنظيم الدولة للدينار الذهبي والدرهم الفضي، وهي عملات متجذرة في التقاليد الإسلامية. ومع ذلك، كان هذا الموقف رمزيًا أكثر منه عمليًا، حيث كان بمثابة أداة للدعاية لتمييز نموذجها عن الهياكل الرأسمالية الغربية ومخاطبة الحكم الإسلامي التاريخي. وعلى الرغم من الموقف الأيديولوجي ضد العملة الورقية، فإن العمليات المالية الفعلية لتنظيم الدولة كانت تعتمد بشكل كبير على العملات ذاتها التي أدانها. قام تنظيم الدولة بجمع الضرائب، وبيع النفط، وشارك في أشكال مختلفة من التهريب، وكلها تتطلب المشاركة في النظام المالي العالمي الذي رفضه التنظيم. ويسلط هذا التناقض الضوء على التحدي المتمثل في تطبيق المبادئ الإسلامية الصارمة في مشهد اقتصادي معقد ومترابط.

ويمثل وضع طالبان حالة متناقضة. عند توليها السلطة، ورثت المجموعة بنكًا مركزيًا فعالًا وعملة وطنية أصبحت بالفعل جزءًا من النظام المالي العالمي. وفي حين أعربت حركة طالبان بالمثل عن عزمها إنشاء نظام مالي متوافق مع الشريعة الإسلامية، فإنها تواجه التحدي العملي المباشر المتمثل في العمل ضمن نظام اقتصادي عالمي لا يعترف بحكمها. وقد أدى ذلك إلى وضع اقتصادي غير مستقر، حيث يتعين عليهم التعامل مع العقوبات الدولية وواقع حكم السكان الذين يحتاجون إلى الخدمات الأساسية والاستقرار الاقتصادي.

وقد واجه كل من تنظيم الدولة وحركة طالبان مهمة ترجمة إيديولوجياتهما (عقيدتهما) الإسلامية المتشددة إلى سياسات اقتصادية قابلة للتطبيق. وكان هذا يعني في كثير من الأحيان تطبيقًا انتقائيًا للشريعة الإسلامية، حيث يتم دعم بعض المبادئ في الخطاب العام بينما تضر الضرورات الاقتصادية بمبادئ أخرى. ويتفاقم تعقيد هذا المسعى بسبب الحاجة إلى حشد الدعم المحلي والشرعية الدولية، مع الحفاظ على الالتزامات الأيديولوجية (العقدية) التي تدعم مطالبتهم بالسلطة.

إن المقاييس الاقتصادية لهذه الجماعات مفيدة لفهم التداعيات الأوسع للحكم الإسلامي في العالم الحديث. وهي توضح الصعوبات التي تواجه التوفيق بين العودة إلى النماذج الاقتصادية التاريخية ومتطلبات فن الحكم المعاصر. بالنسبة لصانعي السياسات والباحثين، توفر هذه الحالات رؤى قيمة حول التفاعل بين الأيديولوجية (العقيدة) والاقتصاد والحكم في المناطق المتأثرة بالصراع.

الطريق من الاستيلاء على الدولة إلى بناء الدولة

التهديد المتنامي للجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين: السياق والمنافسة والمخاطر المتتالية

بقلم هارورو جي انجرام

إن الإنجازات الشاذة التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية في إنشاء دولته الأولية في جميع أنحاء العراق وسوريا قبل عقد من الزمن وضعت معيارًا مضللاً لتقييم التهديد المحتمل الذي تشكله الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية[1]. ومع تراجع التهديدات الإرهابية إلى أسفل قائمة أولويات الأمن القومي والسياسة الخارجية، يميل صناع السياسات إلى اعتبار قدرة الجماعات الجهادية على "الاستيلاء على الدولة" و"بناء الدولة" بمثابة المعيار الحاسم في تقييم التهديدات. وبطبيعة الحال، يشكل "الاستيلاء على الدولة" و"بناء الدولة" علامات بالغة الأهمية على طول طيف حكم حرب العصابات، مما يشير إلى تجاوز عتبات النوايا والقدرة الحاسمة. ومع ذلك، فإن الطيف غير مكتمل دون إدراج علامته الأولية: "زعزعة استقرار الدولة". في الواقع، فإن الجماعات التي صعدت عملياتها عبر عتبة "الاستيلاء على الدولة" للانخراط في "بناء الدولة" ستبني حملتها حتماً على أسس أنشطة الدولة الطويلة الأمد لزعزعة الاستقرار.

تعتبر الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين دراسة حالة مفيدة في عمليات حرب العصابات المطولة لزعزعة استقرار السلطات القائمة. منذ حصار مراوي عام 2017، لم تبذل الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين جهدًا جديًا للاستيلاء على المدينة والسيطرة عليها.[2] ومع ذلك، فإن الجماعات المختلفة التي تعمل على نطاق واسع تحت راية تنظيم الدولة

[1] "The ISIS Files," George Washington University, https://isisfiles.gwu.edu/?lo[1]cale=en.
[2] Chris Inton et al., "Battle for Marawi," Reuters Graphics,https://fingfx.thomson[2]reuters.com/gfx/rngs/PHILIPPINESATTACK/010041F032X/index.html.

الإسلامية في شرق آسيا تسلط الضوء على كيف أن الجماعات الجهادية ليس لديها سوى القليل من القوة.

إن فرصة بناء دولة - أي عبور عتبة التمكين - لا يزال من الممكن أن يكون لها تأثيرات زلزالية محتملة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية[1].

يبدأ هذا التحليل بالقول إن السياق والمنافسة والمخاطر المتتالية هي اعتبارات حيوية لتقييم ومنع وللاستجابة للحملات المتصاعدة لأنشطة حرب العصابات السياسية والعسكرية والدعائية.

ثم يطبق السياق والمنافسة والمخاطر المتتالية كإطار عمل أساسي يمكن من خلاله تقييم ملف التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين [2] قبل تقديم بعض الأفكار الإضافية حول تطور الجماعة على أساس الخبرات الميدانية في منطقة بانجسامورو [3].وتختتم هذه الورقة القصيرة بتوضيح الآثار السياسية والبرامجية الرئيسية للنتائج التي توصلت إليها.

السياق، المنافسة، المخاطر المتتالية

هناك ثلاثة اعتبارات حاسمة ليس فقط لتقييم عمليات حرب العصابات التي تقوم بها الجماعات المتمردة، بل أيضًا لتضييق نطاق تركيز الأنشطة السياسية والبرامجية على نقاط الضعف الحرجة وفرص مضاعفة القوة. الأول هو السياق، الذي يشير إلى العوامل النفسية الاجتماعية والاستراتيجية الرئيسية التي تميز بيئة العمليات، والتي لها أهمية خاصة، تلك العوامل التي يتم استغلالها في أغلب الأحيان من قبل الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية. ومن المحتمل أن يشمل هذا مجموعة هائلة من العوامل السياقية،

[1] Islamic State East Asia," Australian National Security, October 3, 2023, https://www.nationalsecurity.gov.au/what-australia-is-doing/terrorist-organisa[3]tions/listed-terrorist organisations/islamic-state-east-asia

[2] International Crisis Group, Addressing Islamist Militancy in the Southern Philippines,Asia Report 323 (Brussels, 2022), https://www.crisisgroup.org/asia/south-east[4]asia/philippines/addressing-islamist-militancy-southern-philippines.

[3] Haroro J. Ingram, "Inside the Defector Programmes Battling to Keep Peace in the Philippines," The New Humanitarian, June 28, 2022,https://www.thenewhumani[5]tarian.org/analysis/2022/06/28/MILF-conflict-philippines-extremism-isis.

بدءًا من السياسة المحلية والوطنية والتاريخ والديموغرافيا إلى الثقافة والجغرافيا والاقتصاد الاجتماعي.

والثاني هو المنافسة، التي تشير إلى التنافس السياسي العسكري بين رجال حرب العصابات وخصومهم المتفوقين تقليديا. وتتميز المنافسة غير المتماثلة الناتجة بمسابقات مزدوجة للسيطرة والتأثير. ويتميز الأول بجهود عدائية لتنفيذ نظام سيطرة تنافسي عبر الأنشطة السياسية العسكرية المصممة للسيطرة على الأراضي والموارد والسكان[1]. وتتميز المنافسة الأخيرة بصراع أنظمة التأثير المتنافسة عبر الاتصالات وأنشطة التأثير الأخرى [2]. يسعى المتمردون إلى التقدم من خلال زعزعة استقرار الدولة، والاستيلاء على الدولة، وبناء الدولة من خلال المراحل المتصاعدة من الأنشطة السياسية والعسكرية والدعائية.

والثالث هو المخاطر المتتالية، التي تشير إلى التأثيرات المتتابعة المحتملة التي تسعى عمليات حرب العصابات إلى إحداثها مع تقدم عملياتها. للتغلب على العيوب التقليدية في المراحل الأولى من حملتهم، تستخدم عمليات حرب العصابات الأنشطة السياسية والعسكرية والدعائية لتقويض مزايا أعدائهم الأقوياء، واستغلال نقاط ضعفهم، والتحريض على ردود الفعل المبالغ فيها، وتشجيع الأخطاء الاستراتيجية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للممارسين تحديد مسببات المخاطر المتتالية والجهود اللازمة لمنع سقوط قطع الدومينو.

الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين

تنظيم الدولة الإسلامية شرق آسيا-الفلبين هو راية واسعة تندرج تحتها مجموعة متنوعة من الجماعات والفصائل. تعمل هذه الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة بشكل حصري تقريبًا عبر أراضي منطقة بانجسامورو ذاتية الحكم في ميندناو الإسلامية (BARMM). أهم الجماعات المتحالفة مع تنظيم الدولة في منطقة بارم هي فصائل

(1) Bernard B. Fall, "From Our April 1965 Issue…: The Theory and Practice ofInsurgency and Counterinsurgency," Naval War College Review 51, no. 1 (1998):46–57, http://www.jstor.org/stable/44638001

(2) Haroro J. Ingram, Deciphering the Siren Call of Militant Islamist Propaganda: Meaning, Credibility & Behavioural Change (The Hague: International Centre for Counter[7]Terrorism, 2016), https://www.icct.nl/publication/deciphering-siren-call-mili[7]tant-islamist-propaganda-meaning-credibility-behavioural.

جماعة أبو سياف (ASG) في أرخبيل سولو، وفصائل مقاتلي بانجسامورو الإسلاميين من أجل الحرية (BIFF) في ماجويندناو ديل نورتي وسور، وتنظيم الدولة (المعروف أيضًا باسم ماوتي- داعش). في لاناو ديل سور. منذ ما يقرب من عشر سنوات منذ التعهدات الأولى التي قدمها الفلبينيون لـ "خليفة" تنظيم الدولة ، لم يكن هناك أي قيادة وسيطرة مركزية ذات معنى عبر مختلف الجماعات المؤيدة للتنظيم[1] .وفي حين تم تعريف الأفراد على أنهم أمير "ولاية" تنظيم الدولة في شرق آسيا، إلا أن هذا كان لقباً رمزياً إلى حد كبير وربما كان مهماً فقط إلى الحد الذي يستوفي فيه معايير تنظيم الدولة لإعلان مقاطعة رسمية. بالنسبة للجزء الأكبر، تميل الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة في الفلبين إلى احتواء أنشطتها في منطقة جغرافية محددة والتجنيد في المجموعة العرقية اللغوية المهيمنة فيها.

السياق: النضال من أجل السلام في بانجسامورو

عقود من نضال المورو من أجل الحكم الذاتي في جنوب الفلبين، وعملية السلام بين الحكومة الفلبينية وجبهة تحرير مورو الإسلامية (MILF) ، وإنشاء منطقة بانجسامورو ذاتية الحكم في ميندناو المسلمة في عام 2019، وإجراء أول انتخابات للمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في مايو 2025. هي السمات المميزة الرئيسية والرافعات السياقية [2]. ولا بد من تجنب إغراء تفسير وجود الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة في الفلبين باعتباره نتاجاً لقوى عالمية يديرها تنظيم الدولة مركزياً. وفي حالة تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين، فمن الأكثر دقة القول بأن هذه الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة قد استغلت تلك القوى العالمية لتحقيق وسائل وغايات محلية.

باختصار، تسعى الجماعات الموالية لتنظيم الدولة بشدة إلى عرقلة عملية السلام في بانجسامورو وانهيار حكومة بانجسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي. إن التركيز الساحق لأنشطتهم السياسية والعسكرية والدعائية ينصب بشكل مهووس على هذا الهدف. والحقيقة هي أن تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين يتعرض لضغوط هائلة وتعوقه نقاط ضعف حرجة تجعل من غير المرجح أن تتمكن الجماعات التي تعمل تحت لوائه من

[1] "Abu Sayyaf Group (ASG)," Counter Terrorism Guide, National CounterterrorismCenter, updated October 2022, https://www.dni.gov/nctc/ftos/asg_fto.html.
[2] "Document: The Comprehensive Agreement on the Bangsamoro," OfficialGazette, Republic of the Philippines, last updated March 27, 2014, https://www.officialgazette.gov.ph/2014/03/27/document-cab/.

عبور عتبة الاستيلاء على الدولة، ناهيك عن بناء الدولة. ومع ذلك، لا يزال لدى تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين القدرة على أن يكون له تأثير كبير مزعزع للاستقرار، خاصة في المجتمعات الأكثر ضعفًا في بارم. مع دخول المنطقة الأشهر الاثني عشر الأخيرة قبل أول انتخابات مقررة لها، سيحاول تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين بنشاط استغلال الفرص لإثارة الفوضى وتأجيجها.

المنافسة: المفسدون للسلام والحكم

ينصب تركيز نضال تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين ضد حكومة بانجسامورو الجديدة وحكومة الفلبين، وخاصة الجيش والشرطة. وكانت هناك أيضًا اشتباكات بين مجموعات تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين وجبهة تحرير مورو الإسلامية[1]. وفيما يتعلق بالتنافس على السيطرة، تم احتواء الجماعات الموالية للدولة في حملة طويلة من عمليات حرب العصابات التي تهدف إلى زعزعة استقرار الدولة. إن المحاولة الفاشلة في نهاية المطاف للسيطرة على مدينة ماراوي في عام 2017 هي المحاولة الوحيدة للاستيلاء على الدولة بقصد بناء الدولة من قبل أي جزء من تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين.

وفيما يتعلق بالتنافس على السيطرة، كان تركيز الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة في جميع أنحاء منطقة بارم على إفساد السلام والحكم. وفي حين اقترح المنشقون أن بعض المعسكرات من المفترض أن تدار كدويلات صغيرة، لتكون بمثابة نماذج أولية للتوسع مع صعود الجماعة في مراحل حملتها، فإن هذه الجهود تبدو بدائية في أحسن الأحوال وطموحة وطموحة في معظمها[2]. في الوقت الحالي، الهدف هو تأجيج الظروف المؤدية إلى الانهيار الذي يؤدي إلى إجراء أول انتخابات في المنطقة ذات الحكم الذاتي في مايو 2025.[3]

[1] John Unson and Allen Estabillo, "9 Terrorists, 8 MILF Fighters Killed in Mindan[10]ao Clashes," PhilStar Global, December 12, 2023, https://www.philstar.com/nation/2023/12/12/2318209/9-terrorists-8-milf-fighters-killed-mindanao-clash[10]es.

[2] Ingram, "Deciphering the Siren Call," https://www.icct.nl/publication/decipher[11]ing-siren-call-militant-islamist-propaganda-meaning-credibility-behavioural.

[3] Haroro J. Ingram, "The Cascading Risks of a Resurgent Islamic State in the Philippines," United States Institute of Peace, January 9, 2024, https://www.usip.org/publications/2024/01/cascading-risks-resurgent-islamic-state-philippines.

وفيما يتعلق بالتنافس على التأثير، فإن أنشطة التجنيد والدعاية التي تقوم بها الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة تركز إلى حد كبير على استغلال سياسات التوقعات المحطمة. كثيرًا ما يستغل القائمون على الدعاية والقائمون بالتجنيد المحليون المشاعر بأن مكاسب السلام لم تحقق بشكل جوهري أو أن طابع المنطقة الجديدة ومسارها مضلل وفاسد. ويشكل آلاف المقاتلين السابقين الذين يتم تسريحهم حاليًا من الخدمة كجزء من التطبيع أو المنشقين عن الجماعات المسلحة الأخرى محورًا رئيسيًا لجهود تجنيد الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة[1] .

لكي نكون واضحين، فإن الجماعات المؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية لا تحظى بشعبية كبيرة، كما أن سكان المنطقة لا يتمتعون بشعبية كبيرة، وشعب بانجسامورو في أمس الحاجة إلى السلام والاستقرار. لكن عقودا من التاريخ تثبت أنه في أعقاب جهود السلام الفاشلة في ميندناو، ظهرت جماعات مسلحة متزايدة العنف. تميل المجتمعات التي تعيش وسط أعمال عنف مميتة مستمرة إلى التحوط من دعمها لأطول فترة ممكنة خلال أوقات عدم اليقين لضمان أنها على الجانب الصحيح من التحول في الزخم فيما يتعلق بمن سيصبح المجموعة السياسية المهيمنة. ليس لدى تنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين اهتمام كبير بالاستيلاء على الدولة أو بناء الدولة. في الوقت الحالي، يكفي العمل كمفسدين، والاستعداد لاستغلال الفوضى، ومن ثم إقناع السكان بأن التحول في الزخم وشيك.

المخاطر المتتالية: مواجهة مشاريع "الطغاة"

يمكن القول إن المخاطر المتتالية هي العامل الحاسم في الفلبين، وعلى عكس العديد من الدوائر السياسية، يبدو أن تنظيم الدولة يفهم المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها الأمر. بعد تفجير مدينة ماراوي في 3 ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلنت صحيفة النبأ التابعة لتنظيم الدولة: " من الناحية الاستراتيجية، الفلبين ليست مجرد جزيرة تقع في أقصى شرق العالم؛ بل هي ساحة صراع عالمي لا يزال يقترب يوماً بعد يوم بين طاغية

[1] Jeoffrey Maitem, "Bangsamoro Leader: Militants Endanger Efforts to Disarm Ex-MILF Guerrillas in Southern Philippines," BenarNews, August 4, 2023, https://www.benarnews.org/english/news/philippine/decommissioning-pro[13]cess-08042023124536.html.

الصين وأمريكا... ووجود المجاهدين هناك... موطئ قدم للمسلمين لمواجهة مشاريع الطواغيت.[1]"

لعقود من الزمن، حارب الجيش الفلبيني تمرد مورو في الجنوب. ولكن الآن، ونظراً للفرصة الواعدة للسلام في الذاكرة الحية والعدوان الصيني في بحر الفلبين الغربي، [2] تعتزم إدارة فرديناند ماركوس الابن إعادة وضع القوات المسلحة الفلبينية من التركيز على عمليات الأمن الداخلي إلى الدفاع الإقليمي[3] .إذا تم جر القوات المسلحة الفلبينية إلى الجنوب في عمليات لتحقيق الاستقرار، فقد تحتاج البلاد إلى التخلي عن تلك الخطط، مما يعرض الأمن القومي الفلبيني للخطر، وقدرة البلاد على التعامل مع التهديدات الإقليمية، ومساهماتها في الاتفاقيات الأمنية، بما في ذلك الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية.

تأملات إضافية حول التهديد المتطور لتنظيم الدولة في شرق آسيا - الفلبين

في العام الماضي، قامت إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية باستطلاع رأي أكثر من مائة منشق معظمهم من جماعة الدولة الإسلامية في لاناو ديل سور. في حين سيتم إصدار تفاصيل أكثر تفصيلاً للبيانات وآثارها في المستقبل.

تم نشر نتيجتين من قبل هؤلاء الباحثين، وتمت مشاركة نتيجتين مع المؤلف وتستحقان تسليط الضوء عليهما هنا:

[1] "Bombing Attack on Catholic Mass in Philippines Kills Four," Al Jazeera, December 3, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/12/3/explo[14]sion-hits-university-in-philippines-three-reported-killed.

[2] "International Support Pours in for PH over China's Aggression, Harassment inWest Philippine Sea," Presidential Communications Office, Republic of thePhilippines, December 11, 2023, https://pco.gov.ph/news_releases/internation[15]al-support-pours-in-for-ph-over-chinas-aggression-harassment-in-west-philip[15]pine-sea/.

[3] Brian Harding and Haroro J. Ingram, "Bangsamoro Peace and the U.S.-Philip[16]pines Alliance," Lawfare, September 11, 2022, https://www.lawfaremedia.org/article/bangsamoro-peace-and-us-philippines-alliance

- أولاً، ظهرت من هذه البيانات صورة للمجندين الذكور النموذجيين في تنظيم الدولة في لاناو: غير متعلمين، وشبه ريفيين، وفقراء، ويتم جلبهم دائمًا تقريبًا إلى الجماعة من خلال التعامل وجهًا لوجه مع مسؤول التجنيد أو أحد أعضاء الجماعة الذين تم تجنيدهم معه. بمشاركة القرابة أو روابط الصداقة. أقر معظم المشاركين بوجود أجانب و/أو أشاروا إلى أن القادة كانوا على اتصال مباشر مع الأجانب. وأقر المشاركون أيضًا بالدور الهام الذي تلعبه النساء في المجموعة،[1] خاصة كآلية دعم سرية، مما يعكس مجموعة متزايدة من مواضيع الأبحاث[2].
- ثانيًا، كانت الأسباب الأكثر شيوعًا لترك الجماعة وفقًا للمنشقين هي (1) الصعوبات المرتبطة بالحياة اليومية في الجماعة، (2) الشعور بأن قادة الجماعة ومبرراتها الفقهية و/أو تركيزها الاستراتيجي كانوا مضللين، و (3) مخاوف من معاناة أسرهم. ويبدو أيضًا أن ردود المنشقين تعطي وزنًا للتقارير المتناقلة التي تفيد بأن النقاط الساخنة للتجنيد في المقاطعة قد انتقلت من مناطق جنوب بحيرة لاناو إلى المناطق الحدودية مع المقاطعات المجاورة.

الخلاصة: الآثار المترتبة على السياسة والممارسة

يتمثل التحدي الدائم الذي يواجه صناع السياسات والممارسين في كيفية تحديد الإشارة من الضوضاء ثم استخدام هذا الفهم لإدارة المخاطر، واستغلال نقاط ضعف الخصم، والاستفادة من جهود مضاعفة القوة. فأولاً وقبل كل شيء، يتلخص المفتاح إلى منع وقوع المخاطر المتتالية في منع سقوط أول قطعة دومينو. ويجب الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة بانجسامورو. ولتحقيق ذلك، يجب أن يوفر التحليل الرصين والمبني على البيانات الأسس اللازمة لنوع الفهم الدقيق للتهديدات التي تفسد السلام، وهو أمر ضروري لوضع تدابير وقائية ومضادة فعالة- ومع ذلك، فحتى أنظمة جمع البيانات الأكثر دقة وفي الوقت المناسب ستكون غير فعالة إذا لم يكن لدى صانعي السياسات

[1] Kiriloi M. Ingram, “Revisiting Marawi: Women and the Struggle Against the Islamic State in the Philippines,” Lawfare, August 4, 2019,https://www.lawfare[17]media.org/article/revisiting-marawi-women-and-struggle-against-islam[17]ic-state-philippines

[2] Devorah Margolin, “The Changing Role of Women in Violent Islamist Groups,” inPerspectives on the Future of Women, Gender, & Violent Extremism, ed. AudreyAlexander (Washington DC: George Washington University, 2019): 40–49,https://bit.ly/4bkoITH.

والممارسين فهم كافٍ لقواعد اللعبة التي يتعين على المنتسبين إلى تنظيم الدولة تطبيقها عمليًا[1].كحد أدنى، يجب أن يكون الممارسون على دراية بالمبادئ الاستراتيجية الأساسية لنهج التمرد الذي يتبعه تنظيم الدولة والمؤشرات التشغيلية للتحولات الاستراتيجية خلال مراحل حملته[2] .إن أفضل الإجراءات والسياسات والبرامج المخططة والمنفذة ستفشل إذا لم تكن مصحوبة بقرع طبول ثابت من الرسائل العامة التي تركز على إدارة التوقعات والاستفادة من فجوات "القول والفعل."

[1] Haroro J. Ingram, "The Long Jihad," The ISIS Files, September 20, 2021, https://doi.org/10.4079/poe.05.2021.03

[2] Haroro J. Ingram and Andrew Mines, "From Expeditionary to Inspired: Situating External Operations Within the Islamic State's Insurgency Method," Internation[20]al Centre for Counter-Terrorism–The Hague, November 23, 2023, https://www.icct.nl/publication/expeditionary-inspired-situating-external-operations-with[20]in-islamic-states-insurgency

سيطرة الدولة "الجهادية" الشيعية في العراق

بقلم مايكل نايتس

هل يعتبر العراق اليوم مثالاً للحكم "الجهادي"؟ أود أن أزعم نعم. إن الفصائل المسلحة التي تشكل جوهر الكتلة الحاكمة في البلاد، "الإطار التنسيقي[1]" ، هم أعضاء يعترفون بأنهم أعضاء في جبهة "جهادية" عابرة للحدود الوطنية تعرف باسم "محور المقاومة". هدفهم هو توسيع الثورة "الإسلامية" التي بدأت في إيران عام 1979 وحماية جميع الامتدادات القائمة لمشروعهم الشيعي المزعوم - جمهورية إيران الإسلامية، وحزب الله اللبناني، وأنصار الله المتمركزين في اليمن، والجماعات الإرهابية العراقية. مليشيات الإطار التنسيقي[2].

منذ استخدام السلطة القضائية للتلاعب بنتائج انتخابات 2021 في العراق - وتحويل الهزيمة الانتخابية للإطار التنسيقي إلى انتصار في تشكيل الحكومة [3]- أصبح احتكار الإطار التنسيقي اللاحق لجميع فروع الحكومة العراقية أمرًا غير مسبوق في تاريخ البلاد بعد عام 2003 [4].ويحكم الإطار التنسيقي بمستوى من السلطة المطلقة التي لم يشهدها العراق منذ أيام صدام حسين. فهم يسيطرون على رئيس الوزراء، مدير القطاع العام المجتهد ولكن غير المهم، محمد شياع السوداني، الذي يتعرض للاستخفاف علانية من قبل حلفاء طهران في بغداد[5]. القوى الحقيقية هي ثلاثة أمراء حرب، يرتبط كل

---

[1] Hamdi Malik and Crispin Smith, "Muqawama Lauds 'Resistance Government' in Iraq," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, January 11, Also see Michael Knights, "Iraq Is Quietly Falling Apart," Foreign Policy, June 5, 2023, https://www.foreignaffairs.com/iran/iraq-quietly-falling-apart.

[2] For a recent explainer on the axis, see Kian Sharifi, "Iran's 'Axis of Resistance': Different Groups, Same Goals," Radio Free Europe/Radio Liberty, February 19, 2024, https://www.rferl.org/a/iran-s-axis-of-resistance-different-groups same[2]goals/32826188.html; also see Katherine Zimmerman, Yemen's Houthis and the Expansion of Iran's Axis of Resistance, Critical Threats (Washington DC: American Enterprise Institute, 2022), https://www.aei.org/research-products/report/yemens-houthis-and-the-expansion-of-irans-axis-of-resistance/

[3] Michael Knights, "Iraq's Two Coups—And How the U.S. Should Respond," Fikra Forum, Washington Institute for Near East Policy, August 2, 2022, https://www. washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqs-two-coups-and-how-us-should[3]respond.

[4] ملاحظة الكاتب: إن سيطرة الأحزاب الإسلامية الشيعية المدعومة من إيران على منصب رئيس الوزراء أمر طبيعي، ولكن في الوقت الحاضر تسيطر نفس المجموعة (الإطار التنسيقي) أيضا على القاضيين الرئيسيين في العراق، وتتولى رئاسة مجلس النواب وأكبر كتلة في البرلمان. والدور الرئيسي الوحيد خارج هذه القاعدة القوية هو الدور الشرفي للرئاسة، الذي تشغله كتلة كردية مؤيدة لإطار التنسيق.

[5] Hamdi Malik, "'Sudani Is a General Manager': How Militias View Iraq's New Prime Minister," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, December 1, 2022,

منهم ارتباطًا وثيقًا بإيران، على قمة الإطار التنسيقي: قيس الخزعلي، الإرهابي الذي تصنفه الولايات المتحدة، رئيس ميليشيا عصائب أهل الحق التي تأسست في إيران[1]؛ ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي؛ وزعيم منظمة بدر التي تأسست في إيران هادي العامري[2].

إن أكثر قوائمها قوة وصخبا، فتح ودولة القانون[3] يسيطر إطار التنسيق على القضاء من خلال رئيس المحاكم الذي أسرته الميليشيات، القاضي فائق زيدان [4].إن الجيش التقليدي (الجيش، جهاز مكافحة الإرهاب، البحرية، القوات الجوية) وأجهزة الاستخبارات يتم اختراقها وتلويثها بسرعة من قبل الجماعات الإرهابية والميليشيات المدعومة من إيران[5] .إن قوات الحشد الشعبي التي يقودها الإرهابيون[6] هي جيش موازٍ تم بناؤه على نموذج الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، وهي القوة المسلحة الأسرع نمواً في العراق .[7] يتم استبدال المسؤولين الوزاريين بأوامر من الجماعات الإرهابية والميليشيات

---

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ sudani-general-manager-how-militias-view-iraqs-new-prime-minister.

(1) For a good profile of Khazali, see Isabel Coles, Ali Nabhan, and Ghassan Adnan, "Iraqi Who Once Killed Americans Is a U.S. Dilemma as He Gains Political Power," Wall Street Journal, December 11, 2018, https://www.wsj.com/articles/ iraqi-who-once-killed-americans-is-a-u-s-dilemma-as-he-gains-political-pow[6]er-11544529601; also see Michael Knights, "Profile: Asaib Ahl al-Haq," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, April 27, 2021 https://www. washingtoninstitute.org/policy-analysis/profile-asaib-ahl-al-haq-0

(2) For Militia Spotlight's updated profile of the Badr Organization, see Michael Knights, Crispin Smith, and Hamdi Malik, "Profile: Badr Organization," Washing[7]ton Institute for Near East Policy, September 2, 2021, https://www.washington[7]institute.org/policy analysis/profile-badr-organization.

(3) Hamdi Malik, "Asaib Ahl al-Haq and Badr Fall Out Over Controlling the New Parliamentary Speaker," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, January 29, 2024, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ asaib-ahl-al-haq-and-badr-fall-out-over-controlling-new-parliamentary-speaker

(4) For an analytic summary of Zaidan's actions in the post-electoral period, see Crispin Smith and Michael Knights, "Remaking Iraq: How Iranian-Backed Militias Captured the Country," Just Security, March 20, 2023, https://www. washingtoninstitute.org/policy-analysis/remaking-iraq-how-iranian-backed-mi[9]litias-captured-country, as well as Knights, "Iraq's Two Coups," https://www. washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqs-two-coups-and-how-us-should[9]respond.

(5) Michael Knights and Amir al-Kaabi, "Mainstreaming Hashd Commanders (Part1): Advanced Education for Senior Militiamen," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, March 15, 2023, https://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/mainstreaming-hashd-commanders-part-1-advanced-edu[10]cation-senior-militiamen. The PMF is penetrating the conventional military much as Iran's IRGC penetrated and overpowered the Iranian armed forces (Artesh)

(6) Michael Knights, "Kataib Hezbollah Is Part of Iraq's PMF," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, April 15, 2024, https://www.washing[11]toninstitute.org/policy-analysis/kataib-hezbollah-part-iraqs-pmf.

(7) Amir al-Kaabi and Michael Knights, "Extraordinary Popular Mobilization Force Expansion, by the Numbers," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, June 3, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/extraordinary-popular-mobilization-force-expansion-numbers

على أساس يومي[1] .يتم تعيين المحافظين من قبل الإطار التنسيقي، بما في ذلك الإرهابيون سيئو السمعة الذين صنفتهم الولايات المتحدة[2] هذه عملية اكتساح شاملة لجميع مراكز القوة في العراق - ربما باستثناء السلطة الدينية لآية الله العظمى علي السيستاني، الذي يتقدم في السن وتواجه قاعدته السلطة تحديًا من الجماعات الإرهابية والميليشيات المدعومة من إيران.

للحصول على معلومات أساسية، قد يرغب القراء في استكشاف جميع القضايا المذكورة أعلاه بعمق في تقرير المؤلف الصادر في ديسمبر 2023 في مجلة CTC Sentinel الصادرة عن مركز ويست بوينت لمكافحة الإرهاب، بعنوان "تغيير النظام الجديد في العراق: كيف استولت المنظمات والميليشيات الإرهابية المدعومة من طهران على الدولة العراقية [3]" ."إن الفحص التفصيلي للغاية لقوات الحشد الشعبي - والذي لا يزال وثيق الصلة ومحدثًا إلى حد كبير حتى اليوم - هو دراسة المؤلف لعام 2020، "بالتكريم، وليس الاحتواء: مستقبل قوات الحشد الشعبي في العراق [4]."

طيف الحكم "الجهادي" الشيعي في العراق

في هذا التحليل القصير، سيتم الكشف عن نطاق مختلف الجهات الفاعلة في الميليشيات وفحصها على أساس مشاركتها في الحكم والاستيلاء على الدولة. اقترح نموذج مؤثر قدمه تشاتام هاوس في فبراير 2021 أنه يمكن وصف الميليشيات العراقية

[1] For a detailed look at the special grades issue in a longer timeframe, see Toby Dodge and Renad Mansour, "The Expansion of the Special Grades Scheme," chap. 4 in Politically Sanctioned Corruption and Barriers to Reform in Iraq (London: Chatham House, 2021), https://www.chathamhouse.org/2021/06/political[13]ly sanctioned-corruption-and-barriers-reform-iraq.

[2] Michael Knights, Ameer al-Kaabi, and Hamdi Malik, "AAH Terrorist Planner Adnan Fayhan Takes Over as Babil Governor," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, February 12, 2024, https://www.washingtoninsti[14]tute.org/policy-analysis/aah-terrorist-planner-adnan fayhan-takes-over-babil[14]governor.

[3] Michael Knights, Hamdi Malik, and Crispin Smith, "Iraq's New Regime Change: How Tehran-Backed Terrorist Organizations and Militias Captured the Iraqi State," CTC Sentinel 16, no. 11 (December 2023), https://ctc.westpoint.edu/ iraqs-new-regime-change-how-tehran-backed-terrorist-organizations-and-mili[15]tias-captured-the-iraqi-state/.

[4] Michael Knights, Hamdi Malik, and Aymenn Jawad al-Tamimi, Honored, Not Contained: The Future of Iraq's Popular Mobilization Forces, Policy Focus 163 (Washington DC: Washington Institute, 2020), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/honored-not-contained-future-iraqs-popular-mobiliza[16]tion-forces.

بأنها "محلية" (ميليشيات تركز في المقام الأول على الأنشطة السياسية والاقتصادية مثل بدر وعصائب أهل الحق [1](أو "طليعة" (ميليشيات تركز في المقام الأول على أنشطة المقاومة، مثل كتائب حزب الله، وحركة حزب الله النجباء، وكتائب سيد الشهداء) [2].

وكما أشارت مجلة Militia Spotlight في مقال [3]نشرته في أكتوبر/تشرين الأول 2021 في مجلةCTC Sentinel ، فإن هذه التمييزات أقل وضوحًا عندما يتم التحقيق في الميليشيات المدعومة من طهران بالتفصيل. فمعظم ما يسمى بالطليعة نشطة للغاية في الأعمال "العائلية" المتمثلة في الاستيلاء على الدولة وتجريد الأصول، بما في ذلك جميع الأجنحة المختلفة لكتائب حزب الله [4] .على العكس من ذلك، لا توجد تقريبًا ميليشيات "محلية" بحتة ضمن الإطار التنسيقي: كما أشار المؤلفون في مقالهم الصادر في أكتوبر 2021 عنCTC Sentinel ، تعمل عصائب أهل الحق وحتى منظمة بدر أحيانًا كـ " محركين للتصعيد الخطابي والحركي بسبب احتياجاتها السياسية والفصائلية المحلية" كلاعبين في المقاومة.

إن التمييز بين الطليعة المحلية والطائفة المحلية هو أكثر فائدة من أن نفكر فيه باعتباره مقياساً متحركاً أو طيفاً. ففي أحد طرفيه، هناك عدد أقل من اللاعبين الإرهابيين والميليشيات العابرين للحدود الوطنية، وأكثر محلية، والذين يركزون بقوة على الحكم والاستيلاء على الدولة ــ والهدف الأساسي هو تجريد الدولة من أصولها. وفي العراق، يشمل هؤلاء أكثر الحركات شراسة مثل بدر وعصائب أهل الحق، والتي لديها

[1] Coined by Renad Mansour in section 3 of Networks of Power: The Popular Mobilization Forces and the State in Iraq (London: Chatham House, 2021), https://kalam.chathamhouse.org/articles/networks-of-power-the-popular mobi[17]lization-forces-and-the-state-in-iraq/

[2] Mansour, Networks of Power, https://kalam.chathamhouse.org/articles/networks[18]of-power-the-popular-mobilization-forces-and-the-state-in-iraq/; and see two Militia Spotlight profiles by Michael Knights, "Profile: Harakat Hezbollah al-Nujaba," April 27, 2021, updated October 21, 2023, https://www.washington[18]institute.org/policy-analysis/profile-harakat-hezbollah-al-nujaba; and "Profile: Kataib Sayyid al-Shuhada," Militia Spotlight, May 3, 2021, updated October 21, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/profile-kataib-sayy[18]id-al-shuhad

[3] Michael Knights, Crispin Smith, and Hamdi Malik, "Discordance in the Iran Threat Network in Iraq: Militia Competition and Rivalry," CTC Sentinel 14, no. 8 (2021), https://ctc.westpoint.edu/discordance-in-the-iran-threat-network-in[19]iraq-militia competition-and-rivalry/.

[4] Michael Knights and Amir al-Kaabi, "Coordination Framework Militias Exposed for Stealing Baghdad Real Estate," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, August 31, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/coordination-framework-militias-exposed-stealing-baghdad-re[20]al-estate

أفضل فهم للأنشطة التجارية غير المشروعة[1] .وفي لحظات الدراما العالية، مثل حرب غزة الحالية، يزعمون أنهم أعضاء متحمسون في محور المقاومة،[2]ولكن مشاركتهم في الإرهاب مع ذلك غير حركية في الغالب كميسرين وممولين ومجندين ومحرضين خطابيين [3] .

وفي الطرف الآخر من الطيف، هناك اللاعبون الإرهابيون والميليشيات الأكثر عابرة للحدود الوطنية والأقل محلية، والذين لا يهتمون بما يحدث في العراق إلا بنجاح المشروع الشيعي. وقد تكون مشاركتهم في الحكم محدودة للغاية، حيث لا تشارك حركة النجباء (على سبيل المثال) إلا بطرق ثانوية في الأعمال والوظائف الوزارية، وتركز بدلاً من ذلك على أجزاء متخصصة من قوات الحشد الشعبي واختراق أجهزة الاستخبارات [4] .

ومن المثير للاهتمام أن حزب الله اللبناني وشركاءه العراقيين (مثل كتائب الإمام علي) يتسمون بالمحلية في البيئة العراقية ــ حيث يركزون بالكامل تقريبا على الأعمال التجارية والاستيلاء على الدولة، وليس على الإطلاق على عمليات "المقاومة" المناهضة للولايات المتحدة [5].والعراق بمثابة بقرة حلوب لأعضاء محور المقاومة اللبنانيين ــ وهو ما يثير في كثير من الأحيان انزعاج الفصائل العراقية مثل بدر [6].

---

[1] For more detail on these activities, see Knights, Malik, and Smith, "Iraq's New Regime Change," https://ctc.westpoint.edu/iraqs-new-regime-change-how-teh[21]ran-backed terrorist-organizations-and-militias-captured-the-iraqi-state/. AAH tends to focus on oil and industrial projects, while Badr has more reach within banking and logistics.

[2] Hamdi Malik et al., "Potential Escalation in Iraq (Part 1): Khamenei and Badr," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, November 1, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/potential-escalation-iraq[22]part-1 khamenei-and-badr

[3] For instance, Badr has significant military basing access that is useful for importing, moving, and hiding missile and drone systems. All the militias, even Badr, call for the violent eviction of U.S. forces from Iraq, despite their presence due to the invitation of the Iraqi government. Hamdi Malik et al., "Potential Escalation (Part 1)," https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ potential-escalation-iraq-part-1-khamenei-and-badr

[4] Knights, "Profile: Harakat," https://www.washingtoninstitute.org/policy-analy[24]sis/profile-harakat-hezbollah-al-nujaba.

[5] Abdullah Hayek et al., "Profile: Kataib al-Imam Ali," Militia Spotlight, Washing[25]ton Institute for Near East Policy, Febru For more detail, see Knights, Malik, and Smith, "Iraq's New Regime Change," https://ctc.westpoint.edu/iraqs-new-regime-change-how-tehran-backed-terror[25]ist-organizations-and-militias-captured-the-iraqi-state/. Kataib al-Imam Ali can stand up to Badr and KH when Lebanese Hezbollah provides the militia with strong support ary 27, 2024, https://www.washingtonin[25]stitute.org/policy-analysis/profile kataib-al-imam

[6] For more detail, see Knights, Malik, and Smith, "Iraq's New Regime Change," https://ctc.westpoint.edu/iraqs-new-regime-change-how-tehran-backed-terror[26]ist-organizations-and-militias-captured-the-iraqi-state/. Kataib al-Imam Ali can stand up to Badr and KH when Lebanese Hezbollah provides the militia with strong support.

لا يبدو أن كتائب حزب الله العراقية قادرة على اتخاذ قرارها بشكل كامل وقد انقسمت فعليًا إلى جناحين :[1]جناح أكثر محلية وآخر أكثر طليعية، على الرغم من أن الجناحين يظلان متصلين بشكل وثيق. يركز الجناح الأكثر محلية، بقيادة أبو فدك[2]، بشكل أساسي على السيطرة على قوات الحشد الشعبي (وميزانيتها السنوية البالغة 2.6 مليار دولار) وتطوير أعمال البناء والمقاولات المرتبطة بقوات الحشد الشعبي[3] .كانت شركة المهندس العامة المخطط لها واحدة من هذه الشركات الفرعية التجارية، على غرار تكتل خاتم الأنبياء التابع للحرس الثوري الإيراني[4] .يتعاون أبو فدك وزعيم بدر هادي العامري بانتظام في المشاريع التجارية والتهرب من الجمارك على الواردات وتحويل الدولار إلى إيران .[5]وفي الوقت نفسه، تلعب مديريات الاستخبارات والطائرات بدون طيار التابعة لنخبة قوات الحشد الشعبي التابعة لأبي فدك دورًا مهمًا في الهجمات الإرهابية على أهداف أمريكية ودول خليجية عربية [6].كما يميل الجناح البرلماني لكتائب حزب الله، حقوق، إلى التوجه الضيق[7] .ويشغل المستشار الإعلامي الكبير لرئيس الوزراء "السوداني" منصب أحد دعاة كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق[8].

---

[1] Michael Knights, "Back into the Shadows? The Future of Kata'ib Hezbollah and Iran's Other Proxies in Iraq," CTC Sentinel 13, no. 10 (October 2020), https://ctc. westpoint.edu/back-into-the-shadows-the-future-of-kataib-hezbollah-and[27]irans-other-proxies-in-iraq/.

[2] Abu Fadak's formal name is Abdul-Aziz al-Mohammadawi.

[3] Michael Knights, Hamdi Malik, and Crispin Smith, "The Muhandis Company: Iraq's Khatam al-Anbiya," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, March 21, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ muhandis-company-iraqs-khatam-al-anbia; also see Kaabi and Knights, "Extraordinary PMF Expansion," https://www.washingtoninstitute.org/poli[29]cy-analysis/extraordinary-popular mobilization-force-expansion-numbes

[4] Knights, Malik, and Smith, "The Muhandis Company," https://www.washington[30]institute.org/policy-analysis/muhandis-company-iraqs-khatam-al-anbia; see also Sinan Mahmoud, "Iraq's Militias Set to Benefit as Government Creates Company for State-Backed Groups," The National, November 29, 2022, https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/2022/11/29/iraqs-militias-set-to-benefit[30]as-government-creates-company-for-state-backed-groups/.

[5] Knights, Malik, and Smith, "Iraq's New Regime Change," https://ctc.westpoint. edu/iraqs-new-regime-change-how-tehran-backed-terrorist-organizations-and[31]militias-captured-the-iraqi-state/.

[6] See Crispin Smith, Hamdi Malik, and Michael Knights, "Profile: Alwiyat al-Waad al-Haq," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, April 1,2021, updated October 24, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/poli[32]cy-analysis/profile-alwiyat-al-waad-al-haq; and Michael Knights, "Kataib Hezbol[32]lah's Role in the August 15 al-Tanf Attack," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, August 25, 2022, https://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/kataib-hezbollahs-role-august-15-al-tanf-attack

[7] Michael Knights, Hamdi Malik, and Ameer al-Kaabi, "Profile: The Hoquq Move[33]ment," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, March 15,2024, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/profile-hoquq-move[33]ment; seealso Michael Knights, "The Hoquq Candidates: Kataib Hezbollah's Aspiring Parliamentarians," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, September 30, 2021, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analy[33]sis/hoquq-candidates-kataib hezbollahs-aspiring-parliamentarians.

[8] Hamdi Malik and Michael Knights, "Militia Journalist to Head New Prime Minister's Communications Team," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, November 3, 2022,

أما الجناح الآخر من كتائب حزب الله ــ بقيادة أبو حسين [1] ــ فيتميز بميول طليعية أكثر وضوحا، وقد نفذ العديد من الهجمات المناهضة للولايات المتحدة في العراق وسوريا والأردن قبل وخاصة منذ بدء أزمة غزة[2] .ويضم هذا الجناح أعضاء في البرلمان ويتركز في وحدات الحشد الشعبي، وخاصة في الأدوار الأمنية والاستخباراتية [3].وفي الحالات التي يشارك فيها جناح أبو حسين في الأنشطة الاقتصادية، فإنها تتعلق إلى حد كبير بالتهريب، بما في ذلك صادرات النفط غير المشروعة وعمليات الاحتيال في العقارات [4].

العراق: البقرة الحلوب التي تغير قواعد اللعبة لشبكة التهديد الإيراني

إن الحقيقة الصادمة هي أن أعضاء محور المقاومة، أو "شبكة التهديد الإيراني"، يشكلون بلا شك تحديًا أكثر تعقيدًا وتأثيرًا من أي مجموعة أخرى من الجماعات "الجهادية" المنخرطة في الحكم اليوم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحجم الخام للموارد الخاضعة لسيطرتهم حيث يسيطرون على خامس أكبر منتج للنفط في العالم [5].وبدلاً من إنشاء خلافات بوتيمكين صغيرة ذات قدرة تمويلية ضئيلة[6] تخترق الجماعات المدعومة من

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/militia-journalist head-new-prime-ministers-communica[34]tions-team.

[1] November 7, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/kataib-hezbollah-and-gaza-crisis-part-1-special-ops-lead.

[2] Michael Knights, Amir al-Kaabi, and Hamdi Malik, "Tracking Anti-U.S. Strikes in Iraq and Syria During the Gaza Crisis," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, October 24, 2023, updated daily, https://www.washingtoninsti[36]tute.org/policy-analysis/tracking-anti-us-strikes-iraq-and-syria-during-gaza[36]crisis

[3] Knights, "Kataib Hezbollah Is Part of PMF," https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/kataib-hezbollah-part-iraqs-pmf.

[4] Kataib Hezbollah has a special connection to a range of oil fields, including those in al-Qayyara and some in Basra, and is able to truck illicit oil into Iran for export; see Knights and Kaabi, "Coordination Framework Militias Exposed for Stealing," https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/coordina[38]tion-framework-militias-exposed-stealing-baghdad-real-estat

[5] U.S. Energy Information Administration, "What Countries Are the Top Producersand Consumers of Oil?" updated April 11, 2024, https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=709&t=6.

[6] ملاحظة الكاتب: على سبيل المثال، عندما استولى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على المكلا في عامي 2015 و2016 ـ وهو أحد أكثر مآثر الحكم الجهادي إثارة للقلق حتى الآن ـ

إيران وتتحكم في هياكل الدولة المعترف بها والتي لديها القدرة على الاقتراض من الأسواق الدولية وبيع النفط والغاز (بالدولار) والسيطرة على صناديق الثروة السيادية [1] .وفي لبنان واليمن، تسيطر الشبكات "الجهادية" الشيعية على اقتصادات متعثرة للغاية، [2] بينما تسيطر في إيران والعراق على منتجي طاقة من الطراز العالمي، ولكل منهم إمكانات هائلة في مجالات التجارة والتصنيع.

إن السيطرة على العراق، على وجه الخصوص، تشكل عامل تغيير محتمل لقواعد اللعبة بالنسبة لشبكة التهديد الإيرانية. إن سيطرة المقاومة على الحكومة العراقية ــ حتى من دون تقاسم الغنائم مع مقتدى الصدر[3] ــ تضع الميليشيات العراقية في مرتبة خاصة بها باعتبارها القوة الاقتصادية للقوات الشريكة لإيران. إن حزب الله اللبناني، وكيل إيران الأقدم خدمة، وشريك إيران الأحدث في اليمن حركة الحوثيين، صغار اقتصاديا مقارنة بالدولة العراقية. إن أول ميزانية للحكومة بقيادة إطار التنسيق هي الأكبر في تاريخ العراق: 153 مليار دولار في الإنفاق السنوي لمدة ثلاث سنوات متتالية، بزيادة تقارب 50 في المائة عن آخر ميزانية عراقية معتمدة من عام 2021 [4].وعلى النقيض من ذلك،

حصل الجهاديون على نحو 292 مليون دولار نقداً وفرصا لجمع التبرعات. مايكل نايتس، "السباق على المكلا" (لندن: بروفايل إديشنز، يصدر في عام 2024)، 96. وفي العراق وسوريا، في ذروة سيطرته الجغرافية في عام 2015، ربما اكتسب تنظيم الدولة الإسلامية القدرة على الوصول إلى ما يصل إلى 1.36 مليار دولار إجمالاً،

على الرغم من عدم توفرها كموارد سائلة أو قابلة للنشر. انظر كولين ب. كلارك، "خطط داعش الجديدة للثراء وإحداث الفوضى"، فورين بوليسي، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018، https://foreignpolicy.com/2018/10/10/isiss-new-plans-to-get-rich-and-wreak-havoc/

في المقابل، حقق العراق 8.7 مليار دولار من مبيعات النفط في مارس 2024 وحده، ويحقق عائدات بمليارات الدولارات كل شهر وكل عام. بن فان هوفلين وطاقمه، "استقرار صادرات النفط الخام العراقية في مارس"، تقرير النفط العراقي، 4 أبريل 2024، https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-crude-exports-steady-in march-46420/.

[1] Iraq's sovereign reserves, which are at the disposal of the Coordination Frame[41]work, were $100 billion in December 2023. See Agence France-Presse, "Iraqis Hurt by Dollar Limits Despite Having $100 Billion in Reserves," December 17, 2023, available at https://www.iraqinews.com/iraq/iraqis-hurt-by-dollar-limits[41]despite-having-100-billion-in-reserves/.

[2] See CIA World Factbook studies on Iraq, Yemen, and Lebanon, available at https://www.cia.gov/the-world-factbook/.

[3] Ranj Alaaldin, "Muqtada al-Sadr's Problematic Victory and the Future of Iraq," Brookings Institution, October 28, 2021, https://www.brookings.edu/articles/ muqtada-al-sadrs-problematic-victory-and-the-future-of-iraq/; and Sarhang Hamasaeed, "What's Behind Moqtada al-Sadr's Bid to Shake Up Iraq's Politics?" United States Institute of Peace, August 4, 2022, https://www.usip.org/publica[43]tions/2022/08/whats-behind-moqtada-al-sadrs-bid-shake-iraqs-politics

[4] Ahmed Rasheed and Timour Azhari, "Iraq Approves Record $153 Billion Budget Including Big Public Hiring," Reuters, June 11, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-approves-record-2023-budget-153-bln-with-massive[44]public-hiring-2023-06-12/.

كان الإنفاق المتوقع من لبنان المفلس أقل من 2 مليار دولار في عام 2022[1] ودخلت البلاد في ديون إضافية بقيمة 72 مليار دولار بسبب الخسائر المالية الهائلة منذ عام 2021. كما أن جيب الحوثيين في اليمن لديه ميزانية هزيلة تبلغ حوالي 2 مليار دولار سنويًا[2].

إن ما اكتسبته شبكة التهديد الإيرانية في الواقع هو إيران جديدة ــ ولكنها إيران غير خاضعة لعقوبات الولايات المتحدة. وبالنسبة لمحللي مكافحة الإرهاب، فإن الخسارة الفعلية للدولة العراقية لصالح الجماعات والميليشيات الإرهابية المدعومة من طهران بدرجة غير مسبوقة تحمل في طياتها عواقب وخيمة، وخاصة في مجالات تمويل التهديد المضاد للإرهاب. وبشكل عام، ينبغي تعزيز الموارد الاستخباراتية المخصصة لتمويل التهديد المضاد في العراق إلى حد كبير بسبب الزيادة الهائلة في الأموال التي قد تكون متاحة لمحور المقاومة بسبب إرث الكتلة التي تقودها إيران من السيطرة غير المتنازع عليها على برنامج مدته ثلاث سنوات بقيمة 459 مليار دولار من الإنفاق الحكومي المعتمد. وفي العام الأول وحده، وظف العراق الذي يديره الإرهابيون أكثر من 700 ألف موظف مدني، وهو مستوى من السخاء غير متاح في أي وقت لتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية [3].

يجب إجراء تحقيق شامل مع أي شركة عراقية كبرى تعمل في صناعة رئيسية (مثل صادرات النفط) والتي تلقت عقودًا كبيرة منذ أكتوبر 2022، خاصة إذا لم يكن لها سجل سابق في القطاع الذي حصلت فيه على عمل من حكومة السوداني. يتطلب تهريب النفط المنشأ أو المار عبر المناطق البحرية في البصرة مراقبة دقيقة للغاية من قبل الولايات المتحدة، لأنه (كما ذكرنا سابقًا) لم تعد الحكومة العراقية تراقب بشكل فعال.

---

[1] Timour Azhari, "Lebanon Parliament Passes 2022 Budget That Falls Short of IMFReform," Reuters, September 26, 2022, https://www.reuters.com/world/mid[45]dle-east/lebanon-parliament-passes-2022-budget-2022-09-26/.

[2] See World Bank, "Lebanon: Time for an Equitable Banking Resolution," press release, November 23, 2022, https://www.worldbank.org/en/news/press-re[46]lease/2022/11/23/lebanon-time-for-an-equitable-banking-resolution

[3] Rasheed and Azhari, "Iraq Approves Record $153 Billion Budget," https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-approves-record-2023-budget-153-bln[47]with-massive-public-hiring-2023-06-12/.

هناك حاجة إلى تحقيق دقيق في حالة شركة ناقلات النفط العراقية، والشركة العامة للموانئ في العراق، وجميع الشركات العاملة في التكرير ونقل النفط وإدارة السفن والنقل من سفينة إلى سفينة في المياه العراقية.

إن أحد مجالات التركيز الضرورية الأخرى هو مشروع بناء تكتل من نوع خاتم الأنبياء، ربما في أجزاء مكونة في البداية مع بذل الجهود لإخفاء وجوده بشكل أفضل [1].وينبغي لوزارة الخزانة الأمريكية ومراقبي مكافحة الفساد ومكافحة الإرهاب والصحفيين المواطنين مراقبة تشكيل الشركات الكبرى (خاصة عندما تكون قوات الحشد الشعبي متورطة)، وتراخيص الاستثمار، ومنح الأراضي عن كثب [2].وعلى وجه الخصوص، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لتطوير المجمعات المملوكة لقوات الحشد الشعبي أو الميليشيات بالقرب من حدود العراق - المواجهة للسعودية، أو في غرب الأنبار، أو في أي مكان آخر ربما تعمل كمناطق تجارة حرة كبيرة أو مواقع شحن لوجستية ولكنها مثالية للاستخدام المزدوج كمخزن للذخائر التقليدية المتقدمة وموقع الإطلاق[3].

إن مشاركة أجهزة الحكومة العراقية لابد وأن تخضع لفحص أكثر دقة بسبب الاختراق غير العادي والمتسارع لهذه الأجهزة من قبل المنظمات التي صنفتها الولايات المتحدة على أنها إرهابية، ومنتهكي حقوق الإنسان الذين صنفتهم الولايات المتحدة، والجهات الفاسدة التي صنفتها الولايات المتحدة [4] .والأمر الأكثر أهمية هو الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للقضاء. ويتعين على المحللين أن يركزوا المزيد من الجهود على فائق زيدان وغيره من كبار القضاة ومتوسطي المستوى، والعمل على افتراض ذكي مفاده أن رئيس كتائب حزب الله الراحل أبو مهدي المهندس ربما لم يزرع بذرة واحدة فقط في

[1] For the multiple incarnations and splinters of the Muhandis General Company, see Knights, Malik, and Smith, "Iraq's New Regime Change," https://ctc.west[48]point.edu/iraqs-new-regime-change-how-tehran-backed-terrorist-organiza[48]tions-and-militias-captured-the-iraqi-state/

[2] Each investment license is literally a license to print money in terms of land grants, duty-free imports of goods and labor, and state-subsidized fuel allocations

[3] 0 Knights, Malik, and Smith, The Muhandis Company," https://www.washingtonin[50]stitute.org/policy-analysis/muhandis-company-iraq

[4] For detailed analysis of this penetration, see Knights, Malik, and Smith, "Iraq's New Regime Change," https://ctc.westpoint.edu/iraqs-new-regime-change-how[51]tehran-backed-terrorist-organizations-and-militias-captured-th

القضاء (زيدان) بل العديد من البذور [1].ولابد أيضاً من إعادة تقييم المساعدات الأمنية الأميركية لقوات الأمن العراقية في ضوء الاختراق الجديد والهام لأجهزة مثل جهاز المخابرات الوطني العراقي، وجهاز مكافحة الإرهاب، ومطار بغداد الدولي.[2]

الحكم "الجهادي" في العراق والتنافس بين القوى العظمى

يمكن أن يشمل الحكم الجهادي أيضًا السياسة الخارجية. ومن منظور قوة عظمى، فإن وقوع العراق تحت سيطرة القوى المناهضة للولايات المتحدة يجب أن يكون قضية ذات أهمية كبيرة واهتمام متزايد. أصبح زعيم المقاومة المناهضة للولايات المتحدة الأكثر صراحة في العراق، أكرم الكعبي، زائرًا مرحبًا به في موسكو منذ عام 2022،[3] وازدهرت العلاقة بين المقاومة العراقية وروسيا بسرعة بعد أن دعمت المقاومة بكل إخلاص غزو أوكرانيا [4].عملت السفارة الروسية في بغداد على تعميق هذه العلاقات باستمرار، وخاصة منذ بدء أزمة غزة، مما وفر فرصًا لاستغلال الغضب العراقي لإضعاف "القوة الناعمة" للولايات المتحدة في المجتمع العراقي. إن دور المقاومة العراقية في دعم العمليات المناهضة للولايات المتحدة في سوريا هو نقطة بداية واضحة للتعاون، وعلى الأقل واحدة من الطرق الفعالة المناهضة للولايات المتحدة. إن الهجوم في سوريا - مقتل أميركي في منطقة هبوط رميلان في مارس/آذار 2023 - احتوى على تلميحات حول الدعم الروسي لـ"عملية تعويضية" قاتلة لسداد الولايات المتحدة ثمن دعمها القاتل لأوكرانيا [5] .

---

[1] A second emergent negative actor at the heart of the Iraqi judiciary is Federal Supreme Court judge Jassim Abboud al-Omairi, who has been built up by the Iran-founded Badr Organization; see Ameer al-Kaabi, Michael Knights, and Hamdi Malik, "Hadi al-Ameri's Bad(r) Month," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, February 21, 2024, https://www.washingtoninsti[52]tute.org/policy-analysis/hadi-al-ameris-badr-month.

[2] For detailed analysis of this penetration, see Knights, Malik, and Smith, "Iraq's New Regime Change," https://ctc.westpoint.edu/iraqs-new-regime-change-how[53]tehran-backed-terrorist-organizations-and-militias-captured-

[3] Erik Yavorsky, "Akram Kaabi's Visit to Moscow and Its Aftermath," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, January 27, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/akram-kaabis-visit-mos[54]cow-and-its-aftermath.

[4] Crispin Smith, Hamdi Malik, and Michael Knights, "From Russia with Love? Sabereen's Ukraine Coverage," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, March 24, 2022, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analy[55]sis/russia-love-sabereens-ukraine-coverage

[5] The timing of the lethal drone attack—as U.S. electronic systems were inactive—

وبهدف التركيز بشكل أكبر على الثمار الاقتصادية، نجحت الصين أيضًا في صناعة توغلات عميقة مع فصائل المقاومة، وحصلت على دعمها للمشاريع الفرعية لمبادرة الحزام والطريق الصينية في العراق، وللقروض الصينية للنفط مقابل البنية التحتية، وللحصول على وصول صيني تفضيلي - فاسد في كثير من الأحيان - إلى عقود الطاقة [1].ويجب مراقبة مبادرة طريق التنمية [2]ومشاريع الموانئ والسكك الحديدية، بالإضافة إلى أي مدفوعات رقمية، وإدارة براميل النفط، وأنظمة تتبع السفن البحرية عن كثب باعتبارها ناقلات للدعم الصيني لشركات بدر وعصائب أهل الحق، مع إمكانية تمويل تهديدات كبيرة|.[3]

coincided with Russian surveillance of the facility. For general details of the incident, see Jim Garamone, "U.S. Responds to Attack That Killed U.S. Contractor in Syria," DoD News, March 24, 2023, https://www.defense.gov/News/News-Sto[56]ries/Article/Article/3341127/us-responds-to-attack-that-killed-us-contractor[56]in-syria/.

[1] Sercan Caliskan, "China's Expanding Influence in Iraq," The Diplomat, March 22,2023, https://thediplomat.com/2023/03/chinas-expanding-influence-in-iraq/;also see Ben Van Heuvelen and Samya Kullab, "Iraq and China to Sign MassiveFinancing Deal," Iraq Oil Report, March 13, 2019, https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-and-china-to-sign-massive-financing-deal-38041/

[2] Reuters, "Iraq, Turkey, Qatar, UAE Sign Preliminary Deal to Cooperate on Development Road Project," April 22, 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-turkey-qatar-uae-sign-preliminary-deal-cooperate-develop[58]ment-road-project-2024-04-22/.

[3] "China Positioned to Thrive Under Iraq's New Government," Iraq Oil Report,November 2, 2022, https://www.iraqoilreport.com/news/china-positioned to[59]thrive-under-iraqs-new-government-45274/

التراجع عن الشرعية: مشاركة حماس في الحكم وانفصالها عنه

بقلم ديفورا مارغولين

لقد استولت الجماعات الجهادية على المناطق الخاضعة لحكم بديل أو قامت ببناء مؤسسات فيها باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب. فبعضها يستخدم العنف، في حين يتعاون البعض الآخر مع الأنظمة السياسية القائمة. وبعضها يصبح جهات فاعلة حاكمة كاملة، في حين يستغل البعض الآخر جوانب الحكم لتعزيز أجندته دون قبول المساءلة الكاملة أمام السكان المحليين. وتظل حماس حالة فريدة من نوعها، فهي واحدة من الجهات الفاعلة الجهادية القليلة التي دخلت الحكم - على الأقل في البداية - من خلال الانتخابات. وفي حين افترض الكثيرون أن حماس ستستخدم حكمها لكسب الشرعية، فإن الجماعة بدلاً من ذلك رسخت نفسها في نظام السيطرة، في حين لم تتنازل قط عن هدفها النهائي المتمثل في تدمير "إسرائيل."

إن جذور حماس في جماعة الإخوان المسلمين تشكل عنصراً حيوياً في فهم كيف حشدت الجماعة الدعم الداخلي والخارجي على مر السنين، سواء قبل أو بعد أن أصبحت جهة فاعلة حاكمة. وباعتبارها جماعة مستوحاة من جماعة الإخوان المسلمين، فقد ركزت على الثورة من الأسفل، باستخدام الهياكل السياسية القائمة وإنشاء الخدمات الاجتماعية لكسب والحفاظ على الدعم الشعبي. ولقد انخرطت حماس حتى في جوانب من النظم السياسية الحديثة، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات الفلسطينية في عام 2006، على أمل إنشاء حكومة تحكمها الشريعة في نهاية المطاف.[1] ومن خلال استخدام نهج من القاعدة إلى القمة في جهود الحكم، سعت حماس إلى تأطير "أسلمة" المجتمع باعتبارها خياراً مدفوعاً بالسكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيطرتها. ولكن على الرغم من هذا التأطير، لجأت حماس إلى ممارسة الضغط والعنف

[1] Gina Vale, Devorah Margolin, and Farkhondeh Akbari, Repeating the Past or Following Precedent? Contextualising the Taliban 2.0's Governance of Women (The Hague: International Centre for Counter-Terrorism, 2023),https://www.icct.nl/publication/repeating-past-or-following-precedentcontextualising tali[1]ban-20s-governance-women.

على السكان المدنيين في مناسبات عديدة من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة مجتمع إسلامي "تقليدي" وردع المعارضة.

في عام 2022، احتفلت حماس بالذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيسها والخامسة عشرة لتأسيسها كفاعل حاكم. وعلى الرغم من استمرارها في تسمية نفسها منظمة مقاومة، فقد نجحت حماس في الانتقال بسلاسة إلى الحكم واكتسبت في بعض النواحي قدراً كبيراً من الشرعية الدولية التي كانت تتوق إليها منذ فترة طويلة. وبالنسبة للعديد من الناس، كانت هذه الذكرى بمثابة علامة على أن حماس منظمة معتدلة، منظمة ابتعدت عن جذورها الأكثر عنفاً. وبالتالي، بالنسبة لمجموعة سعت منذ فترة طويلة إلى الانتقال إلى الحكم الشرعي، فإن قرار المجموعة بشن هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول كان يشكل انحرافاً كبيراً في الاستراتيجية. وإذا نظرنا إلى المجموعة الآن في عام 2024، فإننا ندرك أن حماس واجهت من خلال حكمها أزمة أيديولوجية على ما يبدو: دعم جمهورها في غزة، أو استغلال سيطرتها على غزة لبناء البنية الأساسية اللازمة لدعم هدفها الحقيقي المتمثل في مهاجمة "إسرائيل."

الحكم: طريق إلى الشرعية؟

منذ تأسيسها في ثمانينيات القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عملت حماس كحركة اجتماعية وفاعل إرهابي في الوقت نفسه [1].واستخدمت حركتها الاجتماعية لتأسيس حكمها المستقبلي، وفازت بالقلوب والعقول من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية للرجال والنساء والأطفال في الساحة الفلسطينية الخاضعة للحكم غير المنظم. لقد سعت حماس إلى تعزيز مكانتها الدولية وشرعيتها من خلال كسب الدعم المحلي من كافة أعضائها [2].والواقع أن أحد الأجزاء التي تم التقليل من شأنها (والتي لم تتم مناقشتها بالقدر الكافي) في استراتيجية حماس كان سياساتها الجنسانية، والتي تبدو من بين أكثر السياسات شمولاً بين أي جهة

[1] Matthew Levitt, Hamas: Politics, Charity and Terrorism in the Service of Jihad (NewHaven: Yale University Press, 2006)

[2] Sagi Polka, "Hamas as a Wasati (Literally: Centrist) Movement: Pragmatism Within the Boundaries of the Sharia," Studies in Conflict & Terrorism 42, no. 7 (2019): 683–713, https://doi.org/10.1080/1057610X.2017.1402432.

جهادية [1].على سبيل المثال، نظمت حماس فعاليات حول قضايا المرأة قبل دورها في الحكم، وفي عام 2003 أسست الحركة النسائية الإسلامية في فلسطين كوسيلة للتأكيد على مشاركة المرأة في المنظمة [2].وتستند هذه السياسات الجنسانية إلى أيديولوجيتها المستوحاة من جماعة الإخوان المسلمين، ونظرتها العالمية لكيفية اكتساب (والحفاظ على) السلطة باستخدام نهج من القاعدة إلى القمة.[3]

وفي يناير/كانون الثاني 2006، شاركت حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني كجزء من كتلة التغيير والإصلاح، والتي ضمت رجالاً ونساءً على ورقة الاقتراع. لقد فازت حماس بـ 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً،[4] وكان نجاحها الانتخابي بمثابة المرة الأولى التي تتولى فيها جماعة إسلامية السلطة ديمقراطياً في العالم العربي.[5]

وفي أعقاب الانتخابات، توصلت حماس وفتح في البداية إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن المجموعتين سرعان ما انحدرتا بعد ذلك إلى قتال مميت، مما أدى إلى استيلاء حماس على غزة في يونيو/حزيران 2007 [6].وهكذا، بدأت كيانان يحكمان الشعب الفلسطيني: حماس تحكم غزة، والسلطة الفلسطينية التي تهيمن عليها فتح تحكم الضفة الغربية.

---

[1] Vale, Margolin, and Akbari, "Repeating the Past or Following Precedent?" https:/www.icct.nl/publication/repeating-past-or-following-precedent-contextualis[4]ing-taliban-20s-governance-women

[2] Islah Jad, "Islamist Women of Hamas: Between Feminism and Nationalism," Inter-Asia Cultural Studies 12, no. 2 (2011), https://doi.org/10.1080/14649373.2011.554647.

[3] Omayma Abdel-Latif, In the Shadow of the Brothers: The Women of the EgyptianMuslim Brotherhood, Carnegie Papers 13 (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), https://carnegieendowment.org/files/women_ egypt_muslim_brotherhood.pdf.

[4] Joshua L. Gleis and Benedetta Berti, Hezbollah and Hamas: A Comparative Study (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2012)

[5] Bjorn Brenner, Gaza Under Hamas: From Islamic Democracy to Islamist Governance (London: Bloomsbury, 2016).

[6] See David Rose, "The Gaza Bombshell," Vanity Fair, April 2008, https://www. vanityfair.com/news/2008/04/gaza200804; "National Reconciliation Document," Palestine-Israel Journal 13, no. 2 (2006), https://pij.org/articles/828/national-rec[9]onciliation-document; Mohammed Assadi, "Factional Battles Kill 616 Palestin[9]ians Since 2006," Reuters, June 6, 2007, https://www.reuters.com/article/idUSL06911174/; Palestinian Centre for Human Rights, "Black Pages in the Absence of Justice: Report on Bloody Fighting in the Gaza Strip from 07 to 14 Jun 2007," ReliefWeb, October 9, 2007, https://reliefweb.int/report/occupied-pales[9]tinian-territory/black-pages-absence-justice-report-bloody-fighting-gaza-strip;"Fatah Man Thrown Off Roof," Agence France-Presse, March 17, 2009, https:// www.theaustralian.com.au/news/latest-news/fatah-man-thrown-off–roof/ news-story/bb3a7bbe8c9311d1922ba611aa4738c8; and "Hamas Seizes Fatah Headquarters in Gaza," Associated Press, June 11, 2017, available at https:// www.nbcnews.com/id/wbna19168118.

في عام 2007، وبعد أن انتزعت حماس السيطرة على غزة بالقوة، واجهت أزمة أيديولوجية: فإما أن تحكم غزة وتلبي احتياجات الشعب الفلسطيني، أو أن تستغل الموارد التي تسيطر عليها في غزة وتستخدم أراضيها لمهاجمة "إسرائيل". وقد أدركت المنظمة أن هذين الهدفين لا يمكن تحقيقهما في وقت واحد. وفي حين توقع البعض أن تكبح حماس عنفها أو أن تستغله لمطالب الحكم، فإنها بدلاً من ذلك استثمرت في التطرف المجتمعي على حساب مواطني غزة. وأكد قادة حماس أن مشاركة الجماعة في الانتخابات لا تعني أنها خففت من موقفها الداعي إلى تدمير "إسرائيل". بل إن غزة كانت بمثابة منصة انطلاق لتعزيز هذا الهدف، وليس تشتيت الانتباه عنه.[1]

الاستيلاء على المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة

بعد الاستيلاء على قطاع غزة، تولت حماس السيطرة بشكل أساسي على المؤسسات القائمة. وبالإضافة إلى البرلمانيين من حماس، الذين تولوا أدواراً عامة، استغلت حماس المزايا التي توفرها الحوكمة لتقديم برامج الخدمات التعليمية والاجتماعية [2].وعمل كل من الرجال والنساء في غزة على جدول رواتب حماس كشرطة ومعلمين وأطباء وإداريين، من بين أدوار أخرى [3].وساعدت عضوات حماس من النساء، بما في ذلك فروعها النسائية بالكامل والبرلمانيات، في توفير مستوى من المصداقية لأجندة بناء الدولة التي تتبناها المجموعة[4] ومع ذلك، خلف واجهة قوة العمل الشاملة والأجندة السياسية لحماس، تم دمج النساء في حماس من أجل خدمة الناخبين الإناث وأداء وظائف إنفاذ القانون التي لم يتمكن الرجال من القيام بها. على سبيل المثال، عملت النساء العاملات في قوة

---

[1] وقد أوضح محمود الزهار، أحد كبار مسؤولي حماس، في مقابلة مع إحدى الصحف الإسرائيلية ما يلي: ''يعتقد بعض الإسرائيليين أنه عندما نتحدث عن الضفة الغربية وغزة فإن هذا يعني أننا تخلينا عن حربنا التاريخية. ولكن هذا ليس صحيحاً... سوف ننضم إلى المجلس التشريعي بأسلحتنا في أيدينا''. أعيد نشر هذه المقالة في مقالة مايكل هيرتزوغ بعنوان ''هل يمكن ترويض حماس''، فورين أفيرز، 1 مارس/آذار 2006.
https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2006-03-01/can-hamas-be-tamed

[2] Levitt, Hamas, 56

[3] Fares Akram, "Hamas Adds Restrictions on Schools and Israelis," New York Times, April 1, 2013, https://www.nytimes.com/2013/04/02/world/middleeast/ hamas-imposes-new-restrictions-on-schools-in gaza.html; and Taghreed El-Khodary "Hamas Police Force Recruits Women in Gaza," New York Times, January 18, 2008, https://www.nytimes.com/2008/01/18/world/middlee[12]ast/18gaza.html.

[4] Vale, Margolin, and Akbari, "Repeating the Past or Following Precedent?" https://www.icct.nl/publication/repeating-past-or-following-precedentcontex[13]tualising-taliban-20s-governance-women.

شرطة حماس، بينما كن يرتدين زياً رسمياً يلتزم بقواعد اللباس الخاصة بحماس، في المقام الأول على قضايا تتعلق بنساء أخريات.

ولقد كان لبعض استيلاء حماس على المؤسسات القائمة آثار أكثر شراً، حيث استخدمت حماس هذا لغرس "ثقافة المقاومة" في مجتمع غزة [1].على سبيل المثال، استخدمت حماس التلفزيون والإذاعة والإنترنت لنشر رسالتها محلياً وخارجياً،[2]كما أنشأت معسكرات صيفية للشباب لتلقين الجيل القادم [3].وبالإضافة إلى هذه التغييرات، واصلت حماس إدارة الخدمات الاجتماعية ــ بعضها أكثر تقليدية من غيرها [4].على سبيل المثال، رعت حفلات الزفاف التي جمعت بين الشباب والشابات ووفرت لهم المنح الدراسية لبدء حياتهم [5].وكان أحد المكونات الأساسية لإيديولوجية حماس تحويل الصراع الفلسطيني العرقي السياسي إلى صراع ديني، الأمر الذي يسمح للجماعة بإلهام الفلسطينيين لرفض أي نوع من أنواع التعهدات أو الحل السلمي للصراع الجاري. وبشكل عام، حكمت حماس غزة بالقوة، وقيدت الوصول إلى وسائل الإعلام، وقمعت فتح وغيرها من الجماعات التي حاولت التنظيم هناك سياسياً [6].

ومن المثير للاهتمام أن حماس لم تكتف بالاستيلاء على المؤسسات القديمة، بل إنها أنشأت مؤسسات جديدة أيضاً. على سبيل المثال، بدأ جناحها العسكري في العمل بشكل أكثر انفتاحاً وأصبح مؤسسياً داخل غزة [7].كما أسست حماس قواعد جديدة للمجتمع؛ وباعتبارها جهة فاعلة حاكمة، أصبحت لا تنفصل عن المؤسسات التي تديرها.

---

[1] Ethan Bronner, "Hamas Shifts from Rockets to Culture War," New York Times, July23, 2009, https://www.nytimes.com/2009/07/24/world/middleeast/24gaza.html

[2] Associated Press, "Mickey Mouse Double 'Martyred' on Hamas TV," NBC News,June 29, 2007, https://www.nbcnews.com/id/wbna19509117; and DevorahMargolin, "#Hamas: A Thematic Exploration of Hamas's English-LanguageTwitter," Terrorism and Political Violence 34, no. 6 (2020), https://doi.org/10.1080/09546553.2020.1761343.

[3] In 2010, Hamas bragged that it operated eight hundred youth summer campsreaching over a hundred thousand male and female students. "Hamas SummerGames, Tomorrow Pioneers," al-Qassam Brigades (website), June 19, 2010.

[4] وتشمل هذه الأنشطة الجمعيات الخيرية القائمة على الغذاء (إطعام النساء والأطفال) والخدمات التي تدعم الأرامل وأسر "الشهداء" أو الذين قتلوا أو سجنوا أثناء دعمهم لقضية حماس؛ انظر "بسبب الحصار الأطفال يعانون في غزة"، كتائب القسام (الموقع الإلكتروني)، 23 فبراير/شباط 2008، و"لن نعترف بالاحتلال أبداً"، كتائب القسام (الموقع الإلكتروني)، 17 يوليو/تموز 2009.

[5] "Zionists Resort to 'Black Propaganda' to Counter Hamas," al-Qassam Brigades(website), September 5, 2009

[6] Iyad Abuheweila and Isabel Kershner, "Hamas Crackdown on Gaza ProtestsInstills Fear," New York Times, March 24, 2019, https://www.nytimes.com/2019/03/24/world/middleeast/gaza-protests-hamas.html.

[7] Nidal al-Mughrabi, "Hamas Holds Gaza Military Parade, Vows Israel's Destruc[20]tion," Reuters, December 14, 2014, https://www.reuters.com/article/idUSKBN[20]0JS0LL/; and Associated Press, "Hamas Marks Anniversary, Predicts Confronta-tion with Israel," December 14, 2022, https://apnews.com/article/middle-east-israel-gaza-strip-mahmoud-abbas-hamas-cec0332942c787a9ecdc[20]cf2402eeec6d.

فقد سيطرت حماس على المساعدات الدولية التي تدخل غزة،[1] ودفعت رواتب موظفي الحكومة، بل إنها كانت تتحكم أحياناً في دفع رواتب موظفي حكومة غزة من قِبَل جهات خارجية داعمة للدولة مثل قطر [2].كما طورت حماس البيروقراطية اللازمة لجمع الضرائب والرسوم الجمركية والرشاوى، فضلاً عن الانخراط في مخططات الابتزاز والاحتيال، والتي جمعت من خلالها المجموعة أموالاً كبيرة. وفي نهاية المطاف، تضاءل دخل حماس من الحكم المحلي في غزة مقارنة بالتمويل الخارجي الذي تحصل عليه من راعيها الرئيسي، إيران[3] .وقد سمح حكم حماس لها بتنفيذ أيديولوجيتها على السكان المحليين الخاضعين لسيطرتها. على سبيل المثال، في عام 2013، قامت حماس بتدوين ما كانت تشجعه بالفعل في الممارسة العملية في القانون: استبعاد المعلمين الذكور من مدارس البنات وفصل الفصول حسب الجنس بعد سن التاسعة [4].وقد صاغت حماس هذا القرار باعتباره مدفوعًا بمجتمع غزة المحافظ، وكوسيلة لحماية "حياء" النساء والفتيات. على سبيل المثال، زعمت حماس أنه في حين أن ارتداء الحجاب هو التزام ديني على النساء، فإن النساء يحتفظن باختيار ارتدائه، ولا يمكن فرض الالتزام عليهن. ولكن من أجل المساعدة في استيعاب مُثُلها للمجتمع الإسلامي، مارست حماس ضغوطًا من خلال حملات "الفضيلة"، بما في ذلك في عامي 2010 و2016 و2021، والتي سعت إلى تثبيط ما يسمى بالسلوكيات الغربية [5].وقد صاغت حماس هذا باعتباره تحولًا "مدفوعًا بالسكان" في غزة، صراحةً باعتباره "اختيارًا"، على الرغم من أن الاختيار الحقيقي غالبًا ما لم يكن موجودًا.

وعلى الرغم من الإطار المجتمعي للتحول المجتمعي في ظل حماس، فقد واجهت المجموعة مقاومة لما يسمى بتشجيع الرجال والنساء على تبني سلوكيات تقليدية.

---

[1] United Nations, "UN Suspends Aid Operation After Second Hamas-Linked Theftof Supplies," February 6, 2009, https://www.un.org/unispal/document/auto-in[21]sert-209885/.

[2] Nidal al-Mughrabi, "Hamas Unable to Pay Salaries in Gaza After Qatari Aid Delay,Officials Say," Reuters, July 16, 2023, https://www.reuters.com/world/mid[22]dle-east/hamas-unable-pay-salaries-gaza-after-qatari-aid-delay-officials[22]say-2023-07-16/

[3] Matthew Levitt, "Combating the Networks of Illicit Finance and Terrorism,"testimony submitted to the U.S. Senate Committee on Banking, Housing, andUrban Affairs, 118th Congress, October 26, 2023, https://www.banking.senate.gov/imo/media/doc/levitt_testimony_10-26-231.pdf

[4] Akram, "Hamas Adds Restrictions," https://www.nytimes.com/2013/04/02/world/middleeast/hamas-imposes-new-restrictions-on-schools-in-gaza.html

[5] See Reuters, "Hamas Targets Women's Underwear in Modesty Drive," July 28,2010, https://www.reuters.com/article/oukoe-uk-palestinians-hamas-linge[25]rie-idUKTRE66R32020100728/; Emily Harris, "Hamas: Gaza Women Learning toDrive Must Have a Chaperone," National Public Radio, June 1, 2016, https://www.npr.org/sections/parallels/2016/06/01/478361330/hamas-gaza-women-learn[25]ing-to-drive-must-have-a-chaperone; and Associated Press, "Women NeedMale Guardian to Travel, Says Hamas Court in Gaza Strip," Associated Press,February 15, 2021, https://www.theguardian.com/world/2021/feb/15/women[25]male-guardian-hamas-gaza-strip

على سبيل المثال، طعنت المحاميات أنفسهن في حكم أصدره قاضٍ معين من قبل حماس في عام 2009 يقضي بأن ترتدي المحاميات الحجاب والجلباب (رداء فضفاض يغطي الجسم بالكامل). وجادلت المحاميات بأن الحكم لا أساس له في القانون، وردًا على الضغوط، سحبت حماس القرار [1] .بالإضافة إلى ذلك، اندلعت الاحتجاجات في فبراير 2021 بعد حكم من قاضٍ في المجلس الأعلى للشريعة عينته حماس والذي يتطلب من النساء الحصول على إذن من ولي أمر ذكر للسفر خارج غزة. وردًا على الاحتجاجات، أعادت المحكمة صياغة القانون للسماح للرجال فقط بتقديم التماس إلى المحكمة لمنع امرأة من السفر [2].بالإضافة إلى المقاومة ضد الأحكام القضائية المذكورة أعلاه، احتج سكان غزة ضد حماس في عامي 2019 و2023 بسبب الظروف المعيشية السيئة، وكلاهما قوبل بقمع عنيف من قبل حماس [3].وعلى الرغم من هذه الاحتجاجات، لم تتسامح حماس مع أي تحد حقيقي لحكمها، حتى من الجماعات الجهادية الأخرى.[4]

شرعية جديدة لحماس؟

زعم البعض أن الحكم أجبر حماس على الاعتدال، مشيرين في كثير من الأحيان إلى تحديث ميثاقها في مايو/أيار 2017، "وثيقة المبادئ والسياسات العامة."[5] وفي حين تبنت الوثيقة نبرة أكثر اعتدالاً على ما يبدو ومثلت "تحولاً بلاغياً"، إلا أنها لم تكن أكثر من ذلك. ففي الوثيقة، سعت حماس إلى تقديم نفسها كبديل وسطي للمنظمات الجهادية العالمية مثل تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات القومية العلمانية مثل

[1] Rory McCarthy, "Hamas Patrols Beaches in Gaza to Enforce Conservative DressCode," Guardian, October 18, 2009, https://www.theguardian.com/world/2009/oct/18/hamas-gaza-islamist-dress-code; "German Mediator Is Serious,"al-Qassam Brigades (website), September 3, 2009, accessed July 19, 2018

[2] Nidal al-Mughrabi, "Gaza Law Barring Women from Travel Without Male Consentto Be Revised, Judge Says," Reuters, February 16, 2021, https://www.reuters.com/article/idUSKBN2AG21X/; and Fares Akram, "Hamas 'Guardian' Law KeepsGaza Woman from Studying Abroad," Associated Press, November 5, 2021,https://apnews.com/article/lifestyle-africa-middle-east-travel-eu[27]rope-caac402591e4c13b496608947d2021f1

[3] Oliver Holmes, "Hamas Violently Suppresses Gaza Economic Protests," Guardian,March 21, 2019, https://www.theguardian.com/world/2019/mar/21/hamas-vio[28]lently-suppresses-gaza-economic-israeli-border-protests; and GianlucaPacchiani, "Protests Against Hamas Reemerge in the Streets of Gaza, but WillThey Persist?" Times of Israel, August 8, 2023, https://www.timesofisrael.com/protests-against-hamas-reemerge-in-the-streets-of-gaza-but-will-they-persist/.

[4] Matthew Levitt and Yoram Cohen, Deterred but Determined: Salafi-Jihadi Groups inthe Palestinian Arena, Policy Focus 99 (Washington DC: Washington Institute,2010), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/deterred-deter[29]mined-salafijihadi-groups-palestinian-arena.

[5] Khaled Hroub, "A Newer Hamas? The Revised Charter," Journal of PalestineStudies 46, no. 4 (2020): 100–11, https://doi.org/10.1525/jps.2017.46.4.100

منظمة التحرير الفلسطينية، واستبعدت الإشارة إلى جذورها في جماعة الإخوان المسلمين. وبالإضافة إلى اعتراف حماس كتابياً بإمكانية قيام دولة فلسطينية على أساس خطوط وقف إطلاق النار لعام 1967، فقد ذكرت أنها تؤمن "بإدارة علاقاتها الفلسطينية على أساس التعددية والديمقراطية والشراكة الوطنية وقبول الآخر واعتماد الحوار".[1]

ولكن هذا الاعتدال المزعوم بدا وكأنه محاولة من جانب حماس لتوسيع الدعم الدولي عندما واجهت تحديات متعددة ومتزامنة: وضع اقتصادي سيئ للغاية وأزمة طاقة مستمرة في غزة وعلاقات متوترة مع مصر، بالإضافة إلى تحديات أخرى. وبعيداً عن الخطاب، أظهرت تصرفات حماس في ذلك الوقت أيضاً إشارة واضحة إلى أن المجموعة ليس لديها نية لكبح أنشطتها المسلحة المتشددة. وعلى الرغم من خطابها الخافت قليلاً في السنوات الأخيرة، ظلت المقاومة مبدأً أساسياً لحماس، التي أشارت في وثيقتها المحدثة لعام 2017 إلى ما يلي: "ستظل المقاومة والجهاد من أجل تحرير فلسطين حقاً مشروعاً وواجباً وشرفاً لجميع أبناء وبنات شعبنا وأمتنا [2]."

في عام 2022، بعد خمسة وثلاثين عامًا من تأسيسها، استمرت حماس في السعي للحصول على الشرعية الدولية، مؤكدة على ما اعتبرته أكثر صفاتها إثارة للإعجاب. وشملت هذه حكمها الديمقراطي المفترض (على الرغم من عدم وجود انتخابات في غزة)، وتعزيز الشمول بين الجنسين، وأسلمة المجتمع بدعم من مواطني غزة، ونهج الرسائل المتعددة اللغات الهادفة إلى الوصول إلى الجماهير المحلية والدولية. وبدا أن العديد من الناس مشتتون بسبب نهج حماس الأكثر اعتدالًا في الحكم واحتضان التغيير في سياقات معينة.

الأفكار النهائية

في الفترة التي سبقت السابع من أكتوبر، أظهرت ممارسات الحكم لدى حماس اعتبارًا أكثر تفكيرًا بأن قراراتها المحلية قد يكون لها عواقب عالمية، مقارنة بالجماعات

[1] Devorah Margolin, "A Major Pivot in Hamas Strategy," War on the Rocks,October 16, 2023, https://warontherocks.com/2023/10/a-major-pivot-in-hamas[31]strategy/.
[2] Margolin, "A Major Pivot," https://warontherocks.com/2023/10/a-major-pivot[32]in-hamas-strategy/.

الجهادية الحاكمة الأخرى [1].بالنسبة لجماعة كانت تقاوم منذ فترة طويلة تصنيفها كمنظمة إرهابية وتروج لدورها كجهة فاعلة حاكمة، فإن قرار شن هجوم السابع من أكتوبر يمثل نقطة تحول أكبر.

إن حماس هي دراسة حالة فريدة من نوعها وتبقى كذلك. لقد ساعد نهج الإخوان المسلمين من القاعدة إلى القمة في مساعدة الجماعة على تحقيق النجاح الانتخابي الأولي، وكان ذلك بمثابة المرة الأولى التي تتولى فيها جماعة إسلامية السلطة ديمقراطياً في العالم العربي ـ أي حتى استولت الجماعة على السلطة بالقوة بعد أقل من عام ورفضت إجراء أي انتخابات أخرى. لقد أجبرت الحوكمة نفسها حماس على الوقوع في أزمة أيديولوجية، حيث أصبحت محاصرة بين الحكم وخدمة احتياجات الشعب الفلسطيني في غزة وأهدافها المتمثلة في تدمير "إسرائيل" بالقوة ـ واختارت الجماعة الخيار الأخير. لقد استخدمت حماس دورها كجهة فاعلة حاكمة لترسيخ نفسها في نظام من السيطرة، في حين لم تتنازل قط عن هدفها النهائي المتمثل في تدمير "إسرائيل". لقد ظلت حماس ملتزمة بهدفها الأصلي طوال وجودها: النضال العنيف ضد "إسرائيل" بأي وسيلة ضرورية، مع توليها قيادة القيادة الفلسطينية. وفي حين أن تداعيات هجوم حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول لا تزال قائمة، وسوف تستمر لبعض الوقت، فإن الهجوم يوضح بشكل مذهل أن أي أوهام تحيط بشرعية حماس كجهة فاعلة حاكمة قد تحطمت.

[1] Vale, Margolin, and Akbari, "Repeating the Past or Following Precedent?"https://www.icct.nl/publication/repeating-past-or-following-precedentcontex[33]tualising-taliban-20s-governance-women.

البنية الحاكمة للحوثيين

بقلم براء شيبان

ركزت جماعة الحوثي المسلحة باستمرار على تعزيز قدراتها العسكرية من خلال استيراد أسلحة وتقنيات جديدة، بهدف الحفاظ على ميزة دائمة على خصومها. إن البنية الحاكمة للحوثيين مركزية للغاية، وتعتمد على الولاء الثابت من شبكة مسلحة مكرسة لزعيم الحركة، عبد الملك الحوثي. يعتمد عبد الملك على دائرة قريبة من المستشارين الموثوق بهم الذين وقفوا إلى جانبه منذ بداية صراعاته مع الحكومة المركزية في اليمن في عام 2004. وتحته تكمن شبكة من الميليشيات المعروفة في اليمن باسم "شبكة المشرفين."

ظهر هؤلاء المشرفون لأول مرة إلى انتباه الرأي العام بعد استيلاء الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014. وبدلاً من السعي إلى وضع أعضائهم في أدوار حكومية، عمل الحوثيون على تهميش النفوذ المؤسسي، مفضلين المشرفين بدلاً من ذلك. وتذبذبت بنيتهم الحاكمة بين الدور الإشرافي والسيطرة المباشرة على أجهزة الدولة. كما شكلوا تحالفات مؤقتة مع حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم السابق في اليمن، وذلك بهدف اكتساب الشرعية السياسية والاستفادة من الخبرة التكنوقراطية التي تراكمت لدى المؤتمر الشعبي العام على مدى ثلاثة عقود من الحكم.

مرت بنية الحكم الحوثية بمراحل مختلفة منذ سبتمبر/أيلول 2014. وعلى الرغم من تشكيل التحالفات وتعيين أعضائها في مناصب حكومية، إلا أن المشرفين يظلون حجر الزاوية في نظامهم الحاكم.

ستتناول هذه الورقة المراحل المختلفة لهيكل الحكم الحوثي، وتفحص الأدوار ومستويات النفوذ التي تتمتع بها شبكة المشرفين.

من أجل الوضوح والتمييز عن الحكومة المعترف بها دوليًا، ومقرها عدن، سيتم الإشارة إلى الإدارة التي يقودها الحوثيون باسم "حكومة صنعاء."

المراحل الأربع لحكومة صنعاء

بعد أحداث الربيع العربي في عام 2011، أنشأ الحوثيون مجلسًا سياسيًا في صنعاء وبدأوا في الإشارة إلى أنفسهم باسم "أنصار الله". وكان الهدف من المجلس السياسي هو جذب الناشطين الشباب الذين انضموا إلى الانتفاضة ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وكان المجلس يهدف إلى تجنيد الناشطين ذوي الميول اليسارية والأصوات الليبرالية لجذب الناخبين التقدميين الشباب في الانتفاضة. في السنوات ما بين 2011 و2014، بدأ الحوثيون في تنظيم رحلات للناشطين الجدد المجندين لزيارة لبنان وإيران، مما يعكس هدفهم المتمثل في تغيير أيديولوجيتهم السياسية لجذب التعاطف مع قضية الحوثيين [1] .مثل المجلس السياسي الحوثيين خلال الحوار الوطني - المؤتمر الوطني بعد الربيع العربي المكلف بالتفاوض على دستور اليمن الجديد والعملية الانتقالية.

بعد السيطرة على العاصمة اليمنية في سبتمبر/أيلول 2014، همش الحوثيون المجلس السياسي لصالح كيان جديد يسمى المجلس الثوري. كانت هذه هي المرحلة الأولى من حكم الحوثيين. كان المجلس الثوري برئاسة محمد علي الحوثي[2] - وهو قائد كبير داخل الحركة وابن عم عبد الملك. بدأ محمد علي في تعيين المتشددين للإشراف على السلطة التنفيذية للحكومة. أطلق على هؤلاء المتشددين فيما بعد اسم "المشرفين". أراد الحوثيون الحفاظ على تمويه الحكومة مع القدرة على التدخل والتأثير على السياسة؛ بعبارة أخرى، ممارسة السلطة دون مسؤولية. وإلى جانب المشرفين التنفيذيين، نشر الحوثيون لجاناً أمنية. ويتألف هؤلاء من مسلحين يجوبون الشوارع والأحياء ومكلفين بمراقبة أي شكل من أشكال المعارضة ومنع أي نوع من التعبئة ضد الحوثيين. وفي الأشهر الأولى من استيلاء الحوثيين على السلطة، اشتكى المسؤولون داخل السلطة التنفيذية من التدخل المستمر والتهديدات والمضايقات والترهيب الذي أدى إلى شل مجلس الوزراء [3] .وفي واقع الأمر، أنشأ الحوثيون هيكلاً موازياً إلى جانب الحكومة.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت في 6 فبراير/شباط 2015، عندما أعلن الحوثيون إعلاناً جديداً يقضي بحل الحكومة ومجلس النواب اليمني. وأعلن الإعلان عن إنشاء كيان جديد

[1] "A. A.," interview by author, Amman, November 2018.
[2] "The Structure of the Houthi House" (in Arabic), The New Arab, July 19, 2019,https://bit.ly/3Wv0i5M
[3] "N. A.," interview by author, Sanaa, January 2015.

هو المجلس الثوري الأعلى"[1] برئاسة محمد علي الحوثي مرة أخرى. وتولى المجلس المشكل حديثا صلاحيات الرئاسة اليمنية وأصبح فعليا هيئة الحكم الجديدة في اليمن. كان للمجلس خمسة عشر اسمًا، بما في ذلك شخصيات غير حوثية، لكن الأعضاء يكتسبون نفوذهم من مدى قربهم من عبد الملك الحوثي ودائرته الداخلية.

في المرحلتين الجديدتين الأولى والثانية ظهرت شخصيات كأفراد يتمتعون بمستويات هائلة من النفوذ على الرغم من عدم وجود مناصب رسمية لهم أو تعيينهم من قبل المجلس المشكل حديثاً. ومن بين هذه الأسماء عبد الخالق الحوثي، المعروف أيضًا باسم أبو يونس،[2] وهو الأخ الأصغر لزعيم الحوثيين وأحد القادة الرئيسيين الذين اقتحموا العاصمة اليمنية في سبتمبر/أيلول 2014. وشخصية مؤثرة أخرى هي عبد الله الحكيم، المعروف أيضًا باسم أبو علي الحاكم[3] -واحد من كبار قادة الحوثيين الذين اعتمدوا عليهم في السيطرة على جهاز المخابرات.

وكان الرئيس السابق صالح، الذي كان لا يزال رئيساً للمؤتمر الشعبي العام، قد أعلن عن نيته الدخول في تحالف رسمي مع الحوثيين في أعقاب تدخل التحالف الذي تقوده السعودية في الحرب الأهلية اليمنية في مارس/آذار 2015. وكان له نفوذ في الجيش والسلطة التنفيذية للحكومة، وضغط على الحوثيين لتفكيك شبكة المشرفين وتعيين حكومة جديدة بدلاً من المجلس الثوري الأعلى. كما طلب من الحوثيين استدعاء البرلمان من أجل الحصول على شكل من أشكال الشرعية للحكومة الجديدة. وافق الحوثيون في نهاية المطاف على مطالب صالح وأعلنوا تشكيل المجلس السياسي الأعلى في أغسطس/آب 2016[4] .وهذا ما دشن تحالفاً سياسياً بين الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام وما يمكن اعتباره المرحلة الثالثة في هيكل حكم الحوثيين. وكان يرأس المجلس السياسي الأعلى صالح الصماد، وهو مستشار مقرب من عبد الملك الحوثي وشخصية قبلية من محافظة صعدة - حيث نشأت حركة الحوثي-. وكان الاتفاق مع المؤتمر الشعبي العام هو التناوب على قيادة المجلس بين المجموعتين. قام المجلس السياسي

[1] "Houthis Constitutional Declaration," CNN Arabic, February 6 2015, https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/02/06/yemen-hothi-constitutional-declara[4]tion.
[2] "Security Council 2140 Sanctions SC/1162", UN Security Council Press Release, November 20 2014, https://press.un.org/en/2014/sc11662.doc.htm.
[3] المصدر السابق
[4] Al Jazeera, August 6, 2016, https://bit.ly/44ze9dh.

الأعلى بتعيين حكومة جديدة طلبت موافقة البرلمان [1].وتم تشكيل حكومة جديدة في صنعاء لتكون هيئة تنفيذية بديلة للحكومة المعترف بها دوليا ومقرها في عدن.

وحاول المؤتمر الشعبي العام استخدام خبرته للحصول على الشرعية الدستورية، ودعا البرلمان إلى تلخيص واجباته. وسرعان ما شهد التحالف تصدعات، وظهرت التوترات مع المؤتمر الشعبي العام. وبدلاً من تفكيك شبكة المشرفين، واصل محمد علي الحوثي تعيين مشرفين وإدارة الشبكة بالتوازي مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[2] كما بدأ الحوثيون في تعيين أعضائهم في مناصب عسكرية رئيسية، بما في ذلك أبو علي الحكيم، الذي تم تعيينه رئيساً لاستخبارات الجيش [3].كان البرلمان غير فعال ولم يكن لديه سلطة التدقيق أو استجواب الوزراء الحوثيين. ولم يكن لدى رئيس الوزراء المعين من قبل المؤتمر الشعبي العام أي سلطة وكان عليه أن يعمل تحت سلطة المشرفين.

قام محمد علي الحوثي بتعيين مشرف عام لكل محافظة، يتولى فعلياً سلطة المحافظ.[4] تحت إشراف المشرف العام، يعمل العشرات من المشرفين الآخرين بأدوار ومهام مختلفة. أدخل الحوثيون أيضًا تغييرات على التعليم العام لمواءمته بشكل أفضل مع أيديولوجية الحوثيين [5].وتصاعدت التوترات مع المؤتمر الشعبي العام حتى أعلن صالح نهاية التحالف وتشديد العلاقات مع الحوثيين في 2 ديسمبر/كانون الأول 2017 [6].

وقاتل المسلحون الحوثيون القوات المدعومة من صالح في شوارع صنعاء وقتلوه في 4 ديسمبر/كانون الأول 2017، وأصبحوا فعلياً الحكام بلا منازع في شمال اليمن.

وشهدت المرحلة الرابعة انقسام المؤتمر الشعبي العام بين أولئك الذين غادروا الحوثيين وآخرين واصلوا العمل تحت قيادة المؤتمر الشعبي العام. ولم يتناوب الحوثيون على قيادة المجلس الشعبي العام، وبدأوا رسميًا في استبدال حكام المؤتمر الشعبي العام بمشرفين حوثيين. وحتى بعد مقتل صالح الصماد في غارة جوية للتحالف الذي تقوده

[1] "The Houthis Announce a Coup Government" (in Arabic), The New Arab,November 28, 2016, https://bit.ly/3JSr0hu.
[2] "The Coup Government Clashes with the Houthi Supervisors" (in Arabic), The New Arab, December 7, 2016, https://bit.ly/4b5B3eJ.
[3] "Appointing Abu Ali Al-Hakim as Head of Intelligence" (in Arabic), Arabi21, August 21, 2017, https://bit.ly/3UQlClh.
[4] Former Houthi commanders, interviews by author in 2018, 2019, 2020.
[5] "F. A." (member of Sanaa government), interview by author, September 2020.
[6] "Saleh and the Houthis—A Turbulent Relationship" (in Arabic), Al Jazeera, December 2 2017, https://bit.ly/4bpOVAh.

السعودية في أبريل/نيسان 2018، قام الحوثيون بتعيين مهدي المشاط،[1] شخصية حوثية تربطها علاقات شخصية وثيقة بعبد الملك الحوثي. كما شهدت هذه المرحلة تعيين أفراد من عائلة الحوثي في مناصب رسمية.

تم تعيين عبدالخالق الحوثي قائداً عسكرياً للمنطقة العسكرية الوسطى، بما فيها صنعاء وضواحيها، في فبراير/شباط 2018 [2].

تم تعيين عبد الكريم الحوثي - عم عبد الملك - وزيراً للداخلية في مايو/أيار 2019 [3].وركز الحوثيون على تعيين شخصيات للعمل كمحافظين، في حين واصل مجلس الوزراء تمثيل المؤتمر الشعبي العام والكيانات السياسية الأخرى.

ومع ذلك، فإن تكوين مجلس الوزراء لا يمثل تقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي العام أو الجماعات الأخرى، حيث تحولت السلطة والنفوذ في ظل الحوثيين بالكامل من الهيئة التنفيذية الرسمية (مجلس الوزراء) إلى الهيكل غير الرسمي (المشرفين). (للاطلاع على التعيينات حسب الانتماء السياسي خلال الفترة 2015–2024، انظر الشكلين 1 و2)

[1] Mahdi al-Mashat, the New Political Front for the Houthis," BBC Arabic, April 24, 2018, https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43880429.
[2] "The Houthis Adopt New Divisions for the Military Zones in Yemen," The New Gulf, February 3, 2018, https://bit.ly/4a5Q5jn.
[3] Saba News Agency "Appointing Minister of Interior, Decree 90, 2019" (in Arabic), May 5, 2019, https://www.saba.ye/ar/news535402.htm.

Figure 1. Sanaa Government's Cabinet Appointments by Political Affiliation, February 2015–March 2024

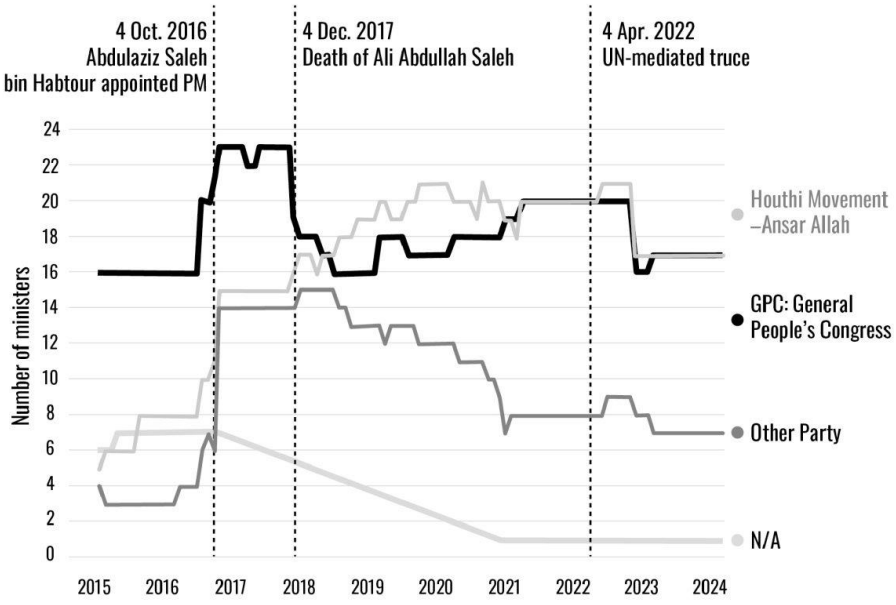

Figure 2. Sanaa Government's Governor Appointments by Political Affiliation, February 2015–March 2024

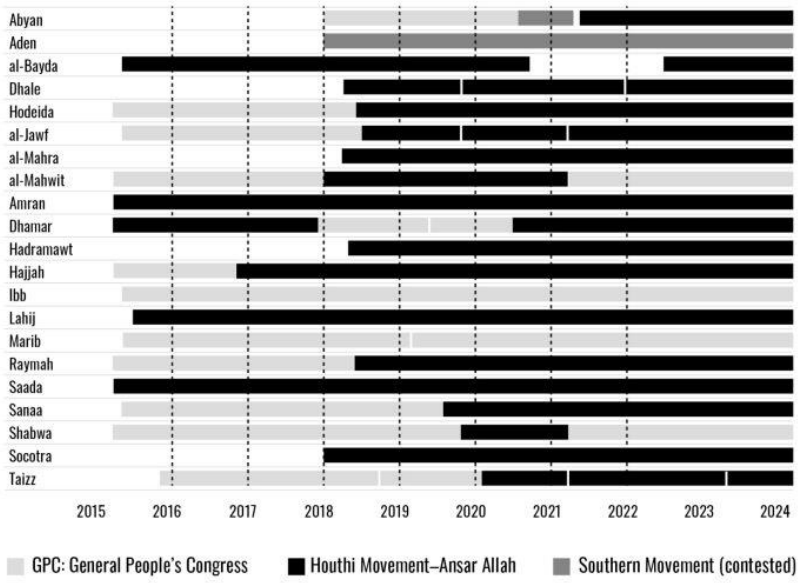

Source for figures 1 and 2: Graphics produced specifically for this paper with Luca Nevola and Andrea Carboni, Armed Conflict Location and Event Data (ACLED).

مصدر الشكلين 1 و2: الرسومات التي تم إنتاجها خصيصًا لهذه الورقة مع لوكا نيفولا وأندريا كاربوني، موقع النزاع المسلح وبيانات الأحداث (ACLED)

أنواع المشرفين وأدوارهم ومستويات تأثيرهم

إن شبكة المشرفين معقدة، ولا توجد قواعد أو مبادئ توجيهية واضحة تحدد علاقتها مع الجمهور. الدور الرئيسي للمشرف هو إدارة الإقليم أو الكيان لصالح حركة الحوثي. وفي المناطق التي يديرونها، قد يتصادم المشرفون من المستوى الأدنى مع بعضهم البعض، على غرار كيفية صراع عصابات المخدرات على النفوذ والإيرادات. ويعتمد مستوى نفوذ المشرف على مدى قربه من الدائرة الداخلية للزعيم الحوثي. وبشكل عام فإن المشرفين الذين تربطهم روابط عائلية بعائلة الحوثي أو الذين أقاموا علاقات بسبب الزواج المختلط هم أكثر تأثيراً من المشرفين الآخرين. يتمتع المشرف الذي انضم إلى الحوثيين خلال حروب صعدة الستة (2004–2010) بنفوذ أكبر من المشرف الذي انضم بعد عام 2011. وتدعي عائلة الحوثي أنها من نسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ويُشار إلى أعضائها في اليمن بالهاشميين.

سيكون للعائلات الهاشمية بشكل عام تأثير أكبر من غير الهاشميين، الذين لا يدعون أنهم ينحدرون من النبي. وبالتالي، فإن الوزير الهاشمي أكثر تأثيراً من الوزير غير الهاشمي [1].

هناك خمسة أنواع رئيسية من المشرفين:[2]

1. المشرفون الأمنيون، الذين يشكلون العمود الفقري للشبكة ويقومون بتجنيد "المراقبين" – المخبرين الذين يراقبون الأحياء ويبلغون المشرفين الأمنيين عن أي

[1] "The Houthi Supervisory System," ACAPS, June 17, 2020, https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20200617_acaps_yemen_analysis_hub_the_houthi_supervisory_system_0.pdf.
[2] "The Houthi Supervisory System," https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20200617_acaps_yemen_analysis_hub_the_houthi_supervi sory_system_0.pdf

شكل من أشكال المعارضة. المشرفون الأمنيون لديهم مسلحون يتجولون في الأحياء ولهم سلطة غير محدودة.

وعادة ما يتم تعيينهم من قبل محمد علي الحوثي أو زعيم الحوثيين نفسه. وفي العادة، لا يعلن الحوثيون عن أسماء المشرفين على منشآتهم ويشيرون إليهم بأسماء مستعارة. في الآونة الأخيرة، المزيد من الأمن. ويعمل المشرفون تحت سلطة عبد الكريم الحوثي، بسبب علاقته المباشرة بالزعيم الحوثي.

2. المشرفون الاجتماعيون، الذين يتفاعلون مع الشخصيات الاجتماعية والقبلية لإبقائهم متوافقين مع أهداف الحوثيين. ويقوم هؤلاء المشرفون أيضًا بتجنيد أفراد القبائل للانضمام إلى الأجهزة العسكرية والأمنية التابعة للحوثيين.
3. المشرفون التربويون، الذين يتم تجنيدهم من المدارس والمساجد والجامعات لضمان حصول الحوثيين على تدفق مستمر للمقاتلين الجدد. كما يشرفون على إدخال تغييرات على المناهج التعليمية لجعلها تتماشى مع أيديولوجية الحوثيين.
4. المشرفون الثقافيون، الذين ينظمون المناسبات العامة والتجمعات الدينية للحوثيين. هدفهم هو تلقين الجمهور عقيدة الحوثيين.
5. المشرفون الماليون، الذين يشرفون على الضرائب ويتأكدون من أن الحركة لديها الموارد الكافية للحفاظ على التجنيد وبناء قدراتها العسكرية. يتعين على هؤلاء المشرفين الحفاظ على الإيرادات في سلسلة تمرير الأوامر.

وكما أوضحنا من قبل، فإن الهيكل معقد، ولا توجد مبادئ توجيهية واضحة لمنع التعارض بين أدوار المشرفين. على سبيل المثال، عادة ما يقوم المشرف الثقافي بجمع الأموال من الجمهور لتنظيم فعاليات الحوثيين. يتم جمع هذه الأموال من الشركات وأصحاب المتاجر الذين لا يمكنهم اختيار عدم المساهمة طوعًا. وسيتعين على صاحب المتجر نفسه أيضًا دفع الضرائب التي يحددها المشرف المالي، وهكذا.

خاتمة

منذ استيلائهم على العاصمة اليمنية، أنشأ الحوثيون هيكلاً رسمياً أدى إلى تآكل جهاز الدولة الرسمي. يعتمد الهيكل غير الرسمي على شبكة محسوبية معقدة، تتربع على رأسها عائلة الحوثي.

سيكون هذا الهيكل غير الرسمي عقبة رئيسية أمام التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للحرب الأهلية اليمنية. قد يؤدي اتفاق تقاسم السلطة إلى تغيير حكومة صنعاء، لكن شبكة المشرفين تظل وسيط السلطة ومن غير المرجح أن تقوم بتسليم السلطة التي اكتسبتها خلال العقد الماضي. والمشرفون هم أيضًا نخبة مالية جديدة تستغل إيرادات الدولة لصالح حركة الحوثي.

تم تصميم النظام الإشرافي لتحقيق ثلاث مهام رئيسية:

- التوظيف النشط. يحتاج المشرفون إلى ضمان التجنيد لمواصلة بناء القوة العسكرية للحوثيين.
- برامج التلقين. ويستخدم الحوثيون المساجد والمدارس والجامعات وحتى المناسبات العامة لدوراتهم الثقافية كجزء من حملة تلقين لتحويل القيم والمعتقدات العامة لتتماشى مع أيديولوجية الحوثيين.
- تحصيل الإيرادات. لتحقيق المهمتين السابقتين، يجب على المشرفين الحفاظ على تدفق مستمر للإيرادات. وتتكون هذه الإيرادات من أموال الدولة التي من المفترض أن تقوم ببناء البنية التحتية وتقديم الخدمات للجمهور. إن نهج الحوثيين تجاه الدولة لا يتمثل في الحكم أو تقديم الخدمات للشعب، بل في استخدام الجمهور والدولة كأدوات لتحقيق أهدافهم الأيديولوجية.

مواجهة تحديات الحكم الجهادي

التعامل الإنساني مع الجماعات الجهادية

بقلم ماثيو بامبر زريد

لماذا تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجماعات الجهادية؟

تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع جميع أطراف النزاع للوصول إلى السكان المحتاجين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات المسلحة [1]. غالبًا ما يواجه الأشخاص الذين يعيشون تحت سيطرة الجماعات المسلحة نقاط ضعف محددة واحتياجات معقدة، وتقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هناك ما يقرب من 195 مليون شخص يعيشون تحت سيطرة الجماعات المسلحة.

تعيش نسبة كبيرة من هؤلاء الأشخاص تحت سيطرة الجماعات الجهادية. إن التعامل مع الجماعات المسلحة أمر ضروري للجنة الدولية للصليب الأحمر للوفاء بمهمتها الإنسانية وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تخفيف ومنع معاناة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. لذلك تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجماعات المسلحة الجهادية كما تفعل مع الجماعات المسلحة الأخرى. ومع ذلك، تمثل هذه الجماعات الجهادية نسبة كبيرة من جميع الجماعات المسلحة ذات الاهتمام الإنساني في جميع أنحاء العالم وتأتي مع مجموعة خاصة بها من التحديات. وفقًا لخريطتنا الداخلية لمشاركتنا مع الجماعات المسلحة.[2] يستخدم حوالي ثلث جميع الجماعات المسلحة ذات الاهتمام الإنساني في عام 2023 الإسلام كإطار مرجعي، و15 في المائة من جميع الجماعات ذات الاهتمام الإنساني تابعة لجماعات جهادية. على مدار العام الماضي، رأينا أنه كان هناك توسع لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في مناطق جديدة، وخاصة في منطقة الساحل، مما يصنع مخاوف إنسانية إضافية.

[1] For a broader discussion on why the ICRC engages with armed groups, see the following position paper: "ICRC Engagement with Non-State Armed Groups," March 2021, https://www.icrc.org/en/document/why-engaging-non-state[1]armed-groups.

[2] For a detailed discussion of the findings on the ICRC's engagement with armed groups in 2023, see blog entry by Matthew Bamber-Zryd, October 10, 2023, https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2023/10/10/icrc-engagement-with-armed[2]groups-in-2023.

تحديات المشاركة مع الجماعات الجهادية

بشكل عام، تتمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمستويات أقل من الاتصال بالجماعات المسلحة الجهادية مقارنة بالجماعات غير الجهادية الأخرى. في عام 2023، انخرطنا بنجاح مع ما يقرب من نصف الجماعات الجهادية. وهذا يقارن بمشاركتنا الناجحة مع 70 في المائة من الجماعات المسلحة الأخرى. هذا الانخراط مع الجماعات المسلحة الجهادية متنوع ويتراوح من الحوار العملي حول الأمن إلى إثارة المخاوف المتعلقة بالحماية وزيارة المعتقلين الذين تحتجزهم هذه الجماعات.

هناك العديد من التحديات التي تواجهها الجماعات المسلحة الجهادية والتي تؤثر على نجاح اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التعامل مع هذه الجماعات؛ وسأتناول هنا ثلاثة من هذه التحديات بالتفصيل:

1. تردد الجماعات الجهادية وموقفها الإيديولوجي من التعامل الإنساني. بشكل عام، الجماعات المسلحة على استعداد للتعامل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومع ذلك، فإن هذا أقل وضوحًا بالنسبة للجماعات الجهادية، حيث نجد أن ما يقرب من نصف الجماعات المسلحة الجهادية مترددة في التحدث إلينا. قد تتسبب أسباب مختلفة، بما في ذلك عدم الثقة الإيديولوجية في المنظمات الإنسانية، في هذا التردد. تُصوَّر المنظمات الإنسانية أحيانًا وتُنظر إليها من قبل المنظمات الجهادية على أنها كيانات غربية، وربما تشارك في أنشطة تجسس ومتواطئة مع الدول التي غالبًا ما تكون في صراع معها. ونتيجة لهذا التردد، قد لا تسمح بعض الجماعات الجهادية للمنظمات الإنسانية بدخول أراضيها أو تسمح للأشخاص الذين يعيشون تحت سيطرتها بقبول المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات.

ومع ذلك، فإن وجهة النظر هذه ليست متطابقة بين جميع الجماعات الجهادية.

2. تشارك العديد من الجماعات الجهادية في صراع مسلح نشط ولديها سيطرة إقليمية غير مستقرة. لنفترض أن جماعة مسلحة جهادية على استعداد للتعامل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومع ذلك، فإن العديد من الجماعات المسلحة الجهادية تشارك في كثير من الأحيان في صراع مسلح مع خطوط متغيرة

وتغييرات في القيادة، مما يجعل المشاركة المستدامة، اللازمة لتقديم المساعدة للمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، صعبة للغاية.

كما هو الحال مع أنواع أخرى من الجماعات المسلحة، حققت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نجاحًا أكبر مع تلك الجماعات الجهادية التي حافظت على السيطرة الإقليمية على منطقة وتشارك في بعض أنشطة الحكم. هذا هو المؤشر الأكثر أهمية للنجاح مع جماعة جهادية، غالبًا لأنه يمنحنا المزيد من الوقت لبناء العلاقات الضرورية والمستدامة المطلوبة للتفاوض على الوصول الإنساني مع جماعة جهادية.

3. العقبات التي تفرضها الدولة. إن التحدي الأخير الذي يواجه التعامل الإنساني مع الجماعات المسلحة الجهادية يتمثل في العقبات التي تفرضها الدولة التي تعمل فيها الجماعة الجهادية. وتؤثر العقبات التي تفرضها الدولة سلباً على التعامل مع أكثر من 80% من الجماعات المسلحة الجهادية.

وعلى الرغم من التزاماتها القانونية الدولية المحتملة، تحاول العديد من الدول منع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوفاء بولايتها والوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الجهادية أو إلى الجماعات نفسها.

وذلك لأسباب لا حصر لها، بما في ذلك عدم ثقتها في اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو عدم رغبتها في مساعدتها.

إن إضفاء الشرعية على جماعة جهادية أمر صعب للغاية. كما أن زيادة تشريعات مكافحة الإرهاب على المستويين المحلي والدولي تزيد من تعقيد هذه المسألة، حيث تعمل كعقبة قانونية كبيرة أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتعامل مع الجماعات المسلحة وتقديم المساعدة في مناطق معينة.

التعامل مع الجماعات الجهادية: أمر صعب ولكن ليس مستحيلاً

وأخيراً، أود أن أقول إن التعامل مع الجماعات الجهادية أمر صعب ولكن ليس مستحيلاً، وهو ما ينعكس في قدرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على التعامل مع ما يقرب من

نصف الجماعات الجهادية. وهناك عاملان يستحقان تسليط الضوء عليهما وهما مهمان للغاية لتحقيق هذا النجاح:

- استثمرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل كبير في الدخول في حوار مع الدوائر الدينية الإسلامية لاستكشاف وتطوير الروابط بين الإسلام والقانون الإنساني الدولي، وهو أحد الأساليب المستخدمة للتعامل مع الجماعات الجهادية. وهذه إحدى الطرق التي يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر من خلالها التحدث إلى الجماعات الجهادية والأشخاص المؤثرين بطريقة أكثر ملاءمة لدوافعهم وخبراتهم [1] .
- تظل الديناميكيات المحلية مهمة بشكل استثنائي عند التعامل مع الجماعات الجهادية. لقد شهدنا زيادة توطين الجماعات المسلحة الجهادية - سواء كانت تابعة لتنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية - حيث تلعب العوامل المحلية دورًا أكثر أهمية في إمكانية المشاركة مقارنة بالقرارات الصادرة عن السلطة المركزية. وعلى وجه الخصوص، نظرًا للمشاركة المستمرة للجنة الدولية للصليب الأحمر على مدى عقود من الزمان في المجتمعات التي تتنازع عليها الجماعات الجهادية، فإن أعضاء الجماعات الجهادية المحلية غالبًا ما يكون لديهم خبرة سابقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو المنظمات الإنسانية الأخرى، والتي يمكن أن تساعد في تسهيل مشاركتنا مع هذه الجماعات.

[1] The ICRC blog, Religion and Humanitarian Principles, provides further details on the ICRC's engagement with religious circles: https://blogs.icrc.org/religion-hu[3]manitarianprinciples/about

البحث عن الشرعية: حملة طالبان الدبلوماسية

بقلم آرون .ي. زيلين

على النقيض من العقدين السابقين، عندما كانت قوة طالبان مستمدة من تمردها وقواتها المسلحة، تستخدم الجماعة الآن بشكل أكبر أداة رئيسية للدولة: الدبلوماسية [1].وهذا استمرار طبيعي لمهارات التفاوض التي اكتسبتها أثناء العمل على اتفاق السلام والانسحاب لعام 2020 مع المسؤولين الأميركيين خلال الاجتماعات في قطر. وهو أيضًا جانب غير مقدر من جوانب الحكم الذي يضفي مصداقية أكبر على الجهات الفاعلة الجهادية داخل النظام الدولي، حتى لو كان هناك شكوك لا تزال قائمة. إنها أداة استخدمتها طالبان الآن لإظهار استعدادها للحوار مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة العالمية دون تغيير حكمها الاستبدادي والديني في أفغانستان محليًا، من خلال الاعتماد على الحديث على الطراز الدبلوماسي لتغطية أوجه القصور ومجالات الاهتمام مثل حقوق المرأة وأدوارها داخل المجتمع [2].

منذ استيلاء طالبان على كابول في أغسطس 2021، سعت المجموعة إلى الاعتراف الدولي بإمارة أفغانستان الإسلامية. عندما سيطرت قوات طالبان لأول مرة على البلاد من عام 1996 إلى عام 2001، لم تعترف بحكمها سوى باكستان والسعودية والإمارات. اليوم، لم تفعل أي حكومة ذلك رسميًا. ومع ذلك، في حين لم تعترف أي دولة رسميًا بالحكومة الجديدة التي تأسست بعد استعادة المجموعة لكابول، فإن طالبان أقل عزلة اليوم مما كانت عليه خلال صعودها الأول.

على غرار الدول الأخرى، روجت الإمارة الإسلامية بانتظام لاجتماعاتها مع المسؤولين الأجانب منذ توليها السلطة في منتصف أغسطس 2021، باستخدام مواقع الحكومة والإعلام الرسمية وحسابات إكس (تويتر). وقد غطت هذه اللقاءات مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، ومساعدات الحكم، والفرص الاقتصادية،

[1] Aaron Y. Zelin, “Looking for Legitimacy: Taliban Diplomacy Since the Fall of Kabul,” PolicyWatch 3640, Washington Institute for Near East Policy, August 15, 2022, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/looking-legitima[1]cy-taliban-diplomacy-fall-kabu

[2] Heather Barr, “The Taliban and the Global Backlash Against Women’s Rights,” Georgetown Journal of International Affairs, February 6, 2024, https://gjia.george[2]town.edu/2024/02/06/the-taliban-and-the-global backlash-against-womens[2]rights.

والاستثمار الصناعي، والتبادلات الدينية. بعبارة أخرى، على الرغم من عدم الاعتراف بها قانونيًا، فإن طالبان معترف بها بحكم الأمر الواقع - فقد تم الاعتراف بإمارتها الإسلامية بشكل مطرد من خلال العديد من الأفعال غير الملزمة. بالإضافة إلى ذلك، دعا عدد من البلدان منذ ذلك الحين إلى الاعتراف الدولي بالإمارة الإسلامية: في مارس 2022، دعا وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى الاعتراف الدولي بالإمارة الإسلامية، بينما صرح الممثل الخاص لوزارة الخارجية الماليزية في أفغانستان، أحمد أعظم، بالمثل في يوليو 2022. وعلاوة على ذلك، في مارس 2022، زعم وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أنه يجب منحها مقعدًا في الأمم المتحدة [1].

من الذي سيلتقي بطالبان؟

في الفترة ما بين توليها السلطة في أغسطس/آب 2021 و22 فبراير/شباط 2024، أعلنت طالبان علنًا عن عقد 1382 اجتماعًا دبلوماسيًا مع ثمانين دولة على الأقل، أو 1582 اجتماعًا إذا ما أخذنا في الاعتبار الحضور المتبادل لكل دولة في حدث متعدد الأطراف (انظر الجدولين 1 و2),[2]

[1] Aaron Y. Zelin, "Turkey Calls for Recognition of the Taliban's Islamic Emirate," Policy Alert, Washington Institute for Near East Policy, March 17, 2022, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/turkey-calls-recogni[3]tion-talibans-islamic-emirate.

[2] "Taliban Diplomacy," database created by Aaron Y. Zelin, last accessed for this piece on February 22, 2024.

الجدول 1: أهم عشر دول تعاملت مع الإمارة الإسلامية

COUNTRY	NUMBER OF ENGAGEMENTS
China	215
Turkey	194
Iran	169
Qatar	135
Pakistan	118
Uzbekistan	84
Russia	69
Turkmenistan	63
Japan	60
Saudi Arabia	54

الجدول 2: أهم عشر دول غربية تعاملت مع الإمارة الإسلامية

COUNTRY	NUMBER OF ENGAGEMENTS
European Union	42
Britain	33
Norway	31
United States	20
Germany	12
Italy	11
France	8
Netherlands	8
Switzerland	6
Sweden	4
Canada	4

لقد كان التعامل الغربي مع طالبان يتم بشكل عام في إطار فعاليات متعددة الأطراف، في حين فضلت الدول من مناطق أخرى عقد اجتماعات ثنائية. ويسلط هذا الاتجاه الضوء على استمرار عدم ارتياح الغرب تجاه الجماعة خارج المنتديات الدولية التي تركز في المقام الأول على المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، كانت هناك استثناءات واستعداد متزايد للمشاركة على المستوى الثنائي، وخاصة من جانب الاتحاد الأوروبي والنرويج وبريطانيا. وعلى النقيض من ذلك، التقت الصين بمسؤولي طالبان أكثر من أي دولة أخرى، مما يوضح كيف أن عودة الإمارة الإسلامية لها زاوية منافسة قوية تتجاوز تركيز الغرب على العواقب المحتملة لمكافحة الإرهاب. وكان وزير الخارجية وانج يي وغيره من المسؤولين الصينيين حريصين على التأكيد على سياستهم المتمثلة في عدم التدخل في أفغانستان. في 24 مارس/آذار 2022، زرع وانغ شجرة تذكارية في مجمع وزارة الخارجية التابعة لطالبان "على أمل أن تكون أفغانستان مزدهرة[1]."ومنذ ذلك الحين، ارتبط جزء كبير من مشاركة بكين بفرص العمل من خلال جمعية الأعمال الأفغانية الصينية، وهي منظمة يُقال إن مهمتها تركز على مساعدة الشركات الصينية على الاستثمار في الصناعات الأفغانية (على سبيل المثال، الحفاظ على الآثار، وتعدين الفحم والنحاس، والبنية الأساسية، واستخراج النفط والغاز، والمسالخ) مع إشراك أفغانستان في مبادرة الحزام والطريق.

أين يلتقون؟

على الرغم من أن أغلب اجتماعات طالبان الدبلوماسية كانت في كابول، فإن ثاني أكثر الأماكن استخداماً كان الدوحة، قطر (انظر الجداول 3-5 لمواقع مشاركة طالبان[2].(وهذا ليس مفاجئاً بالضرورة، حيث طورت قطر علاقات وثيقة مع طالبان بسبب دور الدوحة في تسهيل اتفاق الانسحاب الأمريكي من أفغانستان. لقد خدمت الدوحة غرضين لجهود الشرعية التي تبذلها الإمارة الإسلامية. أولاً، كانت الدوحة المكان الذي يمكن للدول الغربية من خلاله إشراك الحكومة الجديدة بشكل أكثر راحة دون منحها نفس القدر من الشرعية كما لو ذهبت إلى أفغانستان. ثانياً، والأهم من ذلك، من منظور أوسع لبناء الشرعية، قدمت الدوحة منصة لطالبان للتقرب من سفارات العديد من البلدان المحلية

[1] See https://twitter.com/HafizZiaAhmad/status/1507012494363037701.
[2] "Taliban Diplomacy," database, last accessed February 22, 2024.

بطريقة غير ممكنة في بلدان أخرى أو داخل سفارتها - وأبرزها، من خلال يوم الاستقلال أو الاحتفالات الوطنية الأخرى لهذه البلدان المختلفة.

الجدول 3: أفضل عشر مدن حيث تعاملت طالبان مع بلدان أخرى

COUNTRY	NUMBER OF ENGAGEMENTS
Kabul (Afghanistan)	690
Doha (Qatar)	225
Islamabad (Pakistan)	62
Tehran (Iran)	50
Beijing (China)	46
Tashkent (Uzbekistan)	26
Ashgabat (Turkmenistan)	21
Moscow (Russia)	18
Istanbul (Turkey)	15
Kazan (Russia)	15
Canada	4

الجدول 4: أهم عشرة مواقع في الدول التي هاجمتها حركة طالبان في دول أخرى

COUNTRY	NUMBER OF ENGAGEMENTS
Afghanistan	715
Qatar	225
Pakistan	71
China	65
Iran	62
Turkey	55
Russia	37
Uzbekistan	35
Turkmenistan	23
Saudi Arabia	15
Canada	4

ولقد انخرطت البلدان التالية مع طالبان في الدوحة فقط، وكثير منها كان في المقام الأول من خلال دعوات إلى دبلوماسيي الإمارة الإسلامية لحضور احتفالات الاستقلال والعطلات الوطنية: بوركينا فاسو، وكندا، وجمهورية التشيك، وجورجيا، وغانا، واليونان، وغينيا بيساو، والمجر، وليبيريا، وملاوي، والمكسيك، ونيجيريا، وباراغواي، ورواندا، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتنزانيا، وأوغندا.[1] وهذا يعني أن أكثر من 20 في المائة من البلدان التي تتعامل مع طالبان تفعل ذلك مرتبطا بالمجاملات الدبلوماسية، مما يسلط الضوء على الكيفية التي تساعد بها قطر في تطبيع علاقات إمارة طالبان الإسلامية مع شريحة أوسع من المجتمع الدولي.

[1] "Taliban Diplomacy."

الجدول 5. التعامل الغربي مع طالبان في كابول

COUNTRY	NUMBER OF ENGAGEMENTS
European Union	29
Norway	20
Britain	11
Italy	4
Switzerland	3
Germany	2
Sweden	2
United States	2
Australia	1
Austria	1
Denmark	1

في حين تظل أغلب الدول الغربية متخوفة من إشراك طالبان في كابول لتجنب منحها شرعية إضافية، تشير الدلائل الأحدث إلى أن المشاركة الغربية المباشرة حدثت أيضًا. في يناير 2022، على سبيل المثال، استضافت النرويج مسؤولين من وزارة خارجية طالبان في أوسلو، مما صنع فرصًا لحوار دولي أكبر مع الدول الغربية إلى جانب اليابان وقطر وتركيا [1] .وبالمثل، بدأت دول غربية أخرى في العمل مع طالبان بشأن فرص التنمية والإنسانية والأعمال التجارية:

- في مارس 2022 وأكتوبر 2023، على التوالي، التقى مستثمرون سويسريون وأستراليون بوزير المناجم والبترول في طالبان بشأن فرص الاستثمار [2] .

[1] Government of Norway, “Talks on Afghanistan in Oslo,” January 21, 2022, https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/talks_oslo/id2897938

[2] See Ministry of Mines & Petroleum–Afghanistan (@MoMPA Afghanistan), X/Twitter posts on March 16, 2022, 4:47 a.m., https://twitter.com/MoMPAfghani stan/status/1504016429460434949, and October 16, 2023, 6:08 a.m.,https://twitter.com/MoMPAfghanistan/status/1713859362953793543.

- في مايو 2023، وقعت وزارة المياه والطاقة في طالبان ومعهد التعاون الدنماركي مذكرة تفاهم بشأن التنفيذ المشترك لمشاريع تنمية المياه [1].
- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، التقت شركة كونترا الألمانية مع وزارة المناجم والبترول التابعة لطالبان بشأن إمكانية توفير التدريب الفني والمهني الذي يحتاجه قطاع التعدين الأفغاني، وفي فبراير/شباط 2024، التقت الشركتان الألمانيتان روك جرين وألفا تيك مع نائب وزير المياه والطاقة التابع لطالبان بشأن التعاون بشأن الاستثمارات المحتملة في مشاريع المياه والطاقة [2].

بين شهري سبتمبر وديسمبر 2023، التقت شركات إيطالية والقائم بالأعمال الإيطالي في أفغانستان مع وزير المناجم والبترول في طالبان بشأن المساعدة في عمليات استخراج الرخام، وحصلوا على موافقة من نائب وزير الزراعة والثروة الحيوانية لتشغيل مشاريع زراعية في مختلف المقاطعات الأفغانية؛ كما اجتمع كلاهما مع وزيري الصحة العامة والاقتصاد بشأن تقديم الخدمات الصحية الأساسية إلى جانب المساعدات الإنسانية والطارئة للمواطنين الأفغان العائدين من الخارج [3].

منذ مايو 2022، كانت النرويج الدولة الغربية الأكثر نشاطًا في التعامل مع طالبان في مشاريع مختلفة، وأبرزها المساعدات الإنسانية والتعليم وتوفير الغذاء والفرص الاقتصادية وبناء قدرات الحوكمة ومشاريع المياه المتعلقة بالجفاف لمعالجة آثار تغير المناخ. وبحلول أواخر سبتمبر/أيلول 2023، قدمت النرويج 70 مليون دولار لهذه البرامج منذ عودة طالبان إلى السلطة [4].كما تساعد اللجنة النرويجية لأفغانستان في الري،

---

[1] See Ministry of Energy & Water–Afghanistan (@MEW_GOV_AF), X/Twitter post on May 2, 2023, 7:53 a.m., https://twitter.com/MEW_GOV_AF/sta tus/1653367173773942784.

[2] See Ministry of Mines & Petroleum–Afghanistan (@MoMPA Afghanistan), X/Twitter post on November 15, 2023, 10:11 a.m., https://twitter.com/MoMPAf ghanistan/status/1724807437478412721, and Ministry of Energy & Water–Afghanistan (@MEW_GOV_AF), X/Twitter post on February 21, 2024, 6:05 a.m., https://twitter.com/MEW_GOV_AF/status/1760259556871917861.

[3] See Ministry of Mines & Petroleum–Afghanistan (@MoMPA Afghanistan), X/Twitter post on September 21, 2023, 1:29 p.m., https://twitter.com/MoMPAf ghanistan/status/1704910733560152125; Ministry of Agriculture–Afghanistan (@MAIL_AF), X/Twitter post on November 21, 2023, 12:17 a.m., https://twitter.com/MAIL_AF/status/1726832172286558416; MoPH (@MoPH_afg), X/Twitter post on December 16, 2023, 1:01 a.m., https://twitter.com/MoPH55237794/status/1735902853758099898; and Ministry of Economy–Afghanistan (@economy_af), X/Twitter post on December 16, 2023, 2:56 a.m., https://twitter.com/economy_af/status/1735931801837727817.

[4] See Ministry of Economy–Afghanistan (@economy_af), X/Twitter post on September 19, 2023, 7:03 a.m., https://twitter.com/economy_af/sta tus/1704088899155366175.

بينما تتحقق من السدود والقنوات والينابيع في حوض نهر كابيسا [1].وفي العديد من الاجتماعات، أثار سفير النرويج قضايا تتعلق بحقوق المرأة والتعليم والتوظيف، إلا أن طالبان استمرت في تجاهل أو التعتيم على هذه القضايا.

في أغسطس 2022، التقت شركة ماستر بيجرين الدولية ومقرها السويد بوزارة المياه والطاقة الأفغانية بشأن الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة من مصادر الفحم والسدود المائية وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية [2].كما التقت اللجنة السويدية لأفغانستان بوزير الاقتصاد في يناير 2023 بشأن تنفيذ مشاريع الصحة والتعليم في المناطق النائية من أفغانستان [3].

في مارس 2022، تعهد ممثلون من سويسرا بدعمهم الكامل وتعاونهم في القطاعين المالي والمصرفي مع البنك المركزي الأفغاني (بنك أفغانستان).[4]

في يوليو 2023، التقى القائم بالأعمال البريطاني بوزير التعليم العالي الأفغاني بشأن المجالات التي يمكن للمملكة المتحدة أن تتعاون فيها وتساعد الوزارة [5].والتقى مستثمرون بريطانيون من شركات مختلفة بوزير المناجم والبترول في طالبان بشأن فرص الاستثمار في يونيو 2022 وسبتمبر 2023، كما فعلت شركة أمريكية بريطانية مشتركة في نوفمبر 2023.[6]

كما التقى حزب الحرية اليميني المتطرف النمساوي بمسؤولي طالبان في أواخر سبتمبر 2023، مما قد يوضح نظرية حدوة الحصان للتطرف، نظرًا لأن الحزب النمساوي لا يريد

---

[1] See Ministry of Energy & Water–Afghanistan (@MEW_GOV_AF), "1-The head of the Kapisa Sub river basin met with the provincial official of the Norwegian Committee for Afghanistan (NAC). Kaveh Kharoosh, head of Kapisa Sub river basin, met with Norwegian Committee for Afghanistan (NAC) provincial responsible engineer Hasibullah Asadi and," X/Twitter post on February 7, 2023, 2:22 a.m., https://twitter.com/MEW_GOV_AF/status/1622858268308566018.

[2] See Ministry of Energy & Water–Afghanistan (@MEW_GOV_AF), X/Twitter post on August 3, 2022, 4:17 a.m.,https://twitter.com/MEW_GOV_AF/sta tus/1554743307569340421.

[3] See Ministry of Economy–Afghanistan (@economy_af), X/Twitter post on January 10, 2023, 4:13 a.m., https://twitter.com/economy_af/sta tus/1612739452023214080.

[4] See Da Afghanistan Bank–Afghanistan (@AFGCentralBank), X/Twitter post on March 29, 2022, https://twitter.com/AFGCentralbank/sta tus/1508773930517078021

[5] Previously available at https://twitter.com/afmohe/status/1676635607894818821.

[6] See Ministry of Mines & Petroleum–Afghanistan (@MoMPA Afghanistan), X/Twitter posts on June 5, 2022, 6:10 a.m., https://twitter.com/MoMPAfghanistan/status/1533390836465078273; September 13, 2023, 10:41 a.m., https://twitter.com/MoMPAfghanistan/status/1701969336028496211; and November 30, 2023, 8:20a.m.,https://twitter.com/MoMPAfghanistan/status/1730215200144719976.

لاجئين أفغان مقيمين في النمسا، بينما تريد الإمارة الإسلامية عودة جميع الأفغان إلى ديارهم لبناء مجتمع إسلامي حقيقي.[1]

وقد توسعت مشاركة طالبان بشكل أكبر على مدار العامين ونصف العام الماضيين، ويرجع ذلك على الأرجح إلى الحضور في المنتديات المتعددة الأطراف، مما يُظهر أيضًا اندماج القيادة بشكل أكبر في النظام الدولي والأماكن الدبلوماسية المختلفة التي تشارك فيها البلدان [2].حتى الآن، حضرت إمارة طالبان الإسلامية هذه المنتديات:

- الصين. اجتماع دول جوار تونكسي، منتدى التعاون بين الصين وجنوب آسيا، منتدى عبر الهيمالايا، منتدى الحزام والطريق الصيني للتعاون الدولي.
- روسيا. منتدى قازان، منتدى أستراخان.
- قطر. منتدى قطر الاقتصادي، منتدى الدوحة.
- تركيا. منتدى أنطاليا الدبلوماسي.
- أوزبكستان. مؤتمر طشقند الدولي.
- هولندا. منتدى الإنتاج المحلي العالمي.

كما عملت طالبان بشكل وثيق مع كل من منظمة التعاون الإسلامي السعودية والاتحاد القطري لعلماء المسلمين، مما يوضح علاقاتها المتعمقة مع الكيانات الإسلامية الدولية. وقد مكنت كل هذه المنتديات المختلفة الإمارة الإسلامية من تنمية العلاقات مع الدول التي ربما لم تتعامل معها من قبل في حين تعمق العلاقات مع الدول التي التقت بها بالفعل.

وقد أدت هذه المشاركات إلى قيام إمارة طالبان الإسلامية بتصميم منتداها الخاص الذي ظهر لأول مرة في أواخر يناير 2024، مبادرة التعاون الإقليمي في أفغانستان، والتي تضم الصين والهند وإندونيسيا وإيران وكازاخستان وقيرغيزستان وباكستان وروسيا وتركيا وتركمانستان وأوزبكستان. ووفقًا لمسؤولي طالبان، "كان الاجتماع يهدف بشكل أساسي إلى المناقشات والمحادثات حول إنشاء سرد يركز على المنطقة يهدف إلى تطوير التعاون الإقليمي من أجل مشاركة إيجابية وبناءة بين أفغانستان والدول الإقليمية [3]."لا

[1] See post on Twitter by Hafiz Zia Ahmad (@HafizZiaAhmad), September 24, 2023, 11:07 a.m., https://twitter.com/HafizZiaAhmad1/status/1705962042664874061

[2] "Taliban Diplomacy" database, last accessed February 22, 2024.

[3] See post on Twitter by Hafiz Zia Ahmad (@HafizZiaAhmad), January 29, 2024, 7:12 a.m., https://twitter.com/HafizZiaAhmad/status/1751941324083765681.

يزال من غير الواضح كيف ستستغل طالبان هذا الأمر لتحقيق شيء ما بمرور الوقت، ولكن هذا يظهر أن الإمارة الإسلامية تحاول على أقل تقدير أن تظهر بمظهر الحكومة الطبيعية التي تتصرف وفقاً للمعايير الدولية وتعمل على نحو مماثل للدول الأخرى.

نجاحات غير متساوية

أدت الجهود الدبلوماسية المختلفة لطالبان إلى إعادة فتح المزيد من الدول لسفاراتها في كابول، مع السماح أيضًا للإمارة الإسلامية بأن يكون لها وجود متفاوت في السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج، وإن كان بشكل غير متساوٍ حتى الآن. على وجه التحديد، اعتبارًا من 22 فبراير 2024، أعادت ثمانية عشر دولة/كيانًا فتح سفاراتها في كابول منذ استيلاء طالبان على السلطة: أذربيجان والصين والاتحاد الأوروبي والهند وإندونيسيا وإيران واليابان وكازاخستان وقيرغيزستان وباكستان وقطر وروسيا زالسعودية وطاجيكستان وتركيا وتركمانستان والإمارات وأوزبكستان. تظل الصين الدولة الوحيدة التي اعترفت بإمارة أفغانستان الإسلامية كخليفة شرعي للجمهورية الإسلامية الأفغانية (2004–2021) والدولة الوحيدة التي اعتمدت سفيراً معيناً من قبل طالبان. ومع ذلك، فقد تم اعتماد المعينين من قبل طالبان كقائمين بالأعمال في السفارات من قبل إيران وكازاخستان وباكستان وروسيا وتركمانستان. كما تم تسليم إمارة طالبان الإسلامية السيطرة على السفارات في قطر وماليزيا والبعثات في الهند والقنصلية العامة في دبي (الإمارات). وعلى الرغم من الفجوة بين الدول الراغبة في إعادة فتح السفارات في أفغانستان وتلك الراغبة في منح طالبان وجوداً دبلوماسياً على أراضيها، فإن الاتجاه العام واضح: فالجماعة أقل عزلة بكثير مما كانت عليه في أواخر التسعينيات، حتى لو لم يكن الاعتراف الرسمي يأتي بالسرعة التي يرغب بها قادة طالبان.

الاعتراف أمر واقع

إن هذه التطورات وغيرها تشير إلى أن الخطوة الرسمية المتمثلة في منح طالبان الاعتراف القانوني ليست سوى مسألة وقت بالنسبة لبعض البلدان. ومن المتوقع أن

تصدر بعض هذه الإعلانات على الأقل في الأمد القريب إلى المتوسط. وعلى النقيض من المرة الأولى التي كانت فيها الجماعة في السلطة، أصبحت الآن أكثر ارتباطاً بالنظام الدولي. فقد أظهرت ثمانين دولة بعض مستويات المشاركة مع سلطات طالبان، وأصبح الاعتراف الفعلي ــ الاعتراف بنظام جديد من خلال أعمال غير ملزمة، دون جعله مؤهلاً للحصول على مقعد في الأمم المتحدة ــ حقيقة مقبولة. ولذلك، سمحت الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الإمارة الإسلامية بمستوى من التطبيع داخل النظام الدولي على الرغم من أنها لم توفر بعد حقوقاً أساسية للنساء أو تتصدى لدعمها الماضي والحاضر لجهات جهادية أخرى على المستوى الدولي (تنظيم القاعدة) أو على المستوى الإقليمي (حركة طالبان باكستان). وهكذا، في حين أن القتال ربما ساعد الإمارة الإسلامية على استعادة بلادها، فإن الدبلوماسية سمحت لها بأن تكون لاعباً دولياً مقبولاً، حتى وإن ظلت لم تحظ بالاعتراف الرسمي.

غرب أفريقيا بعد عصر الردع الغربي المطلق

بقلم وسيم نصر

كانت لدى روسيا فرصة جيدة لاختبار العزيمة الغربية في سوريا في عام 2013، بعد أن تجاوز الرئيس السوري بشار الأسد "الخطوط الحمراء" للرئيس الأميركي باراك أوباما فيما يتصل باستخدام الأسلحة الكيميائية دون عواقب.[1]

وبعد بضعة أشهر، في عام 2014، غزت روسيا شبه جزيرة القرم وضمتها دون أي عواقب ملحوظة على الرئيس فلاديمير بوتن.[2]

وقد دفع هذان الاختباران الرئيسيان للعزيمة والدبلوماسية الغربية الرئيس الروسي إلى إشراك جيشه بشكل مباشر في سوريا في عام 2015[3] <ودعم الأسد وتحقيق أول عودة لموسكو إلى الشرق الأوسط، وبالتالي على الساحة العالمية، منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. وساعد هذا التدخل العسكري الصغير نسبيا في تعزيز النظام السوري المتعثر. وتبع ذلك التدخل الروسي في القارة الأفريقية، سواء بشكل مباشر أو سري، والحرب الشاملة في أوكرانيا في السنوات اللاحقة.

لقد فتح التدخل الروسي على الأراضي الأفريقية عصرًا جديدًا من المنافسة بين القوى العالمية، وإن كان لا ينبغي مقارنته أو الخلط بينه وبين المنافسة في حقبة الحرب الباردة. لا تتمتع روسيا الاتحادية بالثقل السياسي أو القدرات التي كانت تتمتع بها الاتحاد السوفييتي السابق، وهي تتقدم كلاعب واحد بين العديد من اللاعبين، بدءًا من الصين إلى تركيا وإيران و"إسرائيل" وغيرها. وكان أحد العوامل الرئيسية التي سمحت لموسكو بالعودة بسهولة هو الحفاظ على العلاقات العسكرية مع العديد من الدول الأفريقية

[1] Joby Warrick, Red Line: Unraveling Syria and America's Race to Destroy the Most Dangerous Arsenal in the World (New York: Doubleday, 2021)
[2] United Nations, "Ten Years of Occupation by the Russian Federation: Human Rights in the Autonomous Republic of Crimea and the City of Sevastopol, Ukraine," February 28, 2024, https://ukraine.un.org/en/261831-ten-years-occu[2]pation-russian-federation-human-rights-autonomous-republic-crimea-and-city.
[3] "Video: Is Russia Gearing Up Ground Troops for Syria?" France 24, October 7, 2015, https://www.france24.com/en/20151007-video-syria-russia-intensi[3]fies-air-assault-rebels-group.

خلال التسعينيات وحتى الآن، من خلال النخب التي درست أو تدربت في الجمهوريات السوفييتية السابقة أو من خلال صناعتها العسكرية ومبيعات الأسلحة [1].وقد شجعت القوى الغربية هذه العملية في بعض الأحيان، حيث رأت فيها مجرد علاقة تجارية وطريقة لشراء أنظمة أسلحة منخفضة التقنية رخيصة الثمن لحلفائها الأفارقة في ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

إن الحرب على الإرهاب لها تأثير إستراتيجي معمي لأنها تفترض أن الحلفاء أو الشركاء أو حتى أعداء القوى الغربية لديهم أجندة مكافحة الإرهاب نفسها مثل باريس أو لندن أو واشنطن أو أي عاصمة غربية أخرى مقيدة برأيها العام في هذا الشأن - أو أنها تفترض أن الجهات الفاعلة الإرهابية يمكن على الأقل التغلب عليها من قبل القوة العسكرية الغربية أو التفوق عليها من قبل دبلوماسيتها.

لقد أدت مثل هذه الافتراضات إلى العديد من سوء الفهم فيما يتعلق بحقيقة جهود مكافحة الإرهاب أو تصورها من قبل الشركاء والجهات الفاعلة المحلية، سواء في بلاد الشام أو أفغانستان أو في مناطق الصراع في القارة الأفريقية.

ومن أبرز الأمثلة على هذا العمى الاستراتيجي، أو على الأقل سوء تقدير الأولويات، ما حدث في العراق أثناء الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. هناك، استوعبت الولايات المتحدة التحالف الدولي الذي قادته بتحالف بحكم الأمر الواقع مع فروع الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، والذي قدم قوة بشرية يمكن الاستغناء عنها بدلاً من الأحذية الغربية على الأرض وردود الفعل السياسية المرتبطة بها والتي يمكن أن تنتج عن الخسائر الكبيرة. غضت الإدارة الأمريكية الطرف عندما شوهدت ميليشيات عراقية مثل كتائب حزب الله مجهزة بدبابات قتالية رئيسية من طراز M1A1 أبرامز وعندما استعرض قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، بين رجاله على مشارف آمرلي في عام 2014 تحت غطاء جوي أمريكي [2].يضايق مقاتلو كتائب حزب الله

[1] Marion Douet, "Russia Overtakes China as Leading Arms Seller in Sub-Saharan Africa," Le Monde, March 28, 2023, https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/03/28/russia-overtakes-china-as-leading-arms-seller-in-sub-saha[4]ran-africa_6021018_124.ht

[2] See Wassim Nasr (@SimNasr), "#Irak #Iraq un char #AbramsM1A1 avec les mêmes #KataebHezbollah empowered en 2015 contre l'#EI, frappés par les US aujourd'hui & accusés d'avoir cibler plusieurs fois les bases @CJTFOIR dans les derniers mois," post on X/Twitter, December 29, 2019, 6:20 p.m., https://twitter.com/SimNasr/status/1211426831909474304; and "The Iranian Commander on the Frontline

بأنفسهم اليوم القوات الأمريكية يوميًا تقريبًا ويتعرضون للضرب في المقابل؛ وقد قُتل سليماني نفسه في غارة بطائرة أمريكية بدون طيار في بغداد في يناير/كانون الثاني 2020.

بعد الهزيمة الإقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية، لم تتفكك قوات الحشد الشعبي، وأصبحت الميليشيات الشيعية المحلية أكثر جرأة لاستخدامها كأداة للنفوذ الإيراني في العراق وسوريا وحتى الحدود الإسرائيلية خلال حرب غزة التي أعقبت السابع من أكتوبر/تشرين الأول<[1]

الواقع أن المثال العراقي ليس أكثر من تذكير. كما أن عدسة الحرب على الإرهاب لها تأثير مشوه على صراع القوة الجاري في أفريقيا. والواقع أن النكسة الفرنسية، وبالتالي الغربية، لا تتعلق بالقدرات العسكرية، التي تفوق قدرات روسيا في القارة، بل تتعلق بدلا من ذلك بالأهداف الواضحة والأدوات المتاحة لتحقيقها. فعندما وطأت أقدام مجموعة فاغنر أفريقيا لأول مرة، فعلت ذلك على الأراضي الليبية لمساعدة أمير الحرب خليفة حفتر ضد أعدائه المختلفين، ومن بينهم الجهاديون من تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في بنغازي ودرنة [2] .وكان هذا الجانب المعين من تورط فاغنر ضد الجهاديين كافيا لوضع فرنسا في صفه وضد الحكومة الشرعية التي تتخذ من طرابلس مقرا لها والتي اعترفت بها. وكان لدى الضابط الليبي، وهو أحد أصول وكالة المخابرات المركزية الأميركية سابقا، خطط تتجاوز مكافحة الإرهاب إلى حد كبير، كما فعلت فاغنر وروسيا. وبسبب تجاهل باريس وعدم تقديرها، تحركت قوات فاغنر بسرعة إلى الجنوب، فطردت الفرنسيين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان هذا أول نجاح سياسي واقتصادي لفاغنر (وبالتالي لروسيا) في القارة الأفريقية.[3]

Against IS," France 24, September 4, 2014, https://observers.france24.com/en/20140904-amerli-iraq-soleimani-video-iran-isis

[1] Michael Knights, "Kataib Hezbollah Is Part of Iraq's PMF," Militia Spotlight, Washington Institute for Near East Policy, April 15, 2024, https://www.washing toninstitute.org/policy-analysis/kataibhezbollah-part-iraqs-pmf.

[2] Frédéric Bobin, "Libya: The Security Relationship Between Khalifa Haftar and Moscow Is Intensifying," Le Monde, October 11, 2023, https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/10/11/libya-the-security-relationship-be tween-khalifa-haftar-and-moscow-is-intensifying_6162923_124.html.

[3] Daphne Psaledakis and Kanishka Singh, "U.S. Issues Sanctions on Russian, Central African Republic Entities over Wagner Ties," Reuters, March 8, 2024, https://www.reuters.com/world/us-issues-sanctions-russian-central-african-re public-entities-over-wagner-ties-2024-03-08.

في حين ساعدت القوى الغربية وفرنسا في عسكرة العديد من الحكومات الأفريقية من خلال برامج مكافحة الإرهاب، فإن هذه البرامج أتت بنتائج عكسية مع ظهور الانقلابات العسكرية، وعملت روسيا من خلال فاغنر أو بشكل أكثر مباشرة لمساعدة المجالس العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر على الحفاظ على السلطة [1].إن الإطاحة السهلة برئيس النيجر محمد بازوم في يوليو 2023 هي أحدث مثال في هذا الصدد ولكنها قد لا تكون الأخيرة. لذلك، فإن التحرك الأمريكي للحفاظ على قاعدة الطائرات بدون طيار في أغاديز والتعاون في مكافحة الإرهاب مع المجلس العسكري الجديد يستجيب بوضوح للضرورات التكتيكية، وقد شجعه حتى بعض صناع القرار الفرنسيين والأوروبيين، على الرغم من عدم وجود نهاية استراتيجية لمثل هذا المشروع. حاولت باريس الحيلة نفسها دون أي نجاح عند الحفاظ على القنوات الدبلوماسية أو العسكرية أو الاستخباراتية في كل من مالي وبوركينا فاسو، في حين قدمت تنازلات سياسية ودبلوماسية مهمة على مر السنين. لذلك، لم يكن من المستغرب أن نرى المجلس العسكري الجديد يلغي معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة. [2]ولن يكون من المستغرب أن نرى بعض الشركاء الفعليين للقوى الغربية في أفريقيا يحولون تحالفاتهم نحو موسكو أو بكين، أي منهما قد يكون أكثر استعدادًا لمنح "مزايا" لم يعد الغرب على استعداد لمنحها. يجب أن يؤخذ تهديد تشاد في هذا الصدد على محمل الجد.[3]

صراع على السلطة يؤدي إلى فراغات سياسية وأمنية بحكم الأمر الواقع

مع انسحاب الوجود العسكري الفرنسي وتوقف الولايات المتحدة عن إرسال طائرات بدون طيار فوق النيجر، تغتنم "ولاية" الدولة الإسلامية في الساحل (ISSP) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين(JNIM) ، فرع الساحل لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، الفرص لتوسيع نشاطهما العسكري في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وتثبت

[1] Wassim Nasr, "How the Wagner Group Is Aggravating the Jihadi Threat in theSahel," CTC Sentinel 15, no. 11, (November/December 2022), https://ctc.west[9]point.edu/how-the-wagner-group-is-aggravating-the-jihadi-threat-in-the-sahel

[2] Wassim Nasr, "IntelBrief: Niger: The Inevitable Revocation," Soufan Center, March 22, 2024, https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-march-22.

[3] Haley Britzky, Oren Liebermann, and Natasha Bertrand, "Chad's Government Threatens to Kick Out U.S. Troops as Russia Expands Influence in Africa," CNN, April 18, 2024, https://edition.cnn.com/2024/04/18/politics/chad-us-troops threat/index.html.

الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على مشارف باماكو، عاصمة مالي، والنشاط رفيع المستوى في أماكن أخرى من البلاد، أنه على الرغم من البيانات المنتصرة التي أصدرتها المجلس العسكري الحاكم، لا يزال الجهاديون من تنظيم القاعدة قادرين على التحرك والتصرف دون رادع. كما يتفاقم الوضع في بوركينا فاسو يوميًا، ويثبت الهجوم الأخير على ثكنات جيبو في نوفمبر 2023 أن مسلحي القاعدة يتمتعون بحرية الحركة والقدرة على التجمع بأعداد كبيرة، على الرغم من الهجمات المتفرقة بطائرات بدون طيار التي تشنها القوات المسلحة. ومنذ الانقلاب على الرئيس بازوم في النيجر، تم قطع جميع قنوات التفاوض - التي كانت مفيدة للغاية في قضايا حرجة مثل الرهائن، سواء الأجانب أو المحليين، أو خفض مستوى الصراع - وتشارك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منافسة إقليمية مع تنظيم الدولة الإسلامية في بوركينا فاسو. وسواء كانت القوات المستهدفة حكومية أو تابعة للحكومة ــ وقد وقع أحد الهجمات الأخيرة على بعد أقل من سبعة عشر كيلومتراً من العاصمة نيامي[1] ــ فإن المجموعتين تهدفان إلى أن تكونا أول من يصل إلى الأراضي التي أصبح من الممكن الوصول إليها حديثاً منذ رحيل الفرنسيين [2] .

لقد نجحت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على مر السنين في تجنيد عناصر من خارج مكوناتها العربية والطوارق، بما في ذلك مجتمعات الفولاني في وسط مالي وبوركينا فاسو - والتي يشكل أعضاؤها معظم قوتها البشرية ويدفعون أعلى ثمن للحروب المتعددة الجارية - وما هو أبعد من ذلك. في الحرب الحالية بين المجموعتين، تمنع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب إفريقيا من الذهاب إلى أبعد جنوبًا إلى البلدان المحيطة بخليج غينيا ومن تجنيد المزيد من الأفراد على نطاق أوسع خارج قبائل الفولاني في النيجر. يجب أن يثير هذا الواقع الجديد تساؤلات حول الكفاءة النهائية لعمليات القتل المستهدف، حيث أن أمادو كوفا في مالي وجعفر ديكو في بوركينا فاسو، وهما اثنان من أهم الأهداف عالية القيمة، هما زعيما جماعة نصرة الإسلام والمسلمين اللذان يمنعان تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب إفريقيا من

[1] See Wassim Nasr (@SimNasr), "#Niger #JNIM #AQMI revendique 2 IED contre l'armée en 72h dans le #Tillabéri, le 11 et le 13 janvier et une attaque contre une poste de l'armée aux portes de la capitale #Niamey le 12 janvier," post on X/Twitter, January 16, 2024, 12:31 p.m., https://twitter.com/SimNasr/status/1747310509337051247

[2] Wassim Nasr, "The New Dynamics in the Sahel Region," Hoover Institution, June 6, 2023, https://www.hoover.org/research/new-dynamics-sahel-region.

التجنيد في أبعد جنوبًا. ومع ذلك، فإن قتل الأهداف عالية القيمة هو بمثابة يانصيب، بنتائج غير معروفة على المدى الطويل، وقد يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أو تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب إفريقيا.

الحكم

بعد أكثر من عام من القتال والمذابح، وبعد أن تحرر الآن من الضغوط العسكرية الفرنسية، عزز تنظيم الدولة الإسلامية في ساحل العاج نشاطه في منطقة الحدود الثلاثية وأمن معقلاً له في منطقة ميناكا في مالي. وتحاول الجماعة أن تحكم بما يتجاوز التطبيق القاسي للشريعة المطبقة على المجرمين المحليين، أو "الجواسيس" و"السحرة"، كما هو موصوف في الدعاية والبيانات الصادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية [1].ويمكن تقييم الحملات لتوفير الأدوية للقرويين، بما في ذلك في أنسونجو، والنشرات باللغة العربية التي تم توزيعها في قرى ميناكا ومساجدها بهدف شرح أهداف الجماعة وعقيدتها على أنها حكم بدائي (تم توزيع منشورات مماثلة في المدن والقرى السورية في عام 2013 [15].(وبعد اكتساب الانضمام بناءً على كتيب داعش الشامي، يحاول فرع الساحل كسب القلوب والعقول تمامًا كما فعلت الجماعة في أيامها الأولى في العراق وسوريا. وللمرة الأولى منذ تأسيسها في منطقة الساحل في عام 2015، أصبح تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية باماكو قادرا على فرض حصار على بلدة ميناكا الكبرى في مالي.

ومن جانبها، تطبق جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الدروس المستفادة من محاولاتها الفاشلة السابقة للحكم في شمال مالي (2012). فقد وحدت الجماعة أربعة فصائل جهادية تحت قيادة إياد أغ غالي، ومنذ عام 2016-2017 نفذت عمليات حكومة ظل أكثر قدرة على التكيف. إن الحرب المستمرة مع تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية باماكو، على الرغم من خسارتها في ميناكا - إلى جانب الدفع العسكري الذي تشنه باماكو نحو

[1] See Wassim Nasr (@SimNasr), "#Mali notable évolution de l'#EI #Sahel qui avec son nouveau commandement a su gagner la confiance de l'EI central et applique les directives. Une 1ere destruction de cargaison de haschich à #Anderambou kane //distribution de médicaments #Ménaka #Ansongo pour les sujets de l'EI," post on X/Twitter, November 4, 2022, 11:48 a.m, https://twitter.com/SimNasr/status/1588558874524913664.

معاقل الطوارق وخسارة مدينة كيدال الرمزية للمجلس العسكري من قبل مجموعات المتمردين الطوارق بشكل أساسي - تعمل على تشويه سمعة المتمردين وتغذية التجنيد في فرع القاعدة [1].وقد حدثت ذروة مماثلة للتجنيد خلال أكثر الفترات دموية في العمليات المشتركة بين القوات المسلحة المالية وفاغنر في وسط مالي خلال النصف الأول من عام 2022. يمكن إقران الجهود العسكرية المعززة والتجنيد المحلي باستيعاب بعض الشخصيات الدينية والقبلية مع وضع ضغوط عسكرية واقتصادية على الآخرين. وقد شهد حصار تمبكتو الذي استمر عدة أشهر مثل هذه الديناميكيات.

معضلات جديدة للقوى الغربية

يجب أن يدفع هذا الوضع القوى الغربية ــ وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، ولكن أيضا الاتحاد الأوروبي ــ إلى التشكيك في سياسة الحفاظ على مكافحة الإرهاب كأولوية مطلقة وبالتالي الانخراط مع المجالس العسكرية المارقة ضد الفصائل الجهادية بأي ثمن. ويمكن النظر إلى هذا الوضع المتطور باعتباره فرصة لاستكشاف طرق جديدة (أو إزالة الغبار عن الطرق القديمة) للخروج من حرب الإرهاب التي ميزت العقدين الأولين من قرننا هذا.

وفي حين أنه من الواضح تماما أن تنظيم الدولة الإسلامية وفروعه في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكثرها نشاطا في أفريقيا، ليست قريبة بأي حال من العملية السياسية التي من شأنها أن تشمل التفاوض مع الحكومات المحلية أو القوى الأجنبية، فإن المعقل الإقليمي قد يشكل تهديدا وشيكاً للمصالح الغربية والوطنية في أفريقيا والخارج. وبالمقارنة، من المثير للاهتمام أن نرى أن أحد أهم فرعين لتنظيم القاعدة، جماعة نصرة الإسلام والمسلمين - كما أكد رئيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبو عبيدة يوسف العنابي - قد صرح رسميًا بأن حرب الجماعة في إفريقيا لن تمتد إلى الأراضي الفرنسية [2].وقد أغلقت الجماعة الجهادية، التي اشتهرت بأخذ رهائن

[1] See Wassin Nasr (@SimNasr), "#Mali #Tombouctou le #JNIM #AQMI confirme l'allégeance 'du frère Houssein Gholam le commandant militaire chevronné […] salue l'engagement des personnalités véridiques et nobles tribus de toutes les ethnies contre l'agression malienne et russe,'" post on X/Twitter, March 11, 2024, 1:45 p.m., https://twitter.com/SimNasr/status/1767245523889668099.

[2] "In Context: France 24 Analyses Comments by al Qaeda's North Africa Leader," France 24, March 6, 2023, https://www.france24.com/en/middle east/20230306-al-qaeda-leader-in-north-africa-grants-exclusive-interview-to france-24.

غربيين، هذا الملف فعليًا عندما أطلقت سراح ثلاثة مواطنين إيطاليين في أوائل عام 2024 [1].وعلى الرغم من أن عمليات الاختطاف قد لا تزال مدرجة على أجندة الجماعة، إلا أنه يجب تقييم "تطور" جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هذا في سياق تطور هيئة تحرير الشام في سوريا،[2] مع وضع سياق هجوم حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ضد "إسرائيل" في الاعتبار.

وتثار العديد من الأسئلة: هل يجب على القوى الغربية التخلي عن فكرة الشراكة الكاملة مع المجالس العسكرية والمخاطرة بنمو كل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين/تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في البلدان المعنية؟ ولكن هل ينبغي لنا أن نركز على الأمن في المقام الأول في اتجاه البلدان المجاورة مثل السنغال وكوت ديفوار وتوغو وبنين، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع التعاون الذي ينبغي لنا أن نتعاون من أجله؟ والأمر الأكثر أهمية هنا هو أنه في حين يبدو أن المجتمعات الأفريقية المعنية تفضل المسار المحافظ ثقافياً، فهل ينبغي للقوى الغربية أن تعترف بهذا التحول وتتكيف معه، وتقبله، وربما تعترف بأن الدعوة إلى القيم "العالمية" بصوت عال قد تكون ضارة من حيث النفوذ السياسي في مواجهة الحقائق المحلية؟ وتكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة إذا كانت القوى الغربية، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، غير راغبة في تأمين حكم حلفائها الأفارقة في مواجهة كل الصعاب.

[1] Farouk Chothia, "Italian Jehovah's Witnesses Seized by Jihadists in Mali Freed," BBC, February 27, 2024, https://www.bbc.com/news/world-africa-68413185

[2] "Inside Idlib, Syria's Last Rebel-Held Enclave," France 24, May 11, 2023,https://www.france24.com/en/video/20230511-inside-idlib-syria-s-last-rebel held-enclave

الحكم الجهادي ليس فريدًا من نوعه عند مقارنته بمشاريع الحكم المتمردة الأخرى

بقلم ميغان ستيوارت

ما هي التحديات التي يفرضها حكم الجماعات المتمردة الجهادية؟

ما الذي يجعل هذه التحديات فريدة من نوعها بالنسبة للجماعات الجهادية؟ للإجابة على هذه الأسئلة، قارنت حكم الجماعات المتمردة الجهادية بأنواع أخرى من الجماعات المتمردة والحوكمة التي توفرها. وعلى وجه الخصوص، أجريت مقارنات من حالات تاريخية لجماعات يسارية وقومية وفرت حوكمة مماثلة للعديد من الجماعات الجهادية اليوم.[1]

في نهاية المطاف، بعد إجراء هذه المقارنات، لم أتمكن من تحديد أي تحدٍ يفرضه حكم الجماعات الجهادية بشكل فريد مقارنة بحكم أنواع أخرى من الجماعات المتمردة. بدلاً من ذلك، قد يكون أحد تحديات الحكم بشكل عام - قدرة المدنيين على الوصول إلى السلع والخدمات - بارزًا بشكل خاص بين الجماعات الجهادية ولكنه ليس فريدًا بالنسبة لهم.

هنا، أصف العديد من التحديات المحتملة التي يفرضها حكم المتمردين وأوضح لماذا ليست فريدة من نوعها بالنسبة للجماعات المتمردة الجهادية. ثم أوضح لماذا قد يكون وصول المدنيين إلى السلع والخدمات هو التحدي الأكثر حدة الذي يفرضه حكم الجماعات الجهادية ولماذا من المرجح أن يشتد هذا التحدي على وجه الخصوص بمرور الوقت. وأختتم بالقول إنه إذا كانت حوكمة الجماعات الجهادية تطرح تحديات فريدة ومحددة، فإن إحدى الطرق لمعالجتها تتمثل في النظر في الظروف التي تؤدي إلى ظهور مثل هذه الجماعات.

[1] Megan A. Stewart, Governing for Revolution: Social Transformation in Civil War (Cambridge University Press, 2021); Stathis N. Kalyvas, "Jihadi Rebels in Civil War," Daedalus 147, no. 1 (2018): 36–47; and Craig Whiteside, "The Islamic State and the Return of Revolutionary Warfare," Jihadist Insurgent Movements, ed. Paul B. Rich and Richard Burchill (New York: Routledge, 2018), 15–48.

إن الحجة الشائعة في الأعمال العلمية القائمة هي أن الجماعات المتمردة تحكم لأن الحكم يجذب الموارد والأفراد إلى المنظمة.[1] ونتيجة لذلك، تصبح الجماعات التي توفر الحكم أقوى وأكثر مرونة. وما يعنيه هذا بالنسبة للجماعات المتمردة الجهادية هو أنها عندما تحكم، تصبح عدوًا عسكريًا أكثر قوة. ومع هذه الحكمة التقليدية، قد يفترض المرء أن التحدي الذي يفرضه الحكم المتمرد هو أنه يصنع جماعات جهادية ناجحة ومجهزة جيدًا بالموارد.

ولكن هذه الحكمة التقليدية لا تنطبق دائمًا [2].في بعض الأحيان، لا يرغب المدنيون الخاضعون لسيطرة الجماعات في الحكم من قبل الجماعات المتمردة. وفي حالات أخرى، أثار الحكم المتمرد من قبل جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية أو الحزب الشيوعي الصيني مقاومة عنيفة من المدنيين [3].وتختلف ردود أفعال المدنيين تجاه الحكم ليس فقط بين الجماعات المتمردة ولكن أيضًا داخل المناطق الخاضعة لسيطرة نفس المنظمة. [4]باختصار، لمجرد أن الجماعات الجهادية توفر الحكم لا يعني بالضرورة أنها ستصبح أكثر فعالية عسكريًا. وبالتالي، فإن الادعاءات بأن الحكم الجهادي يشكل تحديًا لأنه يجعل الجماعات الجهادية أقوى ليست واضحة دائمًا أو مدعومة تجريبياً.

وبعيدا عن ما إذا كانت الحوكمة تجعل الجماعات الجهادية أكثر فعالية من الناحية العسكرية، فإن أحد التحديات المحتملة التي يفرضها الحوكمة التي تفرضها الجماعات الجهادية هو أن العدالة التي توفرها أكثر وحشية مقارنة بالجماعات الأخرى. على سبيل المثال، أصبح تنظيم الدولة الإسلامية سيئ السمعة بسبب العقوبات التي فرضتها الجماعة [5].ومع ذلك، قد لا يكون تنظيم الدولة الإسلامية حالة نموذجية للجماعات الجهادية. فبالنسبة لبعض النساء، فإن عدالة حركة الشباب في الصومال أفضل من آليات

(1) Reyko Huang, The Wartime Origins of Democratization: Civil War, Rebel Governance, and Political Regimes (Cambridge: Cambridge University Press, 2016); and Ana Arjona, Rebelocracy: Social Order in the Colombian Civil War (New York: Cambridge University Press, 2016).

(2) Megan A. Stewart, "Rebel Governance: Military Boon or Military Bust?" Conflict Management and Peace Science 37, no. 1 (2020): 16–38; and Ana Arjona, Civilian Resistance to Rebel Governance, vol. 1 (Cambridge: Cambridge University Press, 2015).

(3) Rana Khalaf, "Governance Without Government in Syria: Civil Society and State Building During Conflict," Syria Studies (2015); and Marc Opper, "Revolution Defeated: The Collapse of the Chinese Soviet Republic," Twentieth-Century China 43, no. 1 (2018): 45–66.

(4) Zachariah Mampilly and Megan A. Stewart, "A Typology of Rebel Political Institutional Arrangements," Journal of Conflict Resolution 65, no. 1 (2021): 15–45.

(5) Andrew F. March and Mara Revkin, "Caliphate of Law," Foreign Affairs, April 15, 2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-04-15/caliphate-law

العدالة البديلة لأنها توفر حماية فريدة لا توفرها أنظمة العدالة الأخرى [1].وبعيدا عن الجماعات المتمردة الجهادية، فقد روت الأبحاث الأخيرة قسوة الجماعات اليسارية واليمينية ضد أعضاء المجتمعات المتحولة جنسيا والمثلية.[2]

ويذكرنا علماء العنف السياسي أيضا بأن نضع في اعتبارنا أن مفاهيم العنف محددة ثقافيا [3].

وإذا أخذناها معا، فإن هذه الحكايات تشير إلى أنه ليس من الواضح بشكل خاص أن عدالة الجماعات الجهادية وحشية أو عنيفة بشكل فريد مقارنة بأنواع أخرى من الجماعات. فقد انخرطت الجماعات المتمردة من العديد من المشارب الإيديولوجية المختلفة في أشكال من العقوبات القضائية القاسية والعنيفة. وحتى بين الجماعات الجهادية، هناك تباين في مدى تفضيل بعض المجتمعات للعدالة بالنسبة لمؤسسات أخرى.

إن الاعتبار الثالث والأخير هو أن أحد التحديات الفريدة التي يفرضها حكم الجماعات الجهادية هو أن بعض الفئات الاجتماعية قد تكون غير قادرة على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. إن الحكم متعدد الأوجه: لا تختلف الجماعات المتمردة فقط في أنواع الخدمات التي تقدمها ولكن أيضًا في من يمكنه الوصول إلى هذه الخدمات.. [4]قد تستبعد الجماعات الجهادية بعض أفراد السكان من الوصول إلى الحكم. إن الافتقار إلى الوصول إلى السلع والخدمات الحكومية هو خيار. بدلاً من ذلك، قد تكون الجماعات الجهادية غير قادرة على توفير خدمات أو موارد معينة للمدنيين الذين يعيشون تحت سيطرتها (على سبيل المثال، الرعاية الطبية والغذاء). في هذه الحالة، فإن الافتقار إلى الوصول إلى خدمات الحكم هو افتقار إلى القدرة.

ونتيجة لأي من العمليتين (إن لم يكن كلتيهما)، قد تخدم الجماعات الجهادية بشكل منهجي شرائح كبيرة من السكان بشكل أقل من اللازم.

إن تحدي الافتقار إلى وصول المدنيين إلى السلع والخدمات ليس فريدًا من نوعه بالنسبة للجماعات الجهادية. والواقع أن مشكلة الوصول إلى السلع والخدمات الضرورية تتميز بها

(1) "Women and Al-Shabaab's Insurgency," International Crisis Group, June 27, 2019, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/b145-women[7]and-al-shabaabs-insurgency
(2) Samuel Ritholtz, "The Ontology of Cruelty in Civil War: The Analytical Utility of Characterizing Violence in Conflict Studies," Global Studies Quarterly 2, no. 2 (2022).
(3) Stathis N. Kalyvas, "'New' and 'Old' Civil Wars: A Valid Distinction?" World Politics 54, no. 1 (2001): 115.
(4) Megan A. Stewart, "Civil War as State-Making: Strategic Governance in Civil War," International Organization 72, no. 1 (2018): 205–26

حوكمة العديد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. على سبيل المثال، في العديد من الأماكن في الولايات المتحدة، لا تتمكن النساء من الوصول إلى الخدمات الطبية المنقذة للحياة [1].ومع ذلك، فإن تحدي الحوكمة المتمثل في عدم قدرة المدنيين على الوصول إلى السلع والخدمات قد يكون حاداً بشكل خاص في ظل الجماعات الجهادية. حيث قد تختلف الجماعات الجهادية عن الجهات الفاعلة الحاكمة الأخرى في أن المجموعة المعينة من المجموعات الاجتماعية التي من المرجح أن يتم استبعادها من الحكم قد تكون واسعة جداً (على سبيل المثال، النساء أو المجموعات الدينية الأخرى على عكس أصحاب الأراضي أو الأشخاص الأثرياء في حالة المتمردين اليساريين). في الوقت نفسه، في حين قد تكون المجموعات أو المؤسسات الدولية على استعداد لتوفير الموارد والخدمات للمدنيين الذين يعيشون تحت سيطرة المتمردين الجهاديين، فقد تكون الجماعات الجهادية غير راغبة بشكل خاص في التعاون أو العمل مع هؤلاء المزودين. في حين تحتاج الجماعات المتمردة الساعية إلى الاستقلال إلى دعم المجتمع الدولي، وتنظر الجماعات المتمردة اليسارية إلى المشاركة العالمية على أنها حاسمة لنضالها،[2] فقد تكون الجماعات الجهادية حذرة بشكل خاص من المؤسسات الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، مع تكثيف تغير المناخ وآثاره، فإن ضرورة الوصول إلى الحكم ستكون ذات أهمية قصوى. تاريخيا، أدت الحروب والصراعات إلى تفاقم المجاعات أو صناعة انعدام الأمن الغذائي العميق [3] .وقد يصبح ندرة المياه العذبة تحديا متزايدا، في حين أن الطلب على الأراضي الأفضل أو المختلفة قد ينصع توترات إضافية تحيط بحقوق الملكية وحيازة الأراضي.[4]

وأخيرا، ولأن تغير المناخ يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العالمية، فإن تغير المناخ قد يزيد من الطلب على أنظمة الرعاية الصحية والأدوية التي قد يحتاج جميع الأشخاص إلى

[1] "After Roe Fell: Abortion Laws by State," Center for Reproductive Access, https://reproductiverights.org/maps/abortion-laws-by-state/
[2] Stewart, "Civil War as State-Making"; and Edgar Snow, Red Star over China(New York: Grove Press, 1968)
[3] Edmond J. Keller, "Drought, War, and the Politics of Famine in Ethiopia and Eritrea," Journal of Modern African Studies 30, no. 4 (1992): 609–24; and Vally Koubi, "Climate Change and Conflict," Annual Review of Political Science 22 (2019):343–60.
[4] Esteve Corbera, Carol Hunsberger, and Chayan Vaddhanaphuti, "Climate Change Policies, Land Grabbing and Conflict: Perspectives from Southeast Asia," Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement38, no. 3 (2017): 297–304

الوصول إليها [1].باختصار، سوف تصبح حاجة المدنيين إلى الوصول إلى السلع والخدمات أكثر إلحاحا.

إذا كان الوصول إلى الحكم يمثل تحديا كبيرا يفرضه الجهاديون والجماعات المتمردة الأخرى، فيجب على المجتمع الدولي أن يتصارع مع كيفية معالجة قيود الوصول. تشير الأبحاث إلى أن الحوافز من المجتمع الدولي يمكن أن تدفع الجماعات المتمردة إلى هيكلة حكمها بطرق معينة وبطرق أقل استبعادا [2].وعادة ما تأخذ هذه الحوافز الدولية شكل الموارد (مثل الغذاء والدواء) أو الاعتراف الدولي. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون الحوافز الدولية فعالة إلا إذا كانت الجماعة الجهادية مهتمة بالمجتمع الدولي وإذا كان المجتمع الدولي على استعداد للتعامل مع الجماعات الجهادية. ومع ذلك، قد تكون كلتا المجموعتين من الجهات الفاعلة غير راغبة في التعامل مع بعضها البعض بسبب المخاوف المتعلقة بالشرعية. ومن بين الجماعات الجهادية، قد لا تكون هذه الجماعات راغبة في التفاعل مع بعض الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية بسبب المطالبات بين قياداتها أو الداعمين الأجانب الآخرين بتجنب الشراكة مع المنظمات والمؤسسات الغربية بشكل خاص. ومن خلال العمل مع هذه المنظمات أو المؤسسات الغربية أو الاعتراف بها، قد يُنظر إلى قادة الجماعات المتمردة الجهادية على أنهم يضفون الشرعية على المؤسسات الغربية.

وبين الجهات الفاعلة الغربية، قد يُنظر إلى التفاعل مع الجماعات الجهادية على أنه يضفي الشرعية عليها. إن التفاعل مع الجماعات الجهادية بشأن تقديم الحوكمة يعني الاعتراف بأن بعض الدول الأخرى تفشل في السيطرة على الأراضي داخل حدودها وأن الجهة الفاعلة التي تتمتع بالسيطرة والسلطة الفعّالة داخل مساحة معينة هي جماعة متمردة. وقد يعني ذلك أيضًا توفير السلع (مثل الغذاء أو الدواء) لمنظمة شاركت في أعمال عنف ضد أفراد عسكريين ومدنيين من الحلفاء. وبالنسبة للجمهور المحلي والدولي، فإن إضفاء الشرعية على مثل هذه الجماعات إلى أي درجة أمر غير مقبول.

قد ننظر إلى التردد العرضي (والمبرر أحيانًا) من جانب المنظمات الغربية والجماعات المتمردة الجهادية في التعامل مع بعضها البعض لتحسين وتوسيع نطاق الوصول إلى الحكم باعتباره مقايضة بين التعامل مع قضايا الحكم وإضفاء الشرعية. فمن خلال

[1] Ole Faergeman, “Climate Change and Preventive Medicine,” European Journal of Cardiovascular Prevention & Rehabilitation 14, no. 6 (2007): 726–29

[2] Stewart, “Civil War as State-Making.”

التعامل مع بعضهما البعض بشأن الحكم، يعترف كل طرف بشرعية الطرف الآخر إلى حد ما. والسؤال المطروح على القادة هو ما إذا كانت فوائد المشاركة تستحق العقوبات المحتملة المترتبة على إضفاء الشرعية على الطرف الآخر ونزع الشرعية المتزامنة عن الذات أمام بعض الجماهير المستثمرة.

ولعل حركة طالبان تشكل أحد أوضح الأمثلة اليوم، حيث يدرس المانحون الغربيون ما إذا كان ينبغي لهم تقديم الموارد والمساعدات، وإلى أي مدى، في حين تستبعد حركة طالبان النساء بشكل منهجي من المؤسسات التعليمية، وخاصة إذا كان توفير مثل هذه الموارد يُنظَر إليه باعتباره يضفي الشرعية على حكم طالبان.[1]

إذا كان التحدي الذي يفرضه الحكم الجهادي يتمثل في محدودية وصول المدنيين إلى الخدمات والموارد، فإن السؤال الأخير يظل مطروحا حول كيفية التعامل مع هذا التحدي. وقد تكون الخطوة الأولى الأولية هي النظر في الظروف التي قد يختار بموجبها الطرف الغربي أو المنظمة المشاركة على حساب الشرعية، بدلا من عدم المشاركة وعدم الشرعية. ومن المرجح أن يتعين اتخاذ هذه القرارات والنظر فيها على أساس كل حالة على حدة .

إذا كانت المنظمات الغربية أو الجماعات الجهادية غير راغبة في التعامل مع المؤسسات أو الجماعات الغربية، فإن الأدوات المتاحة لتحفيز أو دعم زيادة وصول المدنيين إلى السلع والخدمات تقل إلى حد كبير. وبدلا من ذلك، قد يكون من المفيد النظر في منع صعود الجماعات الجهادية. إذا كانت حوكمة الجماعات الجهادية تشكل تحديات خاصة، فإن منع ظهور هذه الأنواع من الجماعات يجب أن يكون على وجه الخصوص في غاية الأهمية. وقد بحثت الأعمال العلمية الأخيرة في سبب تحول بعض الجماعات المتمردة خلال الحرب الباردة إلى يسارية بينما لم تفعل جماعات أخرى ذلك،[2] ومع ذلك، فإن القليل من الأعمال تشرح لماذا لم تفعل بعض الجماعات المتمردة التي كان من الممكن أن تصبح جهادية بينما تفعل جماعات أخرى ذلك.

[1] Belquis Ahmadi and Hodei Sultan, “Taking a Terrible Toll: The Taliban’s Educa[17]tion Ban,” United States Instituteof Peace, April 13, 2023, https://www.usip.org/publications/2023/04/taking-terrible-toll-talibans-education-ban.

[2] Megan A. Stewart, “Foundations of the Vanguard: The Origins of Leftist Rebel Groups,” European Journal of International Relations 29, no. 2 (2023): 398–426

تاريخيًا، كان الجمع بين الحكم القمعي قبل الحرب والتمييز، والجهد للقضاء على الممارسات الثقافية القائمة، وانتشار أيديولوجية تتعارض مع الأطر الأيديولوجية السائدة القائمة، سببًا في دفع بعض الجماعات المتمردة إلى تبني أيديولوجية يسارية مقارنة بغيرها. وقد تسهل عوامل مماثلة، وخاصة منذ الحرب العالمية على الإرهاب، ظهور الجماعات الجهادية مقارنة بغيرها. وإذا كانت هذه العوامل تسهل صعود الجماعات الجهادية، فهذا يعني أن نقطة البداية الواضحة للوقاية هي الحد من ممارسات الحكم التمييزية والقمعية الجارية قبل بدء الحرب.

وفي الختام، أشك في أن حوكمة الجماعات الجهادية تشكل تحديات فريدة مقارنة بحوكمة الجماعات المتمردة الأخرى ذات الأطر الإيديولوجية المختلفة. وبدلاً من تقديم تحديات فريدة، فإن التحدي المشترك بين جميع مقدمي الحوكمة والذي قد يكون حاداً بشكل خاص عند التعامل مع الجماعات الجهادية هو وصول المدنيين إلى السلع والخدمات. قد تستبعد الجماعات المتمردة الجهادية المدنيين بشكل منهجي من الوصول إلى سلع وخدمات معينة، أو قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتوصيل هذه السلع والخدمات. ومع تكثيف تغير المناخ أو التنافسات الجيوسياسية، قد يصبح توصيل الموارد والخدمات أكثر إلحاحًا. قد تحاول الجهات الفاعلة الدولية تحفيز بعض الجماعات الجهادية على توسيع نطاق وصول المدنيين إلى السلع والخدمات أو قد تزود بعضها بالموارد (مثل الغذاء والدواء) للقيام بذلك. ولكن القيام بذلك قد يكون بمثابة إشارة إلى أن الجمهور الدولي ينظر إلى الجماعة المتمردة الجهادية على أنها شرعية. وقد ترفض الجماعات المتمردة الجهادية أيضًا التعامل مع المؤسسات الدولية لأنها قد تفقد شرعيتها في نظر الجماهير الرئيسية (على سبيل المثال، قيادة الجماعة المتمردة أو الداعمين الأجانب الآخرين). وإذا رفضت الجماعة الجهادية التعامل، فإن الخيارات المتاحة لتوسيع نطاق وصول المدنيين إلى السلع والخدمات تكون محدودة. ونتيجة لهذا، فإن أحد السبل الواعدة للتعامل مع هذا التحدي المتعلق بالحكم هو من خلال الوقاية وتحديد الظروف التي من المرجح أن تنشأ فيها الجماعات المتمردة الجهادية مقارنة بالجماعات المتمردة الأخرى ذات الإيديولوجية المختلفة.

خلاصات

عرضنا في هذه الترجمة دراسة لمعهد واشنطن لما يسمى مكافحة الإرهاب، وكما هي وظيفة هذه المعاهد، هي تعتني بالبحوث والدراسات التي تعزز قوة الغرب واستراتيجياته ومنظومات هيمنته، ولذلك هي لا يهمها أن تنصف أطراف الصراعات بقدر ما يهمها أن تقدم تقييما يسمح لها باحتكار الحقيقة والقيم والمبادئ. وفي ذلك تضليل كبير ومخادعة للجماهير. ولكن فيه أيضا تغذية لغرور صناع القرار وتطويعا للمعطيات لصالح طموحاتهم المهيمنة والجشعة والمستبدة ثم تبريرا لروايتهم المضللة.

ترصد هذه الدراسة حكم الجماعات الجهادية وتحلل مواقفها ونشاطاتها لتفسرها بالعقلية الغربية الاستبدادية، بمنطق الديمقراطية المخادعة وفرض الرؤى والأحكام الغربية على الشعوب والدول، وحتى وإن تعارضت المعتقدات الدينية والرغبات والطموحات المحلية مع نظيرتها الغربية فكل باحث في هذا البحث يحكم على الجماعات التي يرصدها بمنطق المراقب الغربي الذي يجب أن يخضع العالم لمقاييسه وأنظمته الحاكمة وقوانينه القمعية التي تتستر بستار الديمقراطية، وهنا نقطة مهمة لفهم كيف تسير هذه الدراسات والمعاهد والمؤسسات التي تشرف عليها، فهي في الواقع تقدم لنا نموذجا استبداديا واضطهاديا للغطرسة الغربية، التي لا ترى المشاهد ولا تحلل الصراعات إلا وفق منظورها الأناني والمعادي. وهو تماما ما وصلت له الديمقراطية الغربية اليوم استبداد واضطهاد وبطش بكل من يخالفها حتى لو كانت إلزامات الغرب غير أخلاقية ومنحطة ومحاربة للفطرة، فإنها ستحاول فرضها بكل وسيلة ممكنة بالابتزاز والإرهاب والتهديد والتدخل المباشر وغير المباشر في حياة الشعوب ومعتقداتها. وهي تكرس لأجل ذلك كافة المنظومات والمؤسسات والجهود الدولية.

الحادي عشر من سبتمر نقطة التحول

تذكر الدراسة في مقدمتها – بقلم ديفورا مارجولين وكريستوفر أنزالون – بوضوح دوافع السياسات الغربية التي تحكم وتدير واجهة الصراع، حيث جاء فيها:"في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تركز اهتمام السياسات بشكل مكثف على الملاذات الآمنة والمساحات الخاضعة للحكم البديل، مع التركيز على تنظيم القاعدة وفروعه في أماكن

مثل أفغانستان واليمن والصومال. على مدى العقدين الماضيين، أصبح التحدي أوسع بكثير وأكثر تعقيدا، ليشمل الحكم الجهادي، وفن الحكم، وتوطيد السلطة. وتشارك الآن الجماعات الجهادية من خلفيات سياسية ودينية وإيديولوجية متنوعة في أشكال مختلفة من السيطرة على الأراضي والحكم. وتتجاوز الحلول السياسية بدورها مجرد الاستراتيجية العسكرية أو العقوبات المالية، فتتطرق إلى بيروقراطية الدولة، والاقتصادات المحلية، والتحالفات، والدبلوماسية، والتنافس على السلطة بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والعالمية. وتزداد صعوبة صياغة سياسات مناسبة وفعالة تعقيدًا بسبب الحاجة إلى النظر في التمييز بين الحكم الجهادي السني والشيعي، والاختلافات الأيديولوجية داخل كل تيار من تيارات الإسلاموية العنيفة، وديناميكيات السلطة، وغيرها من التفاصيل الدقيقة لظروف الحكم".

لقد قدمت خلاصة الدراسة هنا شهادة على تداعيات الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر والتي من أبرزها نجاح الحركة الجهادية في اقتلاع مساحاتها في الحكم والسيطرة بقوة وعمق والاستقلال عن منظومة الاحتلال والهيمنة الغربية بهويتها، رغم شراسة الحرب وحملات الغزو الغربي في العالم الإسلامي، لقد كان الثمن مكلفا ولكن النتائج كانت مجدية أيضا.

ولا تتردد المقدمة في الاعتراف بشيء من المعرفة بالجماعات الجهادية والجهل بها في آن واحد، حيث جاء فيها:"يفترض المسؤولون في المجتمع الدولي في كثير من الأحيان أن الجماعات الجهادية المنخرطة في الحكم وفن الحكم هي أكثر اعتدالا أو تبدو واقعية، وأقل اهتماما بالعنف الذي كان يقود تحركاتها ذات يوم. ومع ذلك، فإن الأحداث الأخيرة، التي أبرزها الهجوم غير المسبوق الذي شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين بعد مرور ستة عشر عاماً على انتقالها إلى الحكم، تظهر حقيقة معاكسة",

ويبدو واضحا تأثير طوفان الأقصى في محاولات الغرب لفهم دوافع وطموحات الجماعات الجهادية، فهم يعتقدون أن إلقاء بعض الفتات للجماعات من حيث السماح لها بالعيش في حصار خبيث كما هو حال المقاومة الفلسطينية، سيكون كافيا لإرضاء طموحاتها، لكن في الواقع يتناسى المؤلفون حقيقة أن فلسطين بلاد محتلة في مفاهيم الشعب الفلسطيني وأن المقاومة الفلسطينية هي مقاومة ضد الاحتلال، لو قرأنا الواقع بهذه الطريقة التي يجمع عليها المسلمون، لوصلنا لنقطة التقاء مع المؤلفين للدراسة ولكن

الواقع أنهم لا يعترفون بهذه المعطيات بداية ويرون الاحتلال الإسرائيلي كيان دولة يحق له التواجد والبطش والاعتداء محاطا بالدفاعات الغربية

لقد جاءت هجمات السابع من أكتوبر لتعيد للذاكرة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولتؤكد من جديد أن المعطيات والخلاصات والواجبات لم تتغير، فلا يمكن التحرر بدون ضرب العدو ضربات مزلزلة، ولذلك ستتكرر هجمات كهذه مستقبلا لأن دوافعها لا تزال موجودة وطموحات الشعوب التي تعاني الاحتلال للاستقلال لا تزال تغذي حركات المقاومة والجهاد بداخلها وهو حق مشروع على امتداد محور التاريخ والأعراف الأممية والدين. وهذا يعني أننا سنشاهد نتائج هجمات السابع من أكتوبر بعد مدة من الزمن وسنعرف تداعياتها على الاحتلال والهيمنة في المستقبل وليس في اللحظة الراهنة مهما أظهر العدو من غضب وشراسة انتقام، تماما كما حدث مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

مفارقات

ولو قارنا بين رؤية الدراسة التي ترى "الجماعات الجهادية غالبا ما تستخدم سيطرتها على الأراضي والسكان لتجنيد وتمويل الهجمات العنيفة، بينما تسعى في بعض الحالات في الوقت نفسه إلى الحصول على الشرعية" وتتناولها من باب النقد والانتقاص. نتساءل حقا أو ليس هذا النهج نفسه الذي تنتهجه الدول اليوم؟ ومن أين يتم تمويل الجيوش الغربية وحملات الهيمنة والحروب؟ أليست الشعوب تتحمل عبء الضرائب المجحفة التي تفرضها الحكومات؟ لماذا لا يجري الباحثون دراسات مماثلة لهذه على الأنظمة الغربية، أم أنهم سيجدون أنفسهم يواجهون الحقيقة نفسها، فأي نظام حوكمة هو يستفيد من مدخرات الحكومة لتوجيه سيطرته، لكن الغرب لا يقر بهذا الحق للجماعات الجهادية مع أنها لا تفرض الضرائب المثقلة لكاهل المواطن كما يفعل الغرب والذي وصل لإجبار المواطنين على دفع تكاليف حروبه الوحشية. ومع أنها لا تعاني فساد حكوماته الوكيلة الصارخ الذي وصل لحد لا يمكن استيعابه، ولكن الحقوق توزع بحسب الاستحقاقية الغربية بمنظور الكتاب وليس بحسب متطلبات الصدق والإنصاف.

وبالنظر لمقدمة المؤلفين لهذه الدراسة، فإن الحادي عشر من سبتمبر يقدم إجابات واضحة لماذا تسعى الجماعات الجهادية لإقامة أنظمة حكم تستوعب التحديات التي

تواجهها في مقدمتها معارضة الغرب لوجودها، مع أن هذا الغرب نفسه من خضع في نهاية المطاف لطالبان الإرهابية! فهو بعد عقود من القتال والاستنزاف والشيطنة للإرهابيين الأفغان، انتهى إلى الاستلام لحقيقة أن من حق الأفغان أن يحكموا بلادهم وفق دينهم ومعتقداتهم، وأن محاولة فرض الديمقراطية عليهم بقوة السلاح كانت فكرة غبية وفاشلة ومكلفة.

والمفترض أن تؤدي تجربة طالبان في أفغانستان للنتائج نفسها في كل ساحات الصراع لكن سعة عقل الغربي للحقائق تضيق! ولا يتعلم إلا بعد إثخان الضرب والخسائر فيه. ومسلسل التناقضات الغربية لا ينتهي!

التضليل القبيح

لا يوجد نوع موحد من الحكم الجهادي. وبالتأكيد من الواضح أن هناك جماعات تسعى إلى الحصول على الشرعية الدولية بينما لا تسعى إليها جماعات أخرى كما أشارت الدراسة. ولكن ما يلفت الانتباه في نقد استنتاجات ورشة عمل المؤلفين هو محاكمتهم للشعوب والجماعات الجهادية وفق مفاهيم وقوانين الديمقراطية الليبرالية. وهذا يصنع مسافة كبيرة جدا بين التنظير المستبد وبين الواقع الجاري.

فلو نظرنا لمصطلح العنف الذي ينتقده المؤلفون في الجماعات الجهادية، هل يعترفون من جهتهم أن حكومات ودول تمارس العنف أيضا لفرض نفوذها وسلطانها، فها هي الصين تقمع شعبا كاملا "الإيغور المسلم" وتفسر ذلك بحقها الشرعي في حفظ سيادتها ولم تصنف إرهابية، وأما الدول الغربية فما أسرعها في تحريك الجيوش لفرض رؤاها ورغباتها على الشعوب وإن خالفتها ورفضتها بالمقاومة والجهاد ولم تصنف جيوش الاحتلال إرهابية، لقد تدخلت الجيوش والقوى والأذرع الغربية في الصومال المسلم مع أنه لا مكان لها بين القبائل المسلمة ولا ترحيب بها هناك إلا أن الغرب فرض بها حكومة هشة ديمقراطية من شتات الفاسدين الموالين له، وفرضت هذه الحكومة الفاسدة بالقوة على الشعب الصومالي الذي تربى على التعاليم الإسلامية والكتاتيب، فكيف ستكون هذه الحكومة أكثر تمثيلا له من حركة الشباب المجاهدين التي دافعت عنه خلال الغزو الإثيوبي للبلاد وطردت القوات الغازية الإثيوبية! إن المؤلفين في هذه الدراسة بحاجة فقط لبعض الصدق مع أنفسهم بتوجيه الأسئلة نفسها في حال الحكومات الغربية

وأيضا لبعض الصدق في الاعتراف أن الجماعات الجهادية ولدت من رحم شعوبها، وأن الاحتلال هو سبب انبعاثها واستمرارها.

ثم إن عناية الدراسة بالجماعات الرافضية يصنع نوع ظلم في طرحه، فالجماعات الرافضية مدعومة من دول ومنظومات وليس حالها كالجماعات السنية، وإيران دولة تدعم أفرعها بشكل علني وقانوني يعتبر في دستورها، وكذلك الغرب الذي قدم العراق على طبق من ذهب للميليشات الرافضية، فمحاولة إقحام هذه الجماعات بمنظور المتمرد الإسلامي مجرد تحايل على الحقيقة ودوران بعيد عنها، لأن الواقع أن الجماعات الرافضية تحمل مشروعا مختلف تماما عن المشروع الإسلامي وتتفق مع الغرب أكثر بكثير من غيرها وقد انضمت لأحلافه في العراق وسوريا فعلام إخفاء هذا الجزء من الحقيقة.

ومما يلفت الانتباه في طرح استنتاجات الدراسة إصرار المؤلفين على اعتبار إمارة طالبان الإسلامية مجحفة في حق الفتيات والنساء، ويتولد هذا الحكم من منطق النسوية والليبرالية لا الإسلام الذي يجب أن ينظر له عند محاولة قراءة الصراعات في واقع العالم الإسلامي، فأن تحكم على شعب مسلم من منظور نسوي وليبرالي فهذا حقيقة هو عين الاحتلال والهيمنة والاضطهاد، فلينزل قليلا الباحث الغربي من برجه العاجي وليخاطب الشعوب وفق معتقداتها وتاريخها وهويتها التي انتهى به الأمر بإعلان الحرب عليها!

ومن استنتجات الدراسة المضللة، رؤيتهم للحكم الجهادي الذي لا ينشأ من فراغ. إلى أنه في معظم الحالات نتيجة الاستجابة لبعض الفراغ داخل مجتمعهم. وقد ينطوي هذا على الفوضى أو الخضوع للحكم. ولكن الباحث الذي وصل لهذا الاستنتاج قد تجاهل معلومة مهمة جدا تهدم بنيان طرحه، فهذه الجماعات لم تنشأ من فراغ بل نشأت من وطأة الهيمنة الغربية على شعوبها واستعداء دينها ومعتقداتها، ومثال على ذلك حركة الشباب المجاهدين من أين خرجت؟ خرجت بعد الغزو الإثيوبي الأمريكي للصومال، للإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية الذي قرر تطبيق الشريعة التي يرتضيها المسلمون ويطالبون بها، وقد نجح الاتحاد في صناعة الاستقرار والأمن لمدة نصف سنة لكن الغازي الأمريكي لم يكن ليسمح للشعب الصومالي بالاستقلال بدينه وهويته بعد حرب أهلية طاحنة على إثر سقوط الدكتاتور سياد بري، وبعد أن خرجت حركة الشباب المجاهدين

للدفاع عن الشعب المسلم الذي تجرع مجازر الجيش الإثيوبي وتجرع مرارة فساده في الأرض، يخرج لنا الإعلام الغربي المنافق والظالم، ليصف الحركة بأنها حركة إرهابية، بينما جيش إثيوبيا وأمريكا هم أبطال التحرير بالديمقراطية المحاربة!

لم نر بحثا يعدد مجازر الإثيوبيين بحق الشعب الصومالي المسلم ولن نر الباحثين يتعمقون في سبب ظهور حركة الشباب المجاهدين بل كل الدراسات سطحية معادية، همها القضاء على الحركة ووصمها بالإرهاب ببلادة، وإن كان في ذلك إخفاء للحقيقة وطمس للتاريخ وقلب للمصطلحات والمقاييس. وفي ذلك عامل استمرارية للجهاد لو يدركون!

لقد اغتصب الجنود الإثيوبيون عند اقتحامهم القرى والبلدات الصومالية نساء بسن التسعين وبنات في سن الطفولة! ولم نر حينها النفاق الغربي يتصدر لحماية المرأة، ولا للمطالبة بحفظ النساء كما يصدعنا بأبواقه حول أفغانستان، مع أن حركة طالبان قامت بالأساس للدفاع عن أسر مسلمة خطفت بناتها واغتصبت.

وفي استنتاجات الباحثين المرفهين، يجدون الحكم الجهادي لا يختلف كثيرا عن حكم الجماعات المتمردة ففي الأخير أي سلطة لها أركانها ووسائلها التي تقيمها بحسب ما يتوفر من معطيات وفي واقع التمرد والعدوان، من الطبيعي جدا أن تقترب هياكل الحكم في نماذجها إلا أن الحكم الجهادي يحتكم لشريعة ربانية ولذلك يستقوي بشكل أسرع بكثير من غيره لطبيعة أحكام الإسلام ومنظوماته، ولو أن الغرب كفّ عن حرمانه حقه في الوجود لوجدنا نماذج حكم يتعلم منها الغرب كيف يكون الأمان والعدل والاستقرار والازدهار الذي تنعم به الشعوب، لكن منطق المحتل مستبدّ جشع ومعتدٍ.

معاداة السامية مفتاح لفهم الصراع

يتساءل القائمون على ورشة العمل للدارسة: "هل يمكن للمرء أن يفهم تصرفات حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول دون فهم وجهات نظرها الأساسية حول شرعية الجهاد والمقاومة أو نظرتها العالمية المعادية للسامية فيما يتعلق بـ"إسرائيل"؟

وبعد سبعة عشر عاماً من إدارة قطاع غزة، لا يبدو بالتأكيد أن الحركة قد خففت من العنف أو نبذته".

وهنا نلاحظ كيف أن تحريم معاداة السامية مطلب متفق عليه تُبنى عليه خلاصات وتوجهات الباحثين في هذه الدراسة لكن هل يعتقد هؤلاء بحرمة معاداة الإسلام؟ في الواقع لا يعتقد هؤلاء العبيد للصهيونية سوى حرمة معاداة السامية وهنا نقطة اختلاف كبيرة تلهب الصراع وتشعله باستمرار.

ما وراء الدراسة

تحاول الدراسة فهم سبب حكم الجهاديين، وتعرض مقارنات بين الجماعات الجهادية، وتغوص في بعض نماذجها وترصد الاختلافات بينها وآليتها في السيطرة وتحديات هذه السيطرة، ونقاط التماس مع المنظمات الدولية الإنسانية، وتنتهي إلى تقييم هذه التجارب التي تختلف بحسب الموقع والجماعة، كما تسلط الضوء على استراتيجية التمكين وتأثير الصراع الدولي في إفشال السياسة العسكرية الغربية لصالح الجماعات الجهادية وكيف أن التمرد يحقق الحكم وإن اختلفت دوافعه.

ولي هنا وقفة مهمة مع أبرز قسم للدراسة، وهو مشهد التهديد الإرهابي الحالي بقلم دامون ستيفنز الذي يقول بوضوح:" ونحن نقترب من الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، أنا ممتن لإتاحة الفرصة لي اليوم للتعبير عن تقديرنا الصادق للعمل المؤثر الذي يقوم به معهد واشنطن وجميع شركائنا عبر الأوساط الأكاديمية ومجتمع معاهد السياسات الذين يساهمون في هذا المشروع الواسع لمكافحة الإرهاب (CT) الذي تم بناؤه وحقق نجاحات كبيرة خلال العقدين الماضيين.

نجحت الولايات المتحدة، بمساعدة شركائنا، في تقليص العديد من الملاذات الآمنة للإرهابيين، وتفكيك الشبكات المالية غير المشروعة التي تمول الأنشطة الإرهابية، وتجزئة شبكات داعش والقاعدة. ومع حلفائنا وشركائنا، نواصل التركيز على الإدارة الاستباقية لبيئة تهديد شديدة التنوع، حتى في خضم أولويات الأمن القومي الأخرى. وهذا يعزز أهمية الاهتمام المستمر والضغط على خصومنا بينما نسعى إلى البقاء منضبطين ومركزين ضد أوضح التهديدات التي تواجه الوطن والولايات المتحدة في الخارج".

يسعى المؤلف الصريح إلى فهم التهديد الإرهابي المتطور والتكيف معه والحفاظ على قدرة حكومة الولايات المتحدة على التحذير من التهديدات الإرهابية والرد عليها بسرعة والفهم الكامل لقدرات مكافحة الإرهاب والقيود المفروضة على شركائهم والتكيف معها.

ماذا يعني ذلك؟ يعني أن البحث لم يأت ليقدم رؤية صافية نقية عن الحكم الجهادي كما هو وإنما لإبرازه في شكله المطلوب دوليا والتعامل معه بمنطق المطارد.

ولو تأملنا أعمق في جذور طرح الدراسة لوجدنا أساسه حماية أمن الاحتلال الإسرائيلي، فمعالم الدراسة والبحث كلها تنطلق من الخشية من تكرار هجوم مثل هجوم السابع من أكتوبر،

بقول المؤلف:"فإن الصراع بين "إسرائيل" وحماس هو تذكير صارخ بأننا يجب أن نتبع بشكل جماعي أساليب مبتكرة لجمع وتحليل المعلومات لضمان أن تظل جهود مكافحة الإرهاب فعالة وكفوءة ومتكاملة بالكامل. يجب أن نكون حذرين في الحفاظ على الجوانب الرئيسية لبنية مكافحة الإرهاب للتعامل مع مجموعة لا يمكن التنبؤ بها بطبيعتها من الخصوم الإرهابيين، حتى ونحن نواجه عددًا لا يحصى من تحديات الأمن القومي الأخرى التي تحدث في الخارج وهنا في الولايات المتحدة."

وفي هذه الخلاصة التي يكتبها المؤلف، سيحسم الصراع، فالواقع أكبر من الولايات المتحدة وحلفها والاحتلال الصهيوني، وواقع الجماعات الجهادية أكبر أيضا من مساحة الدراسة التي بين أيدينا.

ثم بين معالم الدراسة يعترف المؤلفون على خجل بنجاحات الحكم الجهادي وبتحقيقه أهم وأبرز مطلب تحلم به الشعوب وهو العدل، نجد ذلك واضحا في استقصاءات كريستوفر أنزالون الذي لم تتمكن مقالته من حجب نجاحات حركة الشباب المجاهدين وحكمها الإسلامي، ولذلك، ختمت الدراسة هذا الفصل، بكتابة الملاحظة التالية:

"الآراء الواردة هنا تعكس فقط آراء المؤلف وليست آراء قوات مشاة البحرية الأمريكية أو وزارة الدفاع أو أي جزء من حكومة الولايات المتحدة".

لنرى أن الحقائق توجعهم فيتملصون منها.

والأمر نفسه مع إمارة أفغانستان الإسلامية فلم يتعظ الغرب بعد من غطرسته ويتنازل لحقيقة أن ثبات ورسوخ حكم طالبان لم يأت من فراغ وأن الشعب الأفغاني أفضل وأكثر أمانا تحت حكم إسلامي من العيش تحت حكم ديمقراطي ليبرالي نسوي يتصادم ومعتقداته ويحارب دينه وفطرته، ولكن المحتل لا يستوعب الدروس رغم ما تكبده من خسائر ولذلك يستمر الصراع!

الإرهاب المحمود

في الواقع بالنظر لما جمعته الدراسة بشأن الجماعات الرافضية والحوثيين يقدم المؤلفون دليلا آخر على الإرهاب المحمود الذي يحظى بقبول الشرعية الدولية، فمنظمة الحوثي لم تتحول لمنظمة إرهابية إلا بعد أن ضربت الاحتلال الإسرائيلي لكن قبل ذلك سفكت دماء الشعب اليمني المسلم واغتصبت حقه في الحكم وضربت الجوار، كل ذلك لم يحرك الحكومة الأمريكية لتنصيف هذه الجماعة إرهابية بل حتى بتماديها في التهديدات وتوسيع رقعتها العسكرية ووضوح انتمائها لإيران ووضوح أهدافها التوسيعة. لنرى أن مصالح الرافضة تجتمع بلا شك مع مصالح الغرب ولذلك إدراجهم في هذا الرصد عبثي، فإيران دولة إرهابية بهذا المفهوم، لماذا إذا تُعامل الجماعات السنية معاملة متمردة بينما تعامل إيران معاملة دولة محترمة ذات سيادة!

ما الذي يحكم الحق في السيادة والاحترام، مع أن جماعات إيران مدرجة الآن في قائمة التمرد.,؟! إذا حق للجماعات الجهادية أن تكافح لأجل شرعيتها واحترامها وسيادتها على عكس ما يسعى له الغرب من سلبها كل حق في الوجود.

ماذا يعني وجود حكم جهادي وفن قيادة الدولة؟

في الواقع بعيدا عن محاولات الدراسة توظيف معطياتها لصالح ما يسمى مكافحة الإرهاب فإنها قدمت دليلا مؤكدا على نجاح الجماعات الجهادية في تحقيق أهدافها الواعدة، وهو نجاح يتصل بنجاح هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي مهما كانت مكلفة فقد كانت مجدية في كسر الهيمنة وإحداث مناطق تمرد في الخريطة تطبق الشريعة

الإسلامية التي هي جوهر الصراع مع الغرب بمؤسساته التي تحاول فرض الديمقراطية وحرمان الشريعة من وجودها الشرعي في العالم الإسلامي.

وإن شئت الصدق فالصراع هو بين الديمقراطية الغربية والشريعة الإسلامية، ولذلك التمكن من صناعة وحفظ مساحات حكم جهادي عصيّة على أعدائها يعد نجاحا عظيما في الصراع الممتد، واعتراف المؤلفين بحقيقة تمكن استراتيجيات المجاهدين من تثبيت أركان حكمهم وكسب عوامل البقاء وتحقيق العدالة التي أجهضت فرص الحكومات العميلة في البقاء، نصر عظيم آخر لأمة الإسلام وهزيمة للغرب.

وهذا يجعلنا نرجع قليلا لمفهوم الإرهاب الذي يحاربنا بشماعته الغرب، نحن نرى كيف يتعمد المؤلفون والصحافيون الغربيون وصم الجماعات الجهادية بالإرهابية باتهامها بشهوة القتل للمدنيين، ومحاولة تصويرها كجماعات متوحشة تقاتل لأجل القتل لمجرد القتل وتستهدف المدنيين، وهذه أكبر أكذوبة تغذت عليها العقول خلال صراع الغرب مع الجماعات الجهادية، فها هي دراساتهم تتحدث بدون أن تشعر عن أهداف هذا الإرهاب الذي يقتل المدنيين بزعمهم، فها هو يحكم ملايين الشعوب تحت راية الجهاد ويقدم نموذج حكم تنافسي قوي لحكوماتهم العميلة، فأين هو قتل المدنيين الذي يفترون؟ وأين هي أهدافه الدموية الوحشية؟ ولو أحصينا عدد القتلى المدنيين على يد الجيوش الغربية ووكلائها لفاقت جميع الأرقام والإحصائيات التي يتهم بها المجاهدون وإن صدرت من مراكز إحصاء العدو، إنها الوحشية التي لا قاع لها، ولا منافس، لقد قتلت أمريكا لوحدها الملايين من العزل المدنيين وقضت على شعوب برمتها ولا تزال تحاضر في مكافحة الإرهاب بينما هي وفق معايير هذا الإرهاب ومواصفاته أكبر إرهابي مجرم في العالم وسفاح مطلوب للعدالة.

ويكفي النظر في ضحايا الطائرات بدون طيار، لقد أصبحت صفحة عار على الغرب ومثال الانحطاط الأخلاقي، كم قتلوا من المدنيين الأبرياء وتنصلوا من مجرد تعويضهم والاعتذار عن قتلهم! ثم يتحدثون عن الإرهاب؟ بل هذه الممارسات المنافقة هي التي تصنع الإرهاب وتديمه وترتفع معها حصونه.

والأمر يعيدنا من جديد لدور الإعلام في بث الكذب والأراجيف بشان هجمات المجاهدين، فحتى لو أصابت عقر مركز الاستخبارات سيكون القتلى في عناوين الأخبار: أطفال في مدرسة ومطعم شعبي، لقد اعتاد هذا الإعلام استغفال الشعوب والرقص على جثث قتلى المسلمين والدفاع عن المجرمين الذين يتصدرون بهيئة دولة ومؤسسات دولية.

بينما تقصف طائراتهم بيوتا مدنية بشكل متعمد ويتحول الخبر إلى استهداف وكر للإرهابيين، فيا لصفاقتهم ونفاقهم. ويكفي من ذلك ما تعيشه غزة اليوم والذي سيكون وقود الجهاد لعقود طويلة من الزمن، مهما تبجحوا بجريمة معاداة السامية وحماية "إسرائيل".

لا يوجد جريمة اسمها الإرهاب، بل يوجد حق مشروع في طرد المحتل وقطع حبال هيمنته والاستقلال بشريعة الله وهوية الإسلام بالإرهاب. وهنا تختلف المعطيات تماما عما يخفيه الغرب في خطاباته التي اكتسحت العالم وفرضت بالإرهاب الأمريكي على مساحات التدوال والتفكير وأصبح كل ما يخالف الرغبة والجشع الغربي إرهابا.

فيا له من إرهاب مطلوب.

توصيات للجماعات الجهادية

على ضوء ما طرحته الدراسة أرى ضرورة العناية جدا بنقل الصورة الحقيقية للحكم الجهادي للعالم الإسلامي ومراعاة الخطاب الإعلامي الصادق والموثق لنشاطات ومشاريع أهل الجهاد في ثغورهم، وما حققوه طيلة هذه العقود من القتال بيد والبناء بيد أخرى، وهو حقيقة بطولة تتسطر يجهلها الكثيرون.

كما يجب العناية بدراسة خريطة التدافع الذي يصنعه الصراع الدولي، فدخول روسيا إلى إفريقيا وتمكنها من إهانة فرنسا وأمريكا وقعت نتائجه في صالح الكفة الجهادية بفضل الله تعالى وها هم المجاهدون في الساحل يقطفون ثمار صبرهم وجهادهم ورباطهم الطويل في تلك الأرض، ومصير المحتل الخروج حتما وكما عجز الغرب في الساحل ستعجز روسيا فقد دخلت مستنقعا يصعب عليها الخروج منه سالمة.

وأعتقد أن دخول المنافسين الرئيسيين للغرب في الساحات الجهادية كروسيا والصين، والولكلاء المستقلين كتركيا، ليس إلا مرحلة انتقالية نحو التمكين الكامل للجماعات الجهادية. وليس إلا دليلا على نجاح الحركة الجهادية في دحر الغزو الغربي في مناطقها. وتأكيد انتقالها من مرحلة الصمود إلى مرحلة التمدد.

وهو ما يجبر الغرب على التعامل معها وفق استراتيجية الاحتواء بدل الاقتلاع التي أعجزته.

من هنا تظهر لنا أهمية رصد تطورات الساحة الدولية والصراع بين القوى الكبرى والاستفادة من خلافاتهم كما استفادوا من خلافاتنا بل والاستعداد بهمة ونشاط وشمولية لملء الفراغ الذي سيحدث بعد الانحسار الغربي من العالم الإسلامي القادم حتما.

فواقع الولايات المتحدة لن يستمر قويا بعد أن دخل مرحلة الاضطراب وواقع العالم الإسلامي لن يبقى متفرجا بعد أن عرف صعود الجهاد ولذة إنجازاته.

وستبقى فلسطين قضية مصيرية تحرك مشاعر المسلمين وتوجهاتهم وما أحدثه الطوفان كان أكبر من الخسائر على الأرض، فقد أحدث زلزالا جهاديا في النفوس، واستيقظت أنظار الكثير من الشباب بعد معاينة حجم الطغيان الغربي اليهودي وصفاقته، إلى ساحات الجهاد وأصبح حلم الجهاد في سبيل الله أكثر تألقا!

ولله الحمد فقد قطعت الجماعات الجهادية شوطا مبشرا لاحتضان كل هذه الأحلام الواعدة، وامتلكت خبرة قيادة وحكم عظيمة، وأعدت لفصول صراع طويل جدا من الأجيال المجاهدة والاستراتيجية المرنة الذكية طويلة الصبر والأمد والمدد.

ولعل من المهم أن نخرج دراسات أكثر واقعية ومصداقية عن الحكم الجهادي وفن الدولة بأقلام نزيهة ومتخلصة من عقلية المحتل، لنقدم خلاصات أكثر اتساقا واستمرارية الصراع بين المحتلين والمجاهدين.

وتبقى في الختام كلمة للباحثين في هذه الدراسة، أرى من المهم لهم إجراء دراسات عن "الحكم الديمقراطي وفن الاستبداد". فهو أفضل ما يجب العناية به لإسقاط قناع الشرطي الواعظ وإظهار الوجه الكالح للمحتل الوقح.

وأنا على ثقة أن ما ستكشفه دراسات من هذا القبيل لن تسعف أكبر مرقع باحث لإبعاد تهم الفساد والظلم والإرهاب ونهب الضرائب وابتزاز الشعوب الغربية المضللة.

ولو قدمنا مقارنة بين حياة هذه الشعوب في ظل حكم ديمقراطي يفرض عليها الشذوذ والبهيمية ودفع فواتير حروبه وبين حكم الشريعة الإسلامية النقي والمراعي لحفظ الفطرة البشرية لأدركت الشعوب الفارق الأخلاقي الكبير بين المنظومتين.

لم تنجح جميع استراتيجات الغرب في شيطنة الجهاد وكتم نجاحاته، لقد انتصر الإسلام بأخلاقه وهزم الغرب بانحطاطه.

جهاد محمد حسن